

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الحادي عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الثانية عشر ظهر يوم الخميس الواقع
في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة:

١ - بحث قضية عدم اكتمال النصاب.

٢ - تلاوة تقرير لجنة المالية والموازنة على موازنة عام ١٩٦٧

٣ - مناقشة الموازنة بصورة عامة

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم
الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس صبري حماده.

تغيب السادة: انطون صحنوي، صائب سلام، نسيم مجدلاي، الياس الخازن، ريمون اده، اندره
طابوريان، مخايل الدبس، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، علي الحسيني، كمال جنبلاط، محمود
عمار، بشير العثمان، سليمان فرنجية، أنور الصباح، جعفر شرف الدين، الأب سمعان الدويهي، مارون
كنعان، انطوان المالح، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: فؤاد البرط، هاشم الحسيني، سيمون صحنوي، جورج كرم، حسين منصور، رشدي
فخر، سامي الصلح، سالم ككارة، رشيد بيضون، وجوزف هراوي.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى اسمائهم -

تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى اسمائهم -

تليت

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل .

بيار الجميل : دولة الرئيس ، اعتذر من دولتكم اذا كررت ما قلته في السابق بما يتعلق بالنصاب ، بخصوص مسألة النظام الداخلي في المجلس .

هذه القضية تمس كرامة هذا المجلس ، كما أنها تمس كرامة كل واحد منا . لذلك أحببت ان أثيرها للمرة الثانية راجياً من دولة رئيس مجلس النواب ومن عموم النواب زملائي ، ان يفكروا معي لايجاد طريقة لهذه المهزلة التي استعصي علينا امر حلها . . . الخ .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

انني اتكلم الآن بصفتي نائباً في هذا المجلس ، وانني إفخر بذلك ، الآن هذا المجلس في ظروف كثيرة أثبت عن تجاوبه مع خدمة المصلحة العامة عن طريقة مناقشة كثير من المشاريع ، اذ كان على المستوى المطلوب ، وقد ادى ذلك ، الى عقد جلسات متتالية كان يقوم فيها بممارسة دوره على احسن وجه .

واما الذي ادى بالأمس واليوم الى عدم اكتمال النصاب ، فانما يرجع الى ان دولة رئيس المجلس تحسبنا منه ، بان الدورة قد أوشكت على الانتهاء وهي خصصة لدراسة الموازنة ، قد عين جلسة صباحية هذا اليوم وقد يكون لظروف الطقس وما شابه ذلك ، ما آخر وصول الدعوات الى الزملاء النواب او تعذر عليهم الوصول الى المجلس . فأنتم تعلمون بأن بعض الطرقات مقطوعة خاصة طرقات البقاع .

لذلك أرجو ان لا نقسوا على مجلسنا بمثل هذا . الذي قد يكون له من المبرر ما آخر بعض الزملاء عن الحضور .

- تصفيق -

مع العلم بأنني أشاطر الزميل الشيخ بيار الجميل وكلنا معه بتوجيه انظار زملائنا الى ضرورة الحضور في الجلسات المقبلة . واننا جميعاً ندرك ، بأن اعمالنا في هذه الفترة يجب ان تتضاعف لما فيه مصلحة هذا البلد .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز .

جان عزيز : دولة الرئيس ، أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على كلماته الملمطة ، ولكن اسمح لنفسني ان ابحت لماذا يتخلف النواب عن حضور الجلسات . في اعتقادي ان النواب الزملاء جميعاً يريدون ان يقوموا بواجباتهم كاملة غير منقوصة ، ولكن الطريقة التي تدار بها اكثرية الجلسات وشعور النواب ، بأن المناقشات لا تجدي فتيلاً او كثيراً ما لا تجدي فتيلاً ، هو السبب الذي يشبط هماتهم

عن حضور هذه الجلسات، الفوضى، عدم تطبيق النظام، الصريح، عدم دراسة المواضيع مسبقاً، وعدم تبليغ هذه المواضيع الى الزملاء ليدرسوها، كل ذلك يجعلهم يعتقدون، بأن مراجعة المسؤولين في الدوائر أجدى وانفع لناخبيهم، من حضور هذه الجلسات.

فكلنا مسؤولون رئاسة وحكومة ونوابا عن هذا الوضع المتردي، ويجب ان نكون صريحين ويجب ان نتحمل مسؤولياتنا من هذا القبيل. الحكومة، وانا آمن بالحكومة هذه الماثلة بشخص رئيسها، الحكومات المتعاقبة. تثار القضايا بوجهها باسم الشعب، كثيراً ما يتلأ الوزير المسؤول عن اجابة النائب وإذا تنازل واجاب، فانه لا ينفذ. كل هذه الامور يجب ان يوضع لها حد. واعتقادي بأن العلاج المجدي لهذه القضية المتأصلة التي أصبحت مرضاً عضالاً، هو اذاعة جلسات المجلس على الرأي العام، وقد تقدمت بهذا الاقتراح منذ سنة ١٩٥٧. لكي يتحمل كل نائب مسؤولياته تجاه الشعب اللبناني بأسره، وعندئذ النائب الذي يرتجل الاحكام، والاراء، والذي يتلهى بالنكات والصريح، عندئذ يحسب للامر الف حساب، وعندئذ يستقيم الامر لما هو خير الديمقراطية اللبنانية والشعب اللبناني والحكومة وهذا المجلس، وبدون هذا العلاج ستبقى الحال على ما هي عليه ولو جيء بنظام من أكبر الانظمة التي تطبق في المجالس النيابية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

تقرير عن وضع موازنة ١٩٦٧

اولاً: - الموازنة حتى عام ١٩٦١:

حتى عام ١٩٦١ كانت الموازنة توضع على اساس التوازن بين كفتي الواردات والنفقات.

وكان قطع حساب الموازنة حتى العام المذكور يحقق توفيرات سنوية هامة (زيادة في الواردات الفعلية على النفقات الفعلية) شكلت اموالاً احتياطية سمحت بتمويل مشاريع انشائية مختلفة. مع العلم ان معظم الاعتمادات التي خصصت لهذه المشاريع كانت تفتح خارج الموازنة.

ثانياً: - الموازنة بين عام ١٩٦٢ و ٦٥.

بدأت الدولة منذ عام ١٩٦٢ باعتماد سياسة انمائية واسعة في مختلف الحقول، الامر الذي أوجب تخصيص اعتمادات هامة للمشاريع العمرانية والاجتماعية والاقتصادية الخ. . .

ومنذ تلك السنة، بدأت النفقات الفعلية للموازنة تزيد عن وارداتها، بحيث اظهر قطع حساب كل من السنين المختصة عدم التوازن المبين فيما يلي (بملايين الليرات).

السنة	النفقات المصروفة				الواردات	العجز
	الجزء ١	الجزء ٢	الجزء ٣	المجموع		
١٩٦٢	٢٤٩	١٠٨	٥٨	٤١٥	٣٦٠	٥٥
١٩٦٣	٢٤٣	١٠٧	٨٠	٤٣٠	٤١٣	١٧
١٩٦٤	٢٨٢	١١٣	٧٨	٤٧٣	٤٤٥	٢٨
١٩٦٥ ^(١)	٣٢٣	١٣٧	٦٦	٥٢٦	٤٨٥	٤١
١٩٦٦	٣٧٣	١٣٢	٨٦	٥٩١	٥٠٥	٨٦
١٩٦٧	٤٣٠	١٣٠	٧٢	٦٣٢	٥٦٠	٧٢

(١): ان الارقام المذكورة لهذا العام لا تزال تقديرية، على اعتبار عمليات قطع الحساب لم تنته بعد.

ثالثاً - موازنة عام ١٩٦٧ :

وضعت موازنة ١٩٦٧ على اساس عدم توازن كفتي نفقاتها وواراداتها (أسوة بموازنة عام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ التي وضعت على هذا الاساس ايضاً).

وقد بلغت تقديرات ارقامها ما يلي (بملايين الليرات):

السنة	النفقات المقدرة				الواردات	العجز
	الجزء ١	الجزء ٢	الجزء ٣	المجموع		
١٩٦٧	٤٣٠	١٣٠	٧٢	٦٣٢	٥٦٠	٧٢

هذا مع لفت النظر الى ان المادة ٩ من قانون موازنة ١٩٦٧ نصت على أن يمول هذا العجز إما بأحداث موارد جديدة وإما باللجوء الى قروض طويلة الأجل.

رابعاً : - تقديرات ارقام الموازنة في السنوات الخمس المقبلة :

يقدر ان تبلغ ارقام موازنات السنوات الخمس المقبلة، على اعتبار ان نسبة زيادة نفقات الجزأين الاول والثاني تبلغ ٨٪ وان نفقات الجزء الثالث محددة بموجب قوانين، وان نسبة زيادة الواردات تبلغ ٩٪، ما يلي :

السنة	النفقات				الواردات	العجز
	الجزء ١	الجزء ٢	الجزء ٣	المجموع		
١٩٦٨	٤٣٥	١٥٤	٥٨	٦٤٧	٦٠٠	٤٧
١٩٦٩	٤٧٠	١٦٦	٤٨	٦٨٤	٦٥٤	٣٠
١٩٧٠	٥٠٨	١٨٠	٤١	٧٢٩	٧١٣	١٦
١٩٧١	٥٤٩	١٩٤	٤١	٧٨٤	٧٧٧	٧

وتجدر الإشارة هنا، الى ان انخفاض قيمة العجز سنة بعد سنة يعود الى ان اعتمادات الجزء الثالث قدرت على اساس الاقساط الباقية من نفقات قوانين البرامج القائمة، مع العلم ان نفقات هذا الجزء سترفع حكماً في حال احداث مشاريع تنمية جديدة، وان هذا الارتفاع سيؤدي الى زيادة عجز كل من السنوات المذكورة.

وغني عن البيان ان ثمة المشاريع جديدة عديدة قيد الدرس، يلزم لتنفيذها مئات الملايين من الليرات، نذكر منها على سبيل الدلالة لا على سبيل الحصر، مشروع تحسين المطار (٥٠ مليون ليرة)، مشروع الاتوسترادات (١٥٠ مليون ليرة)، مشاريع سياحية وانمائية مختلفة الخ...

خامساً - قوانين البرامج

نورد فيما يلي على سبيل الاطلاع، تفصيلاً لقوانين البرامج التي سبق ان اقترنت بتصديق السلطة التشريعية، مع تقسيم توزيع اعتماداتها على السنوات المختصة: الخ...

سادساً - الاعتمادات المدورة:

اجازت احكام قانون المحاسبة العمومية، ان تدور الى موازنة سنة لاحقة، الاعتمادات المعقودة التي لم تصرف خلال السنة الجارية والتي يتعلق بها حق الغير، والاعتمادات غير المعقودة العائدة للتجهيز والانشاء وذلك حتى نفاذها او انجاز الغاية التي ارصدت من أجلها

تضخمت الاعتمادات التي تدور على اساس احكام القانون سنة بعد سنة، بحيث بلغت في عام ١٩٦٦ (المدورة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٦) زهاء ٢٥٩ مليون ليرة، منها ١٢٦ مليون اعتمادات معقودة و ١٣٣ مليون اعتمادات غير معقودة.

سابعاً - توازن الموازنة:

نعتقد انه يقتضي بذل أقصى الجهود الممكنة للعودة الى توازن الموازنة من الطبيعي ان لا يحصل ذلك باعتماد احد الحلين التاليين او الاثنين معاً:

- تخفيض النفقات

- زيادة الواردات

١ - فيما خص تخفيض النفقات:

آ - عصر النفقات الادارية الى احدى حد ممكن. مع العلم ان هذا الحل لن يعطي نتائج هامة نظراً لأننا نطبق سياسة عصر النفقات الادارية منذ بضع سنوات.

ب - إلغاء بعض الاعتمادات المدورة.

مع العلم ان التجربة عسيرة، إذ إنه سبق لمجلس النواب ان رفض مشروع قانون بهذا الشأن تقدمت به الحكومة في عام ١٩٦٤.

ج - الاقتصار في لحظ اعتمادات التجهيز والانشاء على مقدرة الادارة على التنفيذ.

د - تلزيم بعض المشاريع على اساس الدفع المؤجل او على اساس استيفاء عائدات معينة (مشروع نفق حمانا ومشروع الاوتوسترادات)

٢ - فيما خص زيادة الواردات:

آ - تحسين وسائل التحقق والجبابة

ب - تعديل المعدلات الضريبية بفكرة العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية وكذلك اجتذاب الرساميل

ج - اللجوء الى القروض (داخلية او خارجية) لغاية مشاريع تنمية مستمرة.

لا شك بان السياسة الانمائية التي بدأت الدولة تنتهجها منذ عام ١٩٦١ كانت ضرورية لرفع مستوى المعيشة ولمجاراة التطورات الاجتماعية بما يتناسب وروح العصر الحاضر.

غير ان هذه السياسة، التي اوجبت التوسع في الانفاق، ادت من ناحية ثانية الى القاء اعباء مالية هامة على كاهل الموازنة العامة، حيث لم تعد وارداتها العادية بحالتها الحاضرة تقوى على تأمين نفقاتها المتزايدة.

لقد لفتنا نظر الحكومة بشكل اوضح، في مثل هذه المناسبة من السنة المنصرمة الى هذا الواقع والى ضرورة اتخاذ التدابير الآيلة الى استدراك الأمر، لا سيما عن طريق تحسين وسائل التحقيق والجبابة وتعديل المعدلات الضريبية (بفكرة العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية) لزيادة كتلة الواردات، وعن طريق عصر النفقات غير المحدية، والحد من الاسترسال في طلب اجازات الانفاق للمشاريع الانشائية الطويلة المدى زيادة عن قدرة الامكانيات المتوفرة ولو ادى الأمر تفصيل الاهم على المهم منها، ومعالجة قضية الاعتمادات التي تدور من سنة الى أخرى معالجة جذرية لتخفيض النفقات.

لم يحقق شيء يذكر في هذا المضمار، اذا وردتنا موازنة ١٩٦٧ على غرار موازنة السنة السابقة، ارتفاع نسبي عادي في الوردات وزيادة في النفقات، واردات مقدرة بتفاؤل تكفي لتغطية الجزئين الاول والثاني واعتمادات تبلغ زهاء الـ ٧٢ مليون ليرة في الجزء الثالث يترك امر تغطيتها، كما في السنتين السابقتين لواردات استثنائية (قروض)

لا يمكن لهذه الحالة ان تستمر مدة طويلة فإذا كانت موجودات الخزينة قد سمحت لغاية الآن وستسمح لبضعة سنوات قليلة مقبلة بمتابعة الانفاق العام، فان ازدياد نسبة تصاعد النفقات على نسبة تصاعد الوردات ستؤدي حتماً في مدة ليست بالبعيدة الى وضع مالي يوجب على الحكومة اتخاذ تدابير عاجلة وجذرية لمعالجة الوضع.

ان نفقات الدولة، ولا سيما الانشائية منها تزداد سنة بعد سنة بشكل يوجب علينا الاهتمام الجدي بتأمين الموارد الثابتة الكافية لتغطية هذه الزيادة.

فبالاضافة الى المشاريع الانشائية العديدة المقررة التي قررها المجلس (مشروع الـ ٤٨ مليوناً والـ ٤٥٠ مليوناً والـ ٢٧٢ مليون والمشروع الاخص والتعزيزات الانشاءات العسكرية الخ) والتي يقتضي توفير اعتمادات الدفع اللازمة لمتابعة تنفيذها في السنين المقبلة.

ورد مؤخراً على هذا المجلس مشروع قانون تنمية جديد يرمي الى تخصيص اعتمادات تبلغ زهاء ٣٥٤ مليون ليرة تنفق خلال بضعة سنوات مقبلة، بحيث ستبلغ اعتمادات الدفع الواجب لحظها للمشاريع الانشائية الطويلة المدى وحدها في موازنات السنين الست المقبلة (٦٢ - ٧٣) زهاء ٧٠٠ مليون ليرة هذا إذا لم تمس الحاجة خلال هذه المدة الى تخصيص اعتمادات انشائية جديدة.

واذا كان من الجائز كتدبير معجل، اللجوء الى القروض لتمويل هذه المشاريع، فانه يقتضي في نفس الوقت تأمين موارد ثابتة تسمح بتمويل هذه المشاريع وبالتالي بتسديد القروض التي تكون قد اخذت في هذا السيل. لذلك، ارجو الحكومة ان تتخذ منذ الآن التدابير العاجلة لاستدراك هذا الوضع.

انخفضت نسبة الاعتمادات المدورة انخفاضاً طفيفاً عما كانت عليه في السنتين الماضيتين، الامر الذي يستتج منه ان الادارة تبذل وسعها في تنفيذ المشاريع وانجازها. واننا اذ نشكر الحكومة على ذلك، نرجو منها ان تتخذ التدابير الجارية الايلة الى تسوية وضع هذه الاعتمادات التي تجنب امكانات مالية ضخمة وتحول بالتالي دون تحقيق مشاريع ضرورية ملحة.

نكرر ما جاء في تقاريرنا السابقة عن ضرورة اتخاذ التدابير الرامية الى تصحيح وتنقية اوضاع الخزينة العامة عن طريق تسوية السلفات المترتبة لها وعليها بشكل يؤدي الى اظهار اوضاعها بصورة واقعية واضحة.

فمشكلة السلفات التي تثقل كاهل حسابات الخزينة البالغة مئات ملايين الليرات التي ستبقى قائمة طالما ان

معظمها يتعلق برؤوس اموال ومساهمات في رؤوس اموال ومبالغ غير قابلة للتسديد. عليه نرجو ان تعتمد الحكومة أسساً جديدة لتسوية هذه الحسابات وتنقيتها.

واخيراً أكرر رجائي الى الحكومة بالاهتمام الجدي السريع في تنمية موارد الموازنة وهو اهم المواضيع الواجب معالجتها عن طريق اصلاح النظام الضريبي، وبصورة جد عاجلة عن طريق تحسين وسائل التحقق التي لا تدعو كثيراً الى الارتياح والتي يمكن في حال تحسينها مضاعفة حاصل بعض الضرائب المباشرة.

ولي كلمة اخيرة في الازمة المصرفية

ان الازمة المصرفية التي تهيمن على السوق المصرفية يجب ازالتها اذ تبعث من جديد الثقة بالمؤسسات الوطنية وذلك باتخاذ بعض الاجراءات بالاضافة الى الاجراءات التي اتخذت:

اولاً: تثبت التسهيلات المعطاة للمصارف بموجب قانون ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦، واذا لزم الامر تمديد هذه التسهيلات الى ما بعد الستة اشهر المنصوص عليها في القانون الانف الذكر ثانياً، وضع مشاريع تسمح بدمج المؤسسات المصرفية بعضها مع البعض

ثانياً: توطيد المراقبة من قبل مصرف لبنان على المؤسسات المصرفية

ثالثاً: ايجاد نظام لتأمين الودائع

رابعاً: تحديد مجالات عمل المصارف الاجنبية

وينبغي اخيراً وضع تشريع للنظام المصرفي يخلق مؤسسات ثنائية جديدة. مصرف الانماء مصرف التسليف العقاري، مؤسسات مالية للتسليفات المتوسطة والطويلة الأجل. ولا شك ان الحالة الراهنة هي دقيقة جداً ولكن لا ينبغي ان ننتعها بالمستحيلة او بدون امل في حلها.

الاساس مليء بحد ذاته، واذا استبطننا الاجراءات المطلوبة فان المصارف الوطنية قادرة ولا شك على ان تقوم من جديد بدورها التقليدي كباغث للازدهار. ويجب علينا جميعاً في مثل هذه الحالة ان نتكاتف ونسعى لتحقيق هذا الهدف.

بيروت في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٧

رئيس لجنة المالية والموازنة

رنيه معوض

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمد صفى الدين مقرر اللجنة المالية

محمد صفى الدين: دولة الرئيس، لقد فاجأنا دولة الرئيس بالامس بانه سيعين جلسة هذا اليوم للمباشرة بدرس الموازنة وانهاء المناقشة العامة، ولم اكن بعد قد اعددت تقريرى كمقرر للجنة المالية والموازنة لاننا لم

نكن قد فرغنا بعد من درس كافة ابواب الموازنة اذا لا يزال هنالك موازنة الاشغال العامة، وباب الوردات، ومشروع قانون الموازنة، وابدأ الى القول ان هذا لا يمنع من مباشرة المجلس من درس الموازنة بصورة عامة والتصويت على ما صدقته اللجنة منها.

قلت انني لم اكن قد اعددت تقريرتي بعد فباشرت عندما تلقيت خبر درس الموازنة، بوضع تقريرتي فوضعت مشروع تقرير على عجلة ولم يتسن لي الوقت الكافي بطبعه وتوزيعه على الزملاء الكرام.

ولا بد لي من ايضاح. وهو ان التأخير الحاصل في درس الموازنة من قبل لجنة المالية والموازنة، لم تكن اللجنة مسؤولة عنه بل المسؤول عنه هو الطرف الطارئ الذي تعلمونه ان جهة استقالة حكومة وتشكيل حكومة وانتظار جلسة ثقة حيث لم يتسن في تلك الفترة للوزراء الجدد ان يمثلوا امام اللجنة لمناقشة موازنات وزاراتهم.

اذا، اقول بعد ان استمعتم الى التقرير اليم الذي القاه حضرة رئيس اللجنة المالية وهو الذي اصبح ضليعاً في الامور المالية، نرى بعد ان استمعنا الى هذا التقرير انا والاستاذ جوزف شادر ان نكتفي به وانا اتبنى ما جاء فيه. ومن جهة التفاصيل الواردة في مشروع التقرير الذي المحت اليه لجهة بعض التفاصيل التي ربما كان حضرة الزملاء بحاجة للاطلاع عليها سأبشر بطبع هذا التقرير وتوزيعه عليكم وعذري هذا تقدمت به الى حضراتكم لا بد وانه مقبول.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، طالبوا الكلام بالتتابع حضرات النواب السادة: مانويل يونس، منير ابو فاضل، امين الحافظ، شارل سعد، جان عزيز.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس،

اود ان اتوجه بالشكر الى حضرة رئيس اللجنة المالية على هذا التقرير الذي يتضمن دون شك اهم المعضلات التي تواجه السياسة المالية في هذه البلاد بشكل عام وسياسة موازنة الدولة بشكل خاص.

ان المشكلة الاساسية التي تواجهها ميزانية الدولة هي ان النفقات في هذه البلاد تفوق سرعة ازدياد وارداتها وهذه الزيادة ناتجة من ان المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي طرحت دفعة واحدة في هذه البلاد تطلبت ولا تزال تتطلب مبالغ كبيرة من اجل مواجهتها. الا ان ازدياد الوردات لم يكن يتصاعد بنفس السرعة التي تصاعدت فيها النفقات ولا سيما الحاجة الى الانفاق اكثر فاكثراً في المستقبل.

من هنا طرحت مشكلة كبرى على الدولة اللبنانية وهي ان تجد المبالغ اللازمة لمتابعة مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تتزايد يوماً بعد يوم اذ ان ذلك وليد العصر الذي نحن فيه، هذا العصر الذي يطلق

عليه عصر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وبنفس الوقت ولید رغبة هذا الوطن بأن یسير جنباً الى جنب مع البلدان النامية في العالم.

الا انه ايضاً ارتفعت واردات الدولة ارتفاعاً محسوساً، اذ ان ميزانية الدولة كانت سنة ١٩٥٠ حوالي /٩١/ مليون ليرة بينما في خلال خمس عشر سنة اصبحت اكثر من /٦٣٠/ مليون ليرة، مما يدل على ان هذا الازدياد او هذه السرعة في الازدياد هي وليدة هذا الدفع من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تتكاثر يوماً بعد يوم، فلا بد للدولة من ان تضع خطوطاً واضحة جداً للطريقة التي ستعالج بها هذه المشكلة، ولست ارى من مشكلة اهم بالنسبة الى الدولة في هذه البلاد من مشكلة مواجهة هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق زيادة وارداتها.

ان البلدان التي واجهت هذه المشكلات ولم يكن باستطاعتها ان تلبي هذه الحاجات قد واجهت انفجارات اجتماعية وادت احياناً حتى بالانظمة الاجتماعية والسياسية القائمة في تلك البلدان. فنحن نريد ان نتحسب في لبنان كي لا نصل الى ساعة تصبح الدولة امام حالات من الصعوبة الى حد انها لا تستطيع ان تحلها وعندئذ يمكن ان ننتظر أسوأ العواقب.

فالمشكلات الاجتماعية اذا لم تسو في هذا العصر من شأنها ان تزلزل جميع الاوضاع، ليس الاوضاع الاجتماعية فحسب بل الاوضاع الاقتصادية وحتى الاوضاع السياسية.

من هنا، حاجة هذا البلد وحاجة الدولة الى وضع سياسة مالية واضحة المعالم كي تستطيع ان تجتاز هذه الصعاب التي ألمحت اليها بسلام وكي تستطيع ان تخدم هذا النظام القائم في هذا البلد الذي نتمنى له الازدهار الدائم المتتابع.

الحل، يا سيدي، ليس في عصر النفقات.

لقد سمعنا هذا التعبير مراراً، فعصر النفقات لم يعد ينسجم مع متطلبات هذا العصر الذي نعيش فيه، لا ادارياً ولا غير اداري لان المشاريع الانتاجية تتطلب ايضاً ازدياداً في الاجهزة الادارية. ولذلك لا يعقل ان نطمئن او نأمل بأن عصر النفقات هو الحل من جهة، ومن جهة اخرى لا اعتقد ان ذلك هو بالامكان.

اذا، اصبح أمامنا حل واحد وهو زيادة الواردات، لقد قيل ايضاً انه لا بد من اللجوء الى القروض.

لا بأس من ان نلجأ الى القروض بشكل مؤقت، بشكل لا يفوق امكانات مواجهة المشكلات التي تنتج عن هذه القروض. فهذا ليس الحل الدائم السليم، انما قد يصلح كحل مؤقت لمواجهة اهم المشكلات وتحقيق اهم المشاريع التي لا يمكن تأجيلها. اما على المدى البعيد فليست سياسة القروض هي السياسة التي تعالج بها المشكلات الناتجة من ازدياد النفقات والحاجة الى الإنفاق.

وإما فيما يتعلق بالقروض، اذا كان لا بد من اللجوء اليها، فالتسلسل المنطقي في اتباع هذه السياسة هو ان

نلجأ أولاً اذا كان ذلك بالامكان، الى القروض الداخلية، واذا كان ذلك غير ممكن، عندئذٍ يجب ان نفكر في القروض الخارجية.

القروض الداخلية يمكن ان نحصل عليها عن طريق اصدار سندات على خزانة الدولة، هذه السندات يمكن ان تعرضها على الدائنين فائدة مغرية وقد يكون من حسنات ذلك ليس فقط الحصول على المال اللازم لتنفيذ هذه المشاريع بل ايضاً قد يحول ذلك دون تسرب الرساميل من داخل البلاد.

ومن حسناتها ايضاً، هو عدم فرض ارتباطاً خارجية قد لا تكون من مصلحة هذه البلاد، واذا كان لا بد لنا من ان نلجأ الى هذه القروض الخارجية فمن الافضل ان تكون هذه القروض لآمد طويل تتفق مع امكاناتنا لدفعها كي لا نصبح في اوضاع من شأنها ان تخلق لنا مصاعب ليس فقط مالية بل قد تكون مصاعب سياسية في المستقبل.

الا انه كمبدأ، ليس محبباً بالنسبة الى مصلحة الخزانة ان نفترض في الوقت الحاضر وأكرر شرط ان لا يكون هذا الافتراض قائماً على الاستسلام لهذه السياسة وان لا يترتب من جرائه اي مسؤولياته قد تتجاوز المسؤولية المالية وحدها.

فلا بأس اذا شاركتنا الاجيال المقبلة في دفع قروض نستغلها اليوم لتنفيذ مشاريع لن تستفيد منها ايضاً الاجيال في المستقبل.

نعود الى الموضوع الاساسي الذي اود ان اعالجه الآن، وهو زيادة الواردات بالطرق السليمة العادية، اعني بها عن طريق الضرائب

نحن نعلم ان واردات الدولة، ليس في هذه الدولة فقط، بل في كل بلد يتعدى بشكل رئيسي من الضرائب. والضرائب إما ان تكون ضرائب مباشرة وإما ان تكون ضرائب غير مباشرة.

من هنا نطرح مشكلة اصلاح النظام الضرائبي في لبنان، هذا النظام الذي هو العامود الفقري في موازنة الدولة وموازنة الدولة يعني مال الشعب، ومال الشعب يعني هو الدافع. كان في الاساس الدافع الاساسي لوجود مجالس نيابية. فأهم مهمة يترتب على مجلس النواب او على الدولة معالجتها هي قضية ميزانية الدولة، اي اموال الشعب.

نحن نعلم ان الواردات المتأتية من باب الضرائب ليست كافية، حتى ان نسبتها لا تتفق مع النسبة الموجودة حالياً في معظم البلدان النامية. ففي لبنان لا يدفع المواطنون ضرائب اكثر من عشرين بالمئة من مجموع الدخل الوطني العام، مع ان هذا ليس عادلاً، في بلد كلبنان كان يجب ان يدفع المواطنون ما يعادل حوالي الخمس والثلاثين بالمئة من الدخل الوطني العام.

هذا مما يدل على النقص الاول في عدم وجود نسبة سليمة ما بين الدخل الوطني العام من جهة وما بين ما يدفعه المواطنون كضرائب من جهة اخرى.

نعود الى الضرائب المباشرة، في غير بلدان الضرائب المباشرة تؤلف حوالي الخمسة وثلاثين بالمئة من مجموع واردات الدولة، مع انها في لبنان لا تؤلف اكثر من العشرين بالمئة من واردات الدولة.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك ان توزيع الضرائب في لبنان ليس عادلاً. يعني ذلك ان الضرائب التي كان على الدولة ان توزعها بشكل عادل على المواطنين تدفعها الطبقات الفقيرة والمتوسطة. لان الطبقات الفقيرة والمتوسطة تدفع غالباً الضرائب غير المباشرة والطبقة الميسورة هي التي تدفع الضرائب المباشرة. وكان على هذه الضرائب المباشرة ان تؤلف حوالي الخمس وثلاثين بالمئة من واردات الدولة بينما في لبنان لا تؤلف اكثر من العشرين في المئة.

الا ان مشكلة جعل الضرائب المباشرة تزداد يجب ان نفهم كيف يمكننا ان نزيدها.

فإذا لجأنا الى تعديل القوانين المعمول بها حالياً في لبنان اي عن طريق رفع الضرائب المباشرة، قد نصطدم بعوامل قد لا تكون في مصلحة الاقتصاد اللبناني.

نحن نعلم ان ضريبة الدخل مثلاً اذا لجأنا الى تعديل نسبتها حالياً، اي الى رفعها، قد يؤدي هذا العمل الى تخويف بعض الرساميل الوطنية والاجنبية فتمتنع عن ان تتوظف في اسواقنا وفي مشاريعنا، واما اذا لم نلجأ الى زيادة هذه الضريبة، فالخزينة تتعثر وتطرح المشكلة كما طرحها التقرير الذي وضعه حضرة رئيس اللجنة المالية.

نحن امام مشكلة بالفعل، من ناحية لا نستطيع ان نرفع الضرائب غير المباشرة لان الشعب يشكو ويتظلم من زيادة الضرائب كما وانه لا يجوز مطلقاً ان نرفع نسبة الضرائب غير المباشرة بينما نرى ان نسبة الضرائب المباشرة هي متدنية كثيراً.

واذا لجأنا الى زيادة الضرائب المباشرة ايضاً قد نعيق تدفق الرساميل على لبنان، هذه الرساميل التي كانت اساس ازدهار هذا البلد.

واذا لم نلجأ الى زيادتها نقع في العجز الذي نسجله سنة بعد سنة في هذه الموازنة، وهذا العجز قد يؤدي الى اخطار اكثر بكثير من ان تعجز الدولة عن ان تحقق المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي يتطلبها المواطنون.

إذاً انا اتصور انه لا تزال توجد مرحلة تسبق مرحلة تعديل القوانين المعمول بها حالياً بالنسبة الى النظام الضرائبي، وقد أشار هذا التقرير الى هذه المرحلة، وهي مرحلة حث او اجبار المواطنين وخاصة الطبقة الميسورة في لبنان على ان تدفع ما يترتب عليها من ضرائب وفقاً للانظمة المعمول بها حالياً في لبنان.

سيد الرئيس وان كنت لست اختصاصياً في شؤون المال، الا انني كمواطن حاولت ان اتفهم هذا الموضوع في مناسبات عديدة، فوصلت الى اقتناع مؤلم جداً:

ان ضريبة الدخل في لبنان لا يدفع حالياً من اصلها اكثر من عشرين بالمئة. وهذه العشرون بالمئة لا يدفعها ايضاً الا طبقة هي ليست الطبقة التي يجب ان تدفع ضريبة الدخل.

ان الاغنياء في لبنان يتجاهلون امراً هاماً، هو انهم اذا بقوا على ما هم عليه الآن من تمتع عن دفع ضريبة الدخل يكونون هم انفسهم او يسهمون هم انفسهم في القضاء على هذا النظام الحر الذي يؤمن لهم هذه البجوحة وهذا المجال الواسع والعمل المزدهر الرابع، فكيف يمكننا ان نتوصل الى حث هذه الفئة من المواطنين كحد ادنى او نتوصل الى اجبارها كحد أقصى على دفع ما يترتب عليها من ضرائب.

أنا اعلم ان هناك /١٥٠/ او /٢٠٠/ مليون ليرة مترتبة، لو حصل تحقق صحيح على فئة الميسورين في لبنان والتي لا تدفع الى خزينة الدولة، انا اتساءل فيما اذا كانت تدفع هذه الضرائب؟ هل تكون الميزانية بهذا العجز الذي اشار اليه هذا التقرير؟

اما كانت هذه المبالغ كافية ولو بصورة مؤقتة لتحقيق عشرات من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها ان تجعل المواطن في هذا البلد مواطناً سعيداً، مواطناً بعيداً عن التفكير في اي اجراء من شأنه ان يخل بالامن او ان يزعزع الثقة في هذا البلد؟

وهذه الثقة يا سيدي الرئيس، التي تؤلف الجزء الاهم من رأس مالنا في هذا البلد، الستم تعتقدون بأن الاضطرابات الاجتماعية التي قد تنتج عن تأخر الدولة عن تنفيذ المشاريع قد تسيء الى هذه الثقة وقد تسيء الى هذا الاستقرار الذي نسعى اليه جميعنا؟

انا لست ارى في الوقت الحاضر حلاً او وسيلة لمعالجة هذا الموضوع المطروح حلياً اهم من وسيلة او طريقة اجبار الفئة الميسورة في لبنان على دفع ما يترتب عليها من ضرائب لان هذا ليس بمبلغ زهيد انما هو مبلغ كبير جداً يمكننا من ان نعالج فيه، وان مؤقتاً، المشكلة التي تطرحها علينا مشكلة الموازنة وهي هذا العجز المتزايد في ميزانية الدولة. مع العلم بأن المبلغ الحالي، الارقام الحالية، يا سيدي الرئيس، ليست كافية هي بنفسها لمعالجة القضايا والحاجات المطروحة حالياً على بساط البحث في هذا البلد.

هنالك مشاريع بالعشرات اصبحت حقاً من حقوق المواطن على الدولة، أصبحت من متطلبات المواطن على الدولة، أصبحت من متطلبات المواطن الاولى في هذا العصر، فلا يمكن للدولة الا ان تنفذها ولست ارى كيف تستطيع الدولة ان تنفذ هذه المشاريع اذا لم تجد باباً سليماً لزيادة وارداتها.

فإذا سلمنا مع الدولة او مع الحكومة بأن نلجأ الى القروض في ذاتها ليست الحل النهائي البعيد السليم، كما وانها لا تكفي لحل المشكلات التي اتيت على ذكرها.

لقد سبق لدولة رئيس الحكومة ان قام في الاسابيع الاخيرة بعمل اعتقد بأنه مبادرة سليمة، ويجب ان تتكرر وهي الاجتماع بالهيئات الاقتصادية في هذا البلد والبحث معها في الشؤون التي تعود بالخير وبالمنفعة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى كل مواطن بشكل خاص.

أتصور انه من الضروري ان يدعو دولة رئيس الحكومة جميع هذه الهيئات التي تمثل القطاع الخاص، قطاع

التجار، قطاع الصناعيين، قطاع المصارف، وان يصارحها بهذا الامر، وان يجعلهم يسهموا بدفع ما يترتب عليهم من ضرائب، لانهم بعدم دفعهم الضرائب يسهمون هم انفسهم بالقضاء على سلامة النظام الاقتصادي الحر في لبنان.

وهذه ليست المرة الاولى وليس البلد الاول الذي تسبب هذه الطبقة انهيار الانظمة السليمة، وعندما تنهار الانظمة السليمة ينسبون ذلك الى الغوغائية او الى الشيوعية او الى جهات كهذه.

لا سيدي، اليوم في لبنان، كي لا تتعدل معالم النظام الذي نتمتع به، يجب ان تحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية اولا. ولكي نتوصل الى حل هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، الدولة في حاجة الى مال، ولست ارى باباً آخر يمكن للدولة ان تحصل منه على مال الا اذا فرضت الضرائب المتوجبة وفقاً للقوانين المعمول بها حالياً فرضاً حقيقياً عادلاً سليماً.

كلنا يعلم في هذا البلد ان اكثرية المواطنين يتهربون من دفع الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة وبالاخص ضريبة الدخل. فلا يجوز ان يستمر هذا الوضع مطلقاً. وانا لا استطيع ان اسلم بأن في بلدنا دولة حديثة اذا بقي النظام الضرائبي على ما هو عليه حالياً. لا يمكن ان نكون دولة حديثة وان يكون المواطنون غير متحسين بمسؤوليتهم إزاء خزينة الدولة. واما اذا لا سمح الله بعد ان نلجأ الى هذه الوسيلة التي تكفل لنا التحصيل، ليس فقط التحصيل بل التحقق لان الامر المهم هو التحقق. اذا لجأنا الى جميع الوسائل التي تمكننا من ذلك ولم ننجح عندئذ يترتب علينا ان نعيد النظر في النظام الضرائبي بما فيه القوانين المرعية الاجراء حالياً في لبنان، وسنضطر نحن النواب الى المطالبة بتعديل النظام الضرائبي اذ بقي هناك مواطنون غير متحسين لمسؤولياتهم إزاء خزينة الدولة واذا تسكع او تأخر بعض المواطنين عن دفع هذه الضريبة ولا سيما الفئة الميسورة في هذا الوطن.

أنا أقول ذلك بروح المحافظ على سلامة النظام القائم حالياً في لبنان، وليس بروح المسيء الى هذا النظام. ولكن اذا كنا فعلاً نريد أن نحافظ على هذا النظام فعلى المنتفعين منه بالدرجة الاولى ان يقوموا بما يترتب عليهم من واجبات.

سبق لي يا سيدي الرئيس، ان اقترحت منذ أكثر من سنة ونصف، انشاء مجلس اعلى للضرائب في لبنان، وتصورت ان هذا المجلس اذا كان مستقلاً عن كل مصدر سياسي ومؤلفاً من اختصاصيين، واذا وضعنا لهذا المجلس اسساً، وتشريعات سليماً يستطيع من خلال ان يقوم بممارسة صلاحياته ممارسة سليمة. قد تكون هذه الوسيلة من الوسائل التي يمكن ان تؤدي الى تحسين النظام الضرائبي واستيفاء الضرائب في لبنان.

فارجو ان يدرس هذا المجلس هذا المشروع وان تدرسه الحكومة ايضاً حتى اذا كان فيه بعض المنفعة او الاسهام في الموضوع الذي اتيت على ذكره، ارجو ان يؤخذ عندئذ بعين الاعتبار. اذا لا يجوز يا سيدي الرئيس، وارجو المعذرة اذا كررت الطلبات، ان تبقى المشاريع سنوات دون ان تعالج او ان تحال الى اللجان.

واخيراً، رأينا كيف ان المشكلة المطروحة على بساط البحث هي مشكلة زيادة واردات الدولة. فأنا من الذين يؤمنون بأن الانظمة يجب ان تطبق على جميع المواطنين، وبأن سلامة النظام تكون عن طريق تطبيق القوانين بدرجة أولى وعن طريق تطبيقها على جميع المواطنين. فاذا لم نرفع مستوى الادارة في بلادنا الى مستوى حاجتنا الى التقدم، والى مستوى تعاقب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة حالياً، عندئذٍ قد ترى الدولة نفسها في حالة ليست في مستوى هذا العصر وليست في مستوى ما نحتاج اليه من حلول.

الا انني أود في هذه المناسبة ان اؤكد بأن القطاع الخاص في لبنان سبق القطاع العام في مجارة متطلبات العصر الذي نعيش فيه. فعلى القطاع العام الذي يتمثل في الدولة ان يواجه مسؤولياته بكاملها كما يقوم القطاع الخاص بالنشاط اللازم في حقول عديدة، حتى يستطيع هذا البلد ان يجتاز المحنة أو الظروف التي نشأت من جراء الحادثة المشؤومة، حادثة بنك انترا.

انا مؤمن بأن في لبنان جميع الامكانات للخروج من هذه الازمة بقوة كافية لاستئناف النشاط الاقتصادي، وهذا النشاط الذي يتوقف على الفرد اللبناني بالدرجة الاولى يمكنه ان يجتاز هذه المحنة بسلامة وأن يستمر لبنان في تأدية رسالته وفي تأمين أعلى مستوى ممكن للمواطن اللبناني كي يجعل منه مواطناً سعيداً حراً ومؤمناً بالنظام الديمقراطي.

الرئيس: حضرة الزميل، ان المشروع الذي نوهت عنه، أحيل بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ الى لجنة الموازنة والمالية وحضرتك عضو فيها.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير ابو فاضل: دولة ارئيس،

انني أشكر الحكومة على تقديم الموازنة في وقتها المعين وأشكر أيضاً رئيس واعضاء اللجنة المالية لما ابدوه من نشاط في درس هذه الموازنة وفي وضع تقرير رئيس اللجنة المفصل عن هذه الموازنة ولكن رئيس اللجنة استعمل كلمة عجز.

هذه يا زميلي، كلمة بغیضة جداً اذ لا يوجد عجز بل يوجد اختلال في التوازن، وهذا النقص، لا يسمى عجزاً. اذ يمكن ان يغطى بأشياء أخرى وأهمها ان أكثر المواد أو أكثر البنود سجلت في وزارة المالية بأنها عقدت ولكنها لم تُصرف.

لهذا يتبين ان هنالك نقصاً وهذا النقص كلمة بدون معنى.

دولة الرئيس، نحن لا يهمننا ان نضع الاعتمادات تلو الاعتمادات ولكن يهمننا ان تنفذ هذه الاعتمادات، وقد ذكرت قبلاً اثناء مناقشة الموازنة ان ما يهيم النائب هو خدمة الشعب، وكذلك الحكومة وجدت لهذه الغاية. لا

يجوز ان نضع الاعتمادات على طرق غير مخططة. ولا يجوز ان تدور من سنة الى سنة ونحن لا يمكننا ان نفعلها. الافضل، ان نضع اعتمادات للتخطيط وبعد انتهاء التخطيط، للاستثمارات وبعدها لانجاز الاعمال.

لقد طلبت سابقاً يا دولة الرئيس في مناقشة موازنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ان توحيد الاعتمادات، في كل منطقة. وما يهم هذه المناطق في أكثر الاحيان هو الطرق الرئيسية، وفي جميع المناطق اللبنانية بحسب الموازنة الحاضرة يوجد ٨٣ طريقاً رئيسية. نحن معكم واذا تكلمت فاتكلم عن منطقتنا بالاتفاق مع اخواني نواب منطقة عالية. نحن على تفاهم تام بأن الافضل لنا أن نضع اعتماداً أو اعتمادين بالمبلغ الكامل لطريق واحدة أو طريقين حتى تنجز هذه الطريق أو تلك في خلال سنة أو في خلال سنتين فنكون قد اتممنا طريقاً بكاملها ولا نكون قد جزأنا الاعتمادات ٥٠ الف هنا و ٥٠ الف هناك ولا يستفيد منها ابناء انقري قطعياً.

نحن سنتقدم بهذا المشروع وقد وضعنا لوائحنا على هذه الاسس، اي اننا نريد وضع اعتمادات للتنفيذ لا وضع اعتمادات حتى يتلهم بها ابناء القرى أو يتلهم بها الغير وابناء القرى لا يستفيدون منها.

سيدي الرئيس، ان العجز في التجارة الخارجية يجب الانتباه اليه، ولا عيب قطعياً اذا فتشنا عن الاماكن التي يمكننا ان نصل اليها ونخفف من هذا النقصان او من هذا العجز.

يقول البعض انه لا يمكننا ان نذهب الى ما وراء بعض الدول. أما أنا فاعتقد بان التجارة والتعامل التجاري مع بعض الدول شيء، والعقيدة شيء آخر.

أمامي خطاب الرئيس الاميركي في جلسة الكونغرس الاخيرة قال: لقد اتفقنا مع دول هنغاريا وبولندا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا على امدادهم بالاموال، وعلى عقد معاهدات تجارية معهم وعلى اقراض بعض الدول من البنك المركزي العالمي لانعاش هذه الدول.

نحن نتخوف من التعامل مع هذه الدول. لماذا؟ قال البعض: لانه يسيء الى سمعتنا العالمية وقال الآخر: بانه لا يجوز ان نتعامل معها.

فانا كما قلت في اللجنة الخارجية: اذا كانت مصلحة لبنان، وهي ما تبغيها يا دولة رئيس وزراء لبنان، ان نتعامل مع هذه الدول الشرقية لمصلحة لبنان على اسس تجارية. فلنعمل ذلك من أجل الشعب ومن أجل المزارع ومن أجل الصناعي اللبناني.

لقد قيل ان بعلاقاتنا التجارية نود ان نكون مرنين. أنا معكم ولكن الى جد في المرونة.

يجب ان ننظر الى مصلحة هذا البلد أولاً.

وهي غايتك يا دولة الرئيس وغاية كل فرد من الزملاء، وغاية كل لبناني.

صناعتنا اليوم أصبحت لا تقل عن ٦٨٠٠ معمل في لبنان، وصناعتنا ايضاً موظف فيها ما لا يقل عن مليار

ليرة لبنانية، صناعتنا تستوعب ما لا يقل عن ٧٠ ألف عامل لبناني، زراعتنا موظف بها أكثر بكثير وتستوعب أيضاً عمالاً كثيرين من لبنان ومن غير لبنان. فلماذا لا نعمل جاهدين كلنا على تسهيل مهمة الصناعي وتسهيل مهمة الزراعي حتى نتمكن من تصريف بضائعهم والحد من الاستيراد الخارجي على اسس متينة ومقبولة لدى جميع المواطنين.

نحن في طور تجهيز سياحي ليصبح لبنان بلداً سياحياً على غرار البلدان السياحية العالمية، ولكن هنالك اشياء يجب أن نقوم بها، يجب أن نعمل على تقوية السياحة باجتذاب السواح الى لبنان. ولكن لا يمكن ان نقوي هذا القطاع من اقتصادنا دون أن نكون متبهيين الى بعض القطاعات الاخرى والى بعض المسائل الحيوية في هذا البلد.

ورد في النشرة العالمية الاخيرة للسياحة الصادرة عن البنك الدولي، ان بعض الدول قامت باعمال جبارة من اجل اجتذاب السياح اليها. وبالفعل فقد قفزت بعض الدولة من مكانها الي كانت تحتله في الدرجة الثالثة أو الرابعة في السياحة الى أن أصبحت الدولة الاولى، فاصبح مورد اسبانيا من السياحة مليار وخمسة وثمانين مليون دولار في سنة ١٩٦٥. وأصبحت ايطاليا تحتل الدرجة الثانية في السياحة اذ أصبح ايرادها من السياحة مليار وواحد وستين مليون دولار.

اذا، يوجد لدينا كل الكفاءات، ويوجد لدى لبنان جميع المؤهلات التي تمكنه من جعل هذا البلد بلداً سياحياً يمكن بموارد السياحة ان يسد العجز في الميزان التجاري الذي هو في خلل دائم.

يجب علينا أيضاً ان نتنبه الى المسائل الداخلية لكي نمكن السائح من النزول في لبنان والمجيء الى لبنان بكل سهولة.

المسائل الداخلية عرضتها في جلسات سابقة وقلت انه يجب ان نؤهل اللبناني، كل لبناني لان يكون على أتم الاستعداد كي يستقبل للسائح: اولاً: الفنادق، ثانياً: مسائل النظافة، ثالثاً: مسائل مساعدة السائح بلبنان على الامر الذي يريد.

دولة الرئيس، كنت سابقاً قد طالبت بانشاء وزارة للصناعة، ربما سيقول لي الآن انه حول طلبي - الى لجنة من اللجان. فطالما انه يوجد في الدولة وزارات عديدة، يجب أن تنشأ أيضاً وزارة للصناعة لان الدخل من الصناعة أصبح دخلاً كبيراً ويجب ان نؤمن لهذا الشعب ولهؤلاء الصناعيين وزارة تحفظ لهم حقوقهم وتفتش لهم عن تصريف مواردهم في انحاء العالم.

لذلك أكرر الطلب الذي تقدمت به ٦٠ وفي سنة ١٩٦٤ وارجو ان يدرس من قبل اللجان المختصة وان يقدم الى هذا المجلس والحكومة كي نبحث به ونقر ما يجب ان نقره.

الكل يشكو يا دولة الرئيس من الغلاء، وأنت تعمل جاهداً، وأعرف ذلك، من أجل تحطيم هذا الغلاء خصوصاً غلاء الادوية وغلاء اقساط المدارس وغلاء الاشياء الاخرى، فلذلك نتمنى مجدداً على الحكومة ان تنظر

الى هذه الامور نظرتها الجدية التي تعودنا عليها فتوجه الوزراء المختصين الى دراسة هذه المواضيع مجدداً لي نقول لهذا الشعب بأننا حكومة وشعباً ونواباً قمنا بما يتوجب علينا من خدمة لبنان ومصلحة شعبه .

ذكر رئيس اللجنة بأن هنالك اعتمادات مدورة، وأن الاعتمادات المعقودة هي ١٣٥ مليوناً، وأن الاعتمادات غير المعقودة هي ١٣٣ مليوناً.

دولة الرئيس، ان هذه الاعتمادات لا يمكن ان تنفذ، وهي باقية حبراً على ورق لان لا تخطط لها ولا مراسيم استملاكات ومنها ما هو بقايا اعتمادات نفذت بها الطرق التي في اجلها خصصت هذه الاعتمادات فيجب ان تسقط ولكن القانون لا يجيز اسقاطها بل يبقى قانون المحاسبة العمومية بدور هذه الاعتمادات بدون جدوى .

فلذلك ارجو من دولة الرئيس وزير المالية ان يعمم على وزرائه كي يعطوه لائحة بجميع الاعتمادات التي لا يمكن ان تنفذ وان تسقط هذه الاعتمادات بمشروع قانون أو بتعديل قانون المحاسبة العمومية اذ لا فائدة من هذه الاعتمادات بل هي تكرر سنة بعد سنة لا لمنفعة احد منا ولا لمنفعة الشعب ولا لمنفعة الطرق التي خصصت من اجلها، لان لا تخطط لها، ولا مراسيم استملاكات . وهنالك بعض بقايا الاعتمادات التي خصصت للطرق ونفذت الطرق المخصص لها الاعتمادات . فالباقى يجب ان لا يبقى ويجب ان يعود الى الخزينة .

دولة الرئيس، اذا خصص اعتماد لطريق، خطط، ولكن التنفيذ مستحيل بسبب الاستملاكات . هل يبقى هذا الاعتماد حبراً على ورق في الموازنة أو في دفاتر الدولة لكي يبقى للشعب في تلك المنطقة الامل بتنفيذ المشروع؟ لا يجوز ذلك، فإما ان يُزاد الاعتماد لهذا الطريق أو أن يسقط ونرجع الى المخطط الذي قلت عنه، وهو وضع اعتماد لطريق أو طريقين في كل سنة من الطرق الرئيسية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً حتى تتمكن من تنفيذ الطرق للناس .

لا أريد ان أطيل الكلام ولكنني أريد أن اتوجه الى دولة الرئيس طالما ان وزير الهاتف والبرق والبريد ليس موجوداً هنا وكنت اتمنى أن يكون بعض الوزراء أيضاً لا تكلم بوجودهم في بعض المسائل الحيوية ولكن . . . الهاتف يا سيدي، اذا احسنت الترتيبات وتمكنت من المزيد، أقول لكم بأن مدخوله سوف لا يقل عن مدخول الجمارك، والتلفون يفيد المواصلات ويقرب المسافات .

لذلك ارجو من دولة الرئيس ضمن امكانيات الدولة أن تكون هذه المشاريع من المشاريع الحيوية والمفضلة كي تتمكن من خدمة الشعب وخدمة الآخرين في هذا البلد .

الرئيس: ارجو من دولة رئيس مجلس الوزراء من الآن فصاعداً، اذا لم يكن من مانع ان يكون جميع الوزراء حاضرين اثناء درس الموازنة كما عودتنا الحكومة السابقة، نعم، الحكومة لا يوجد فيها من اعضاء المجلس سوى رئيسها ولكن من الافضل ان يكونوا حاضرين ليسمعوا جميع الملاحظات . والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، لا شك بأن من واجب كل وزير ان يحضر هذه المناقشات للاستفادة من الآراء التي يدلي بها حضرات النواب المحترمين، واننا سنسعى الى حضور هذه الجلسات بكامل اعضاء الحكومة الا اذا كانت هناك اعمال ضرورية وملحة تجبر البعض على التغيب خاصة عندما تنعقد الجلسات أثناء أوقات الدوام.

الرئيس: شكراً لدولة الرئيس.

وارجو من حضرات النواب أن يأخذوا علماً باننا سنختتم المناقشة العامة في جلسة المساء لانه ليس لدينا من الوقت لدرس بنود الموازنة سوى تسعة أيام. وانني سأناادي على طلبي الكلام وكل من لا يحضر الجلسة اعتبر بأنه تنازل عن حقه. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: الملاحظة التي ابداهها الاستاذ منير أبو فاضل حول الكلمة التي استعملتها في تقرير «كلمة عجز» هي في محلها ولكنني أريد أن أوضح بانني لم ابتكر هذه الكلمة انما هي كلمة مصطلح عليها في الموازنة وتسمى هكذا في كل بلدان العالم والقانون نص عليها. ويمكن قانوناً ان يكون عجز، والقصد بالعجز هو عدم توازن بين الواردات وبين النفقات، والحكومة عندما تتقدم بمشروع الموازنة لحظت عدم التوازن ووضعت مادة في مشروع الموازنة لتغطية عدم التوازن ولا علاقة لخزينة الدولة بهذا الاصطلاح الذي يتعلق فقط بمشروع الموازنة. واما خزينة الدولة فهي سليمة ولا علاقة لهذا الموضوع بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

لا بد أن أعيد الشكر الذي تقدم به الزملاء لحضرة رئيس لجنة المالية لهذا التقرير القيم، ولكن لا بد أيضاً ان لاحظ على ما تقدم بما يلي:

أولاً أجد ان نفقات عام ١٩٦٦ في الجزء الاول ٣٧٣ مليوناً والجزء الثاني ١٣٢ مليوناً. المجموع ٥٠٥ ملايين. بينما ترى اللجنة ان هذه الزيادة في عام ١٩٧٠ ستصبح ٥٠٨ ملايين في الجزء الاول و ١٨٠ مليوناً في الجزء الثاني أي ٦٨٨ مليوناً، بزيادة ٣٥ بالمئة كما كانت عليه اليوم. أما الجزء الثالث فقد انخفض من ٨٦ مليوناً، الى ٤١ مليوناً أي الى النصف.

وهنا، ولم تذكر لجنة المال ما ستحققه الحكومات وما سيتوجب عليها من اعباء نتيجة التطور الاجتماعي الذي تسير عليه الحكومة، ولم تذكر وزارة المال ايضاً اذا كانت الحكومة قد نفذت ما وعدت به بشأن التعليم الالزامي الاجباري وهذا اذا تحقق ستزداد اعباء الحكومة كثيراً، أي اننا سنجد في سنة ١٩٧٠ ان الالعباء التي

ستتوجب على الحكومة ستزید كثيراً عن الواردات، أي أن ما لاحظته الزميل مانويل يونس من أن على الحكومة أن تهتم بزيادة الواردات هنا، سنقول انها ستهتم اكثر لان الاعباء ستزداد كثيراً.

لاحظت لجنة المال اميرين، إما ان تلجأ الحكومة الى تخفيض النفقات أو أن تزيد الواردات.

أنا لا أوافق لجنة المال على تخفيض النفقات خاصة في هذه الازمة التي تسير فيها البلاد هذه الازمة التي هربت الرساميل ومنعت اصحاب القطاع الخاص من أن يستمروا في الانشاء والتعمير.

لذلك، أرى ان في هذه الاحوال، على الحكومة ان تستعد وتسد العجز الذي ستتأخر عنه، أو سيتأخر عنه القطاع الخاص في حقل الانشاء والتعمير، وإذا لم تأخذ الحكومة موضع القطاع الخاص، أرى أن مداخيل الدخل القومي سيضعف وإذا ضعف الدخل القومي فمعنى ذلك عدم ازدهار وتأخر.

إذا، أنا أوافق لجنة المال على أن تهتم الحكومة بزيادة الواردات، وادعوها الى زيادة الواردات لسببين: السبب الاول، لنتمكن من أن نحل محل القطاع الخاص بهذا العام خاصة، وتنق ببحبوحة وكثرة.

وثانياً، لنتمكن من سد العجز الذي ننتظره في المستقبل. وعلى هذا الاساس أطلب من الحكومة، اذا لم يتمكن هذا المجلس من ان يدرس المشروع الذي تقدم به الزميل مانويل يونس لانشاء مجلس أعلى لدرس الضرائب وطريقة تعديل القوانين لها، اطلب من الحكومة على الاقل ان تعين لجنة من الاختصاصيين لدرس الطرق والسبل التي تمكن الحكومة من الحصول على الواردات التي كان يجب أن يكون قسم منها اليوم في خزائنها ولسبب اهمال أو غيره لا تزال في جيب المواطنين.

أما سياسة تعديل الضريبة لتكون عادلة ومحقة، فيجب أن تتم قبل تأليف المجلس الاعلى للضرائب، حتى تتمكن الحكومة من وضع الخطة وتبدأ بتحصيل ضرائبها بصورة تتمكن بها من القيام بهذه الاعباء.

وهناك شيء آخر سأتركه الى ان نبحث الموازنة من الناحية التربوية لانني أرى أن الحكومات السابقة وهذه الحكومة خاصة لم تراعى حق وزارة التربية في الزيادات التي يجب ان تعطى الى وزارة التربية. وهناك فوق المئة الف طالب لا يزالون خارج المدارس. وهنا لا بد ان أقول لدولة الرئيس:

سيدي الرئيس، عندما تجد الحكومة موارد من المال يمكنها ان تنشيء الطرقات بمدة قصيرة، ويمكنها ان تهيئ الكهرباء، ويمكنها ان تصرف لانشاء في جميع نواحي البلاد، ولكن عندما يجب ان نصرف في الحياة التربوية لا يمكن للمال ان يعطي الثمار التي نريد الا بتهيئة المعلم وتهيئة المدرسة قبل سنوات، لنتمكن من ان نقوم بما يتوجب علينا اليوم من تحضير علمي وتربوي.

لذلك، أطلب دولة الرئيس ان يسعى من ناحيتين: الاولى، في تحضير المعلمين للمستقبل لاننا نحتاج اليهم، أو من معلمين جدد يدخلون دور المعلمين او من تحضير المعلم الذي هو اليوم في ملاك الدولة وهو بحاجة الى تدريب ليكون المعلم الذي نتمنى ان نسلمه أرواح أولادنا.

فارجو من دولة الرئيس ان يهتم بالناحيتين: دار المعلمين لاجراج معلمين للمستقبل حتى تستغني الدولة عن تعيين المعلم بمجرد امتحان وان تهيب المعلم الذي يعوزه التدريب في ملاك الدولة الحاضر، فتهيئة لان يكون معلماً صالحاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

ان الموازنة موضوع بسيط من حيث الاساس، أي انه يتوجب على الدولة نفقات وتحتاج الى واردات. انما الذي نشاهد ان الدولة في خلال السنوات لماضيه كانت وارداتها بالموازنة وحسب التحصيل تفوق نفقات الجزئين الاول والثاني، أي نفقات رواتب موظفي الدولة وتجميل المكاتب.

فالذي حصل، هو اننا وصلنا الى درجة ان جميع واردات الدولة لا تكفي لسد نفقات الجزئين الاول والثاني، فعدا عن احتياجها للمال لسد هذا العجز نرى ان الدولة تقف مكتوفة الايدي تتطلع يمينا ويساراً طلباً للقروض قصيرة الامد وطويلة الامد، لسد العجز أولاً في النفقات الادارية وثانياً لتقوم بما يتطلب منها من مشاريع التنمية والنهوض بالبلاد الى مستوى يليق بها من الازدهار والعدالة الاجتماعية.

وعندما كنا نصرخ ونحذر وننبه، ونقول باننا سائرون الى الانهيار الاقتصادي بسبب عدم حزم الدولة، في الحد من سياسة التوظيف وفي اللجوء الى اصلاح اداري صحيح. تراها تتابع سياسة التوظيف ونرى ان الادارة لا تزال تتردى من سيء الى اسوأ. أنا أفهم ان اصلاح الاداري لا يجري بصرف بضعة موظفين، انما الادارة السليمة، يجب ان تعتمد على العناصر البشرية الكفوءة التي تكون مؤهلة للقيام بواجباتها.

ماذا يعترى الجهاز الاداري؟ يعترى الجهاز الاداري العقبة الاولى، وهي عقبة الطائفية، يعترى الجهاز الاداري تدخل السياسيين والمتنفذين لحشر ازماتهم في وظيفة، وفي أغلب الاحيان لا يكون هناك مجال للوظيفة انما تخلق الوظيفة لاشخاص يمكن ان يقوا في دورهم ويتقاضوا الرواتب، فتقتل روح الطموح في الموظف الصالح لانه يعرف مسبقاً بانه لن يصل الى القمة في الوزارة التي تدرج فيها بضع سنوات، اذ إن ارادة السياسيين والمتنفذين تريد أن تبقي على رؤوس القمم أشخاصاً ينتمون الى طوائف معينة. الادارة تعجز عن القيام باعمالها لانها متضخمة وجهاز الموظفين متضخم ونرى ان هذا يؤثر تأثيراً سيئاً على الموازنة وعلى الاقتصاد اللبناني.

قلنا انه يجب، على الدولة ان تحزم امرها وتعود الى تنظيم الادارة من حيث الواجبات التي يتوجب على الادارة القيام بها وملء لوظائف بأشخاص كفؤين، لا أن نقول هنا شخص نريد ان نخلق له عملاً بل يجب ان نقول ان هناك عملاً يجب علينا ان نجعل الكفوء يقوم بعمل لا يقوم به عشرة من الموظفين الحاليين لعدم كفاءتهم. يجب على الدولة أن تصرف من جهاز الخدمة، من الموظفين، العدد الكبير، وان تجعل عدد الموظفين بمعدل النصف من العدد الموجود حالياً، والا فإن هذه الزيادة المطردة في الرواتب، وفي أجور البنايات وتجهيز المكاتب، والتعويضات، والنقلات، والتقاعد. انما هذه تكون بتصاعد ذاتي، قد يفوق تصاعد الواردات السنوية التي يمكن للدولة ان تحصل عليها.

فمن هنا يا دولة الرئيس اقول، بأنه يجب علينا، ان لا نتخوف من امور أو من القيام بأمر جذرية هي بالنتيجة لصالح البلد ولصالح الاقتصاد اللبناني. يقولون ماذا نفعل بهؤلاء المصروفين. ان الدولة لا يمكن ان تكون ادارة توظيف للمحاسبين وللمتنفذين ان على الدولة واجبات تجاه جميع المواطنين، وجميع المواطنين يطلبون ان تقوم الدولة بتوزيع العدالة الاجتماعية، لا أن تكون ملجأ لبعض الاشخاص المحظوظين وتحشر بهم الدوائر، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يمكن للدولة ان تحصل من الضرائب المباشرة ما يجب ان تحصله. وقد سبقني الى ذلك الزميل الكريم الدكتور مانوال يونس، وقد طالبت في الماضي عند مناقشة الموازنات السابقة، وقلت، بأنه يجب ان تكون سياستنا الضريبية خاصة فيما يتعلق بضريبة الدخل من القطاع الخاص ومن الشركات، سياسة ضريبية تصاعدية وقلت وطالبت آنذاك، بأن يكون للدولة ما يسمى بالبوليس المالي، يعتمد من اشخاص اكفاء تدرهم الدولة او يتدربون في الخارج، على اصول الكشف «والكبس» على ما يقولون، على دفاتر الشركات، ودفاتر المؤسسات الخاصة ليقوم بتحصيل الضرائب المتوجبة الأداء للدولة. اذ لا يمكننا اطلاقاً، ان نقوم بأعمال عمرانية ومشاريع مفيدة، ما لم تجب الدولة، وما لم تجعل الشركات ان تؤدي ما عليها للدولة، وقلت عدا عن البوليس المالي، على الدولة ان تعتمد مبدأ التخمين. فاذا اعتمدت الدولة هذه الوسيلة كما تعتمد في البلدان الكبرى، فتخمن الشخص الذي تزيد ثروته سنوياً بينما دفاتره تبين انه في عجز مالي يشتم منه رائحة التزوير. اقول اذا فرضت الدولة مبدأ التخمين وطبقت هذا النظام، فانه بمجرد درس يلقي على شخص او على شخصين، او على شركة او على شركتين، يكون قدوة لجميع الشركات الخاصة الباقية فيوضع الشخص الذي لا يؤدي الضريبة المفروضة في السجن وتحجز امواله، الى ان يثبت بأن دفاتره صحيحة وغير مزورة. هناك يا سيدي شركات عندها عوضاً عن الدفترين ثلاثة دفاتر هناك شركات تخفر في الحيطان هوة، تضع فيها دفاتر خاصة تسد عليها وتبيضها، ويكون لها دفتران غير مضبوطين وتساهم شركات مراقبة المحاسبة بتزوير هذه الدفاتر. يا سيدي نحن علينا واجب تجاه الشعب، واني اطلب من دولة الرئيس ان يشدد على تحصيل الاموال من الشركات التي تنهرب من دفع ما يجب عليها.

اما سياسة القروض، فتعلمون يا دولة الرئيس انني ضد هذه السياسة، لانه قبل ان يطهر الجهاز، قبل ان يكون لدينا ادارة صالحة، لا يمكن لنا بأن نخاطر ونقترض المال لنضعه في ايدي اجهزة فاسدة تبدد المال كما بددته في الماضي.

واني أصر على انه، تنفيذاً لمشاريع التنمية التي تعتزم الدولة القيام بها والتي وعدت بها هذا المجلس، ان تلجأ الدولة، لا الى سياسة قروض المال، بل الى اعتماد شركات عالمية ووطنية قوية قادرة على التمويل والتنفيذ، لنأمن على سلامة التنفيذ، لنأمن على عدم تبديد المال لصالح المتنفذين، لنأمن على ان هذه الاموال تصرف على المشاريع المخصصة لها، لنأمن اننا لن نجبر، ولن يرغم المكلف اللبناني على دفع الاموال الطائلة لصيانة الاعمال التي تكون قد انتهت مباشرة وتبتدىء الصيانة في القسم الاول منها.

انني اختصر البحث اليوم، ولسوف اتابع المناقشة في الموازنات الخاصة لكل وزارة يبدأ هذا المجلس بمناقشتها.

الرئيس: طالبو الكلام حضرة السادة: خاتشيك بابكيان، نهاد بويز، عبد اللطيف بيضون، جوزف مغيب، غالب شاهين، جوزف شادر، وميشال فرحات.

أرفع الجلسة على ان تعقد بعد ظهر هذا النهار في الساعة الخامسة وسنحصر البحث بالموازنة.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر اليوم الخميس في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد جلسة ثانية لمتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة، وتختتم هذه المناقشة منها.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر:

هاشم الحسيني

الياس الحازن

مدير عام المجلس

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة المرسوم رقم ٦٤٣٩ باعلان قضاء زغرتا منطقة عسكرية.
 - ٣ - متابعة مناقشة موازنة عام ١٩٦٧ بصورة عامة.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٧ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: رشيد الصلح، صائب سلام، عثمان الدنا، الياس الخازن، بهيج تقي الدين، سليمان فرنجية، الأب سمعان الدويهي، خليل الخوري، عزيز عون، محمود عمار، نجيب صالحه، بشير العثمان، جميل لحد، مرشد الصمد، محمد علم الدين، منوال يوسف، انور الصباح، ناظم القادري، اديب الفرزلي، بشير كيروز.

واعتذر السادة: جوزف هراوي، جورج كرم، شبلي العريان، سيمون صحنوي، رشدي فخر، رشيد بيضون، بهيج القدور، فؤاد البروط، هاشم الحسيني، عبد العزيز شهاب، قبلان عيسى الخوري، نايف المصري، كمال جنبلاط، حبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: ميشال الخوري، بدرى المعوشي، فؤاد البزري، جورج حكيم، سليمان الزين، ونسيب البرير.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين،

المتغيبون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٧ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة،

تغيب السادة: انطون صحنواوي، صائب سلام، نسيم مجدلاي، جوزف هراوي، الياس الخازن، ريمون إده، اندريه طابوريان، محييل الدبس، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، علي الحسيني، كمال جنبلاط، محمود عمار، بشير العثمان، سليمان فرنجية، انور الصباح، جعفر شرف الدين، مارون كنعان، انطوان المالح، شبلي العريان،

واعتذر السادة: فؤاد البرط، الأب سمعان الدويهي، هاشم الحسيني، سيمون صحنواوي، جورج كرم، حسين منصور، رشدي فخر، سامي الصلح، سالم كباره، ورشيد بيضون. وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي.

بدأت الجلسة بإثارة قضية عدم اكتمال النصاب فتعرض لها عدد من حضرات النواب، ثم تلا حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة تقرير اللجنة عن موازنة عام ١٩٦٧، اشترك في مناقشته بعض حضرات النواب بصورة عامة. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد ان تقرر اليوم الخميس في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد جلسة ثانية لتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة وتختتم هذه المناقشة في نهايتها. الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، يتلى المرسوم رقم ٦٤٣٩ المتعلق باعلان قضاء زغرتا منطقة عسكرية:

مرسوم رقم ٦٤٣٩. الخ. . .

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، نعود الى المناقشة العامة في الموازنة والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين

ادوار حنين: دولة الرئيس. حضرة السادة الزملاء.

قلت يوماً في صحن هذا المجلس ان أي دولة وياً كان عدد نوابها يصعب ان تتجاوز قضاياها الهامة ومشاريعها المثة. ونحن الحمد لله دولة صغيرة عدد نوابها تسعة وتسعون، فلو كانت مشاكلنا بزنة وعدد المشاكل التي تعترض أكبر دول الارض لما تجاوزت بمجموعها المثة مشكلة، أو المثة قضية او المثة مشروع.

ولو ان كل واحد منا أخذ لنفسه قضية فعرف بها وعرفت به، لكنت حلت قضايا لبنان ومشاكله، ونفذت مشاريعه في مدى دورة نيابية واحدة او عقد نيابي واحد.

وهكذا يكون كل واحد منا تبني موضوعاً يلائم اختصاصه ويكون كل واحد منا وقف عند حدود هذا الاختصاص فجاء عمله فاعلاً.

اتمثل مثلاً: ان يقوم انور الخطيب فيقوم الدستور او النظام الداخلي معه، ان يقوم كامل الاسعد فيقوم معه منسوب لـ ٨٠٠ - متر، ان يقوم ريمون إده فتقوم الازدواجية معه، ان يقوم البير مخبير فيقوم معه كل شيء او لا يقوم معه شيء ابداً.

فعلى هذا الاساس، انني لن اتعرض الى الموازنة العامة التي بين ايدينا بمناقشة عامة تتناول اساس صنع الموازنات وكيف يجب ان تكون لانه ليس هذا من شأني وليس هو من اختصاصي.

ولو كنت اعرف ان انشئ موازنة لانشأت موازنة لنفسني وقتني شر العمل ليل نهار للوصول الى رغبتي.

غير اني حضرت طبع موازنات عشر. وفي كل مرة كنا نلتقي هنا في مناقشة عامة كنا نستمع الى تقديم الموازنة من الوزير المسؤول، نستمع الى تقرير رئيس لجنة الموازنة والمال، نستمع الى تقرير مقررهما، نستمع الى الذين يسألون ويجادلون ويعرضون بعض النظريات المالية الموازنة العلمية، وكنا كل مرة نخرج من هنا آملين ان نعود في السنة التي تلي الى درس موازنة تكون بنيتها غير هذه البنية وتكون اهدافها غير هذه الاهداف.

كنا نسمع كل وزير مال يأتي، قبل ان ألف دولة الرئيس ان يكون وزير المالية الدائم، كنا نسمع كل وزير مال يأتي يقول: ان هذه الموازنة قد اعدت في غيبي ولم احضر ولادتها وكان في نيتي ان اعد موازنة اخرى تكون حديثة علمية متحركة فاعلة. هذه الصفات كان يطلقها معظم الوزراء على معظم الموازنات التي كانوا يقدمونها لنا.

كيف تكون هذه الموازنة الحديثة المتحركة الفاعلة وكيف يجب ان تحضر، الى الآن سمعنا بها ولم نعرف عنها غير ما سمعناه.

بصدد هذه الموازنة التي وعدنا بان تأتي في يوم، حديثة متحركة فاعلة، اسأل: لاول مرة هذه السنة لا نرى على هذه المقاعد كبار موظفي وزارة المال، وفي السنوات السابقة كنا نجدهم بين وزرائنا هنا. كانوا يستمعون، كما يستمع الوزراء، وكانوا يسجلون اقوال الخطباء وملاحظاتهم ولا ادري اذا كانت هذه الملاحظات أدلي بها في السنوات السابقة وسجلت لا ادري اذا كانت قد وضعت موضع بحث بين هؤلاء الموظفين ووزرائهم، او اذا كانت معدة للدرس. غير ان الذي أدريه هو انه كان وجود الموظف المختص بيننا وكنا نتأمل ان هذا الموظف المختص يستمع الى اقوالنا باذن الخبير، يستنتج من اقوالنا ما يفيد وينتج، حتى هذا الحضور، حضور الموظف المختص، قد فقدناه لماذا؟ يعلم الله، وقد يكون للتدليل على عدم جدوى المناقشة التي لم تغير في السابق حرفاً من حروف الموازنة والتي لن تبدل هذه السنة حرفاً على الغالب.

ونسلم وزراء المال الذين تعاقبوا يقولون: هذه الموازنة لم تراع فيها ناحية هامة، لقد زادت فيها النفقات غير المنتجة وقلت النفقات المنتجة، وكان في نيتنا ان نعمل العكس، أن نزيد النفقات المنتجة وان ننقص النفقات غير المنتجة.

وتأتي هذه الموازنة ونسبة المنتج من اعتماداتها الى غير المنتج في مكانها السابق أي ٦٧٪ من مجموع الموازنة غير منتج والباقي يقال انه منتج.

في مثل هذه الحال، ما هو مصير المشاريع الانمائية؟

في مثل هذه الحال، ما هو مصير المشاريع الواردة في الخطة الخمسية التي صوت عليها هذا المجلس والتي ما زالت تنتظر ان تنفذ؟ وليس لهذه الخطة مال يمكنها من التنفيذ!

سواي، يأتي فيقول: كيف يجب ان تمول هذه المشاريع الانمائية؟ كيف يجب ان يعمل لكي تنفذ الخطة الخمسية؟ سواي يأتي فيقول: كما سمعنا على لسان مقرر رئيس لجنة المال في هذا الصباح ان لا مفر، إما أن نزيد الضرائب وإما ان نلجأ الى سياسة القروض وان عصر النفقات «كما قال حضرة رئيس اللجنة» لن يجدي فتيلاً لان هذه النفقات ستزيد على الايام لان حاجات البلد ستزيد على الايام ومتطلبات الدولة الحديثة ستزيد على الايام.

ونسلم من بعض منتقدي الموازنات التي سبقت، نواب وصحف وخبراء في علم المال وفي علم الموازنات، يعلنون ويكتبون أو يقولون من فوق هذا المنبر: ان هذه الموازنات التي تتقدم بها الحكومات، انما هي موازنات صورية وهمية. صورية وهمية لماذا؟ لان الاعتمادات التي لحظت بها لا تنفذ، وهي لا تنفذ لسبب من اثنين: إما لأن ادارات الدولة غير مجهزة لتنفيذ هذه الاعتمادات، وإما لأن الدولة نفسها ترى ان في تنفيذ هذه الاعتمادات ما يجر الدولة الى الافلاس باعتبار ان المال الذي لا ينفق انما يبقى في خزينة الدولة لاقامة التوازن بين ما يدخل عليها وبين ما ينفق منها.

الامر الهام الذي أريد ان ألفت النظر اليه قبل ان انتقل الى الموضوع الذي اخترته لنفسي في هذا المجال، مجال مناقشة هذه الموازنة هو ان متطلبات الشعب اللبناني في هذه المرحلة من حياته وقد بلغ العصر الشاؤ الذي بلغ اليه، لم تعد متطلبات بسيطة وانما هي معقدة ومركبة ولم تعد متطلبات تستطيع الدولة ان ترد عليها بغير التنفيذ والتنفيذ السريع والتنفيذ العاجل لأن هذه المتطلبات أوحث بها نظرية اصبحت سائدة في الشعب اللبناني كما هي سائدة في الشعوب التقدمية وهي نظرية العدالة الاجتماعية، من اجل تقيم العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب جميعاً، من أجل ان نرد على مطالب الناس المحقة فنؤمن لهم العدالة، ونؤمن لهم الطبابة، نؤمن لهم الدواء، نؤمن لهم المدرسة، نؤمن لهم السكن، نؤمن لهم الحياة الرخيصة والمستوى اللائق بالحياة، من اجل كل هذا وجب ان تكون لنا موازنات سليمة فاعلة متحركة، فاعلة، موازنات سليمة البنية قادرة على تقديم الخدمات لاصحابها، قادرة على اقامة واشاعة العدالة الاجتماعية.

ويبدو ان مثل هذه الموازنة لا تستطيع ان تقوم بمثل هذه الاعباء .

وهنا تحضرني نادرة: لي صديق اعرفه منذ ثلاثين سنة، وفي كل يوم أراه، سئلت عنه في يوم فقلت ان صديقنا اعرفه منذ ثلاثين سنة فلم يكبر الا في العمر .

وهذه الموازنة اعرفها منذ عشر سنوات، فلم تكبر الا في الحجم . وهي لم تكبر في الفاعلية .

فالمقصود، في السنين المقبلة وفي السنة المقبلة بالذات هو ان تكبر هذه الموازنة لجهة فاعليتها لكي تستطيع الدولة ان تقوم باعبائها فتسد مطالب الشعب .

دولة الرئيس، كنت قد قدمت المقدمة حول القضايا المئة وملاحقي هذه القضايا التسعة والتسعين لاقول انني لن اخرج عن موضوع ما اعرض لكي لا احملكم وطأة الكلام فيما لا اعرف . سأحصر كلامي فيما يمكن ان يكون مفيداً فلا اخرج عن الطريق التي فيها مررت وهي طريقي في وزارة التصميم وفي وزارة السياحة .

وزارة التصميم العام، هذه الوزارة كانت الى تاريخ اخير وزارة اقضاء، او اذا رغبت ان نستعمل تعابير الرحمة، وزارة ترضية بمعنى انها تسند للوزير الذي يقبل ان تحل مشاكل الغير على حسابه .

وتبقى وزارة التصميم وزارة اقضاء، تبقى وزارة منفي على أن هذه الوزارة قد انشئت يوم انشئت في العالم من اجل ان تكون أداة خير وعمل قوية فاعلة ما الذي اوجب قيام وزارة التصميم في العالم؟ الدولة بادارتها جميعاً مشغولة لاهية عن التخطيط والتصميم وعن النظر الى البعيد باعمالها اليومية، باعمال الروتين .

قيل، ما دام ان ليس دماغ للادارات العامة يعمل على التصميم والتخطيط، فلا بد اذا من ان تأتي بجهاز يكون عمله، عمل هذا الدماغ الذي يجب ان يخطط وان يصمم: غير ان هذه الفكرة وردت اول ما وردت في الدول الديمقراطية، في الدول الدكتاتورية فجفلت منها الدول الديمقراطية ولم تأخذ بها الا بحياء، كأن يأتي مثلاً، مارشال، يضع خطة خمسية لعمل معين فتعرف هذه الخطة باسمه، ثم يأتي آخر فيضع خطة خمسية لمشروع ما، وهكذا دواليك، فتتكاثر المشاريع الخمسية والخطط الخمسية وتبقى مرتبطة بادارات غير الادارة الواحدة الى أن حصل الاقتناع اخيراً ان لا بد من الادارة الواحدة فتبنت الديمقراطية الكبرى هذه الوزارة، وزارة التصميم وادخلتها في عداد وزاراتها، وجئنا نحن نتبنى ايضاً هذا التفكير وان كنا قد بدأنا ان نجفل منه في بداية الامر .

هذه الوزارة لم تستطيع ان تكون وزارة فاعلة في لبنان لسببين . السبب الاول هو ان هذه الوزارة لم تجهز بالعناصر البشرية اللازمة والعناصر البشري التي يجب ان تكون في وزارة التصميم، يجب ان تكون ذات كفاءات ومواهب رفيعة، هذا هو السبب الاول والسبب الثاني هو ان وزراء التصميم العام لم يعط لهم ان يشاركوا الوزارات الاخرى، والوزراء الآخريين باعمالهم لان الوزراء الآخريين كانوا يعتقدون ان هذا الوزير الشريك في اعمالهم هو المخطط وهو الموجه، هذا الوزير الشريك في اعمالهم هو اذا وزير فوق الوزراء . على انه يجب ان لا يكون وزيراً فوق الوزراء .

وهذا متأث من حساسية رأيت انا شخصياً ان معظم الوزراء قد ابتلى بها الى حين .

قلت ان وزارة التصميم بحاجة الى عناصر بشرية، وزارة التصميم اليوم يا دولة الرئيس، يا معالي وزير التصميم، فيها خمس مصالح يقوم باعبائها سبعة موظفون، لكل مصلحة موظف وربع او اقل من الربع .

المطلوب من وزارة التصميم هو ان تخطط لجميع ادارات الدولة ان تخطط لجميع من له عمل في هذه الدولة سواء أكان وزيراً ام موظفاً في الادارة العادية او في الادارات المستقلة .

ومهمة وزارة التصميم ان تبدي رأيها في كل مشروع يحمل الى مجلس الوزراء في تقارير خطية ويوجب القانون الذي انشأ وزارة التصميم، والمراسيم التنظيمية التي ألحقت به، ان يرفق بكل مشروع يعرض على مجلس الوزراء التقرير الذي وضع بشأنه كما احيل من وزارة التصميم . فماذا نجد؟!

نأتي الى مجلس الوزراء نرى هذه المشاريع تتوارد من جميع الوزارات، نعرف ان للتصميم في بعضها رأياً، نفثش عنه في التقرير المحتوم ارفاقه في المشروع فلا نراه . بلا ولا نرى ان الوزير الذي قدم المشروع قد اطلع على التقرير الذي كان قد ورد اليه من وزارة التصميم وأخذ علماً برأيها .

حل هذه المشكلة هو ان تكون وزارة التصميم بعد ان تجهز بمن يجب ان تجهز بهم من اشخاص وربما يجب ان تجهز به من آلات، ملحقة عفوياً وبصورة دائمة برئيس مجلس الوزراء، لان رئيس مجلس الوزراء شريك في جميع الوزارات ويتقبل منه جميع الوزراء التوجيه والتخطيط والملاحظات التي تكون قد اعدتها ووضعتها وزارة التصميم في حينه والا تبقى وزارة التصميم ما كتب لها ان تكون، وزارة منفى «وهي على بير حسن على كل حال» وزارة منفى يبعث اليها من الوزراء لا يرغب به كثيراً، ويبعث إليها من الوزراء يقبل ان يكون وزيراً دون فاعلية او بدون عمل الا اذا اضيفت له كما اضيف لنا وزارة اخرى .

دولة الرئيس، معالي وزير التصميم، اريد ان الفت نظركما الى ان في هذه الوزارة مصلحة ومديرية، يعملان الآن على احسن حال ويمكن الاستفادة منهما اكثر فاكثر مع الايام .

اما المصلحة فهي مصلحة الفرق المتعددة النشاطات التي على رأسها الدكتور عمر عضاضة هذه المصلحة أنشئت يوم كانت بعثة ارفد تتولى وضع التخطيط العام في هذا البلد، وقد فرغت هذه المصلحة من الاعمال المرسومة لها على يد بعثة ارفد يوم انتهت بعثة ارفد من عملها، ولكن، هذا الرجل الدكتور عمر عضاضة الذي له من علمه ووطنيته وطاقته على العمل ما اوحى له باعمال رسمها بنفسه ولمعاونيه، توصل ان يخص وزارة التصميم وادارات الدولة بتقارير ودراسات يستحيل عليها ان تبني عملاً في موضوعها دون ان نرجع اليها .

غير ان موظفي هذه الفرق المتعددة النشاطات وعددهم لا يزيد على الثلاثة والثلاثين موظفاً قد وزعوا بحسب التنظيم السابق على الاقضية، لقد وزعوا اثنين، اثنين في كل قضاء . فاذا ما جمعوا على مستوى المحافظات حيث عندنا نواة صغيرة للامركزية تصبح فاعليتها عشر مرات اقوى مما هي الآن لان في مراكز المحافظات شبه حكومة

او ادارة عامة للصحة، للداخلية، للبرق، للبريد، للتربية، للتعليم، الخ... فاذا ما تعاون موظفوا الادارة مع موظفي الفرق فإنهم يقومون بواجبهم بشكل أجدى.

تبقى مديرية الاحصاء المركزي.

هذه المديرية عملها هام جداً ويتولاها رجل كفوء جداً هو الدكتور كمال البحصلي. هذه المديرية قامت باعمال الى الآن من الاهمية بمكان عظيم وآخر ما صدر عن مديرية الاحصاء المركزي كتاب احصائي فريد من نوعه في لبنان. صدر في خلال شهر آب من هذا العام وسيوزع، على جميع الزملاء لكي يطلعوا عليه ويأخذوا بمضمونه. غير أن، هذه المديرية، مديرية الاحصاء المركزي تعارضها مصالح ودوائر في الوزارات الاخرى فلا تستطيع ان تقوم بعملها موحداً.

يعني في وزارة التربية دائرة للاحصاء غير مرتبطة بهذه المديرية. في الاقتصاد دائرة للاحصاء غير مرتبطة بهذه المديرية. في السياحة مكاتب ودوائر احصائية غير مرتبطة بهذه المديرية للاحصاء المركزي.

فماذا يحدث؟ يحدث ان الدولة اللبنانية تصدر في الموضوع الواحد نشرتين احصائيتين متباينتين مختلفتين متناقضتين في معظم الاحيان. فيجب اول ما يجب ان يشار الى الدوائر والمكاتب التي تتعاطى الاحصاء في مختلف وزارات الدولة، يجب ان يشار عليها بان لا تصدر هي احصاءاتها بالصيغة الاخيرة وانما يجب ان تنقل هذه الاحصاءات الى المديرية المركزية العامة هناك تغربل وتحك ثم تصدر عن المركز الاحصائي الذي وحده يجب ان يكون مرجعاً رسمياً خاصة ان في البلد مراجع، تحضر وتصدر احصاءات، ففي الجامعة الاميركية مركز درس وتحضير ونشر احصائيات. وهكذا في الجامعة الفرنسية. في بعض الشركات، شركة سوكوني، شركة شل، شركة طيران الشرق الاوسط مكاتب احصائية وهي تصدر احصاءات. بعض النقابات، لها مكاتب احصائية وتصدر احصاءات.

لا نستطيع ان نمنع هذه المؤسسات الخاصة من ان تكون لها احصائيات خاصة، ولكن نستطيع ان نطلب من المسؤولين في مديرية الاحصاء المركزي ان يعقدوا دورات شهرية او نصف شهرية مع جميع الذين يعنون بالشؤون الاحصائية لتبادل المعلومات واعطاء التوجيهات وامداد تلك المكاتب بمعلوماتنا واخذ معلومات من تلك المكاتب وتقريب وجهات النظر وأساليب العمل حتى تأتي النتائج الاحصائية سواء صدرت عن الدولة اللبنانية من المديرية العامة للاحصاء وحدها او صدرت عن النقابات او صدرت عن الشركات او صدرت عن الجامعات اذ ذاك تكون هذه الارقام متقاربة وتوحي الثقة لكي يستطيع الدارس والباحث ان يأخذ بمضمونها.

ونصل في نهاية المطاف الى كلام، اريده موجزاً بقدر الامكان في موضوع وزارة السياحة.

كل ذلك يا دولة الرئيس، يا معالي الوزير من اجل ان لا اذهب الى بيتي وأخذ معي ما اكون قد استفدت منه من خبرة صغيرة في هاتين الوزارتين ولكي ألقى هذه الخبرة الصغيرة بين ايديكم فتستطيعون ان تأخذوا بها كما تستطيعون ان تردوها، فأنتم في هذا احرار فيما تعملون.

وزارة السياحة لم تعد من الوزارات الملحقة وذلك بفعل قانون اعد وطرح على هذا المجلس ونوقش وصوت عليه وأرسل الى النشر بفعل وزير السياحة السابق الذي تقدمني، أي، الشيخ ميشال الخوري. أنشئت هذه الوزارة بفعل قانون من وضعه.

لماذا انشئت هذه الوزارة ولماذا لم تبقى ملحقة في وزارة الانباء؟

انشئت لان المسؤولين عن السياحة والمسؤولين عن تطوير البلاد اقتصادياً رأوا ان شيئاً في لبنان يتغير رأوا ان عصر الخدمات، والسياحة أصبحت صناعة ثقيلة لم تعد من الخدمات الخفيفة، رأوا ان عصر الخدمات في لبنان بدأ يتقهقر، بدأ يقلص هذا الذي من اللبنانيين كان يذهب فيعطى العلم في دمشق في بغداد او في الكويت صار مستغنياً عنه، وذلك الذي كان يذهب في الطبابة الى قطر، الى السعودية أصبح مستغنياً عنه، وذلك الذي كان يذهب الى ابعاد الارض من ابنائنا المغتربين صاروا يذهبون ولا يعودون او يرسلون مالهم إلينا. عصر الخدمات بدأ يقلص بصورة خاصة بعدما اصاب الاقتصاد اللبناني ما أصابه من المحنة التي نزلت في بنك انترا.

اهمية السياحة اذا هي في ان تعطي الاقتصاد اللبناني ركيزة كانت قد تداعت او بدأت تتداعى.

من هنا، ان هذه الوزارة عملها هام جداً، هذه الوزارة مطلوب منها ان تجمد الميزان للدخل القومي وان توازن هذا الميزان بقدر امكانها.

الواقع السياحي في لبنان. كان لبنان قبل ان تنشط اجهزة السياحة فيه، وقبل ان ينشط العاملون لتقوية سياحته سواء أكانت جمعيات خاصة ايام الدكتور امين الحميل، وبدر دمشقية ورفاقهما الذين اخذ عنهم جوزف النجار وما زال يتولى امر جمعيتهم، سواء أكان عملهم عمل المفوضية العامة للسياحة التي تولاهما في ظرف ما جورج رئيس ثم عاد فتولاهما ميشال توما وهو اكثر لبناني استطاع ان يقدم خدمات لهذه السياحة المسكينة، او المجلس الوطني لانماء السياحة الذي ليس هو حكومياً وانما يتعاون مع الحكومة على تقديم وإداء الخدمات المطلوبة منه سياحياً.

لبنان، قلنا، في واقعه بعد ان كثرت هذه النشاطات لم يعد يقصد للغرائب والشواذات التي فيه كما تقصد بعض البلدان المتوغلة في المجاهل الافريقية نظراً لوحشية الطباع او لوحشية العادات والتصرف، لم يعد لبنان يقصد لغرائب المخلوقات لغرائب العوائد لغرائب المناظر التي فيه، وانما صار يقصد لذاته، أصبح يقصد لان المقومات السياحية اللبنانية تضاهي بنوعها ومجموعها المقومات السياحية التي تعمل عليها معظم بلدان العالم السياحية.

مناخ لبنان، هواؤه، ماؤه، بحر، ثلجه، آثاره، اهله، بنوه. كل هذا الذي لا اريد ان اتوقف عنده. كل هذا من المقومات الجدية الفاعلة السياحية في لبنان.

هذه المقومات، بقدر ما يعرفها الناس، بقدر ذاك تكون مشوقات للسائح أن يأتي الى لبنان.

إذاً لا بد من الدعاية لتعريف لبنان الى الخارج ولتعريف لبنان الى من يريد ان يسوح في العالم، ولكن قبل ان نصل الى الدعاية، التي هي في موضوعنا هذا دعوة، عزيمة، للناس لكي يأتوا الى بيتنا. قبل ان نصل الى هذا علينا ان نعمل في اعمال التجهيز السياحي، علينا ان نرتب بيتنا قبل ان نعزم اليه. وهذه القاعدة تعرفها آخر القرويات في آخر قرية من لبنان: عندما جارة تدعو جارتها لتناول فنجان قهوة في بيتها، رأساً تضع منديلها المزهري وتقطف زهرة من الحوض تضعها في اناء، وتعتمد الى غسل الدرج وتشطف صحن الدار، ثم تقعد تنتظر جارتها لا تستقبلها وهي وسخة ولا تستقبلها وبيتها وسخ.

نحن عندما نأخذ على عاتقنا ان ندعو الناس لزيارتنا وجب علينا قبل ان ندعو الناس ان نعمل على اصلاح بيتنا، ان نعمل على تنظيف بيتنا، ان نعمل كل ما من شأنه ان يسهل اقامة المدعو الى زيارة بلادنا، والحياة فيها، والتنقل والتجول فيها بما يلفت له هذه الاقامة وبما يدعوه ان يكون في يوم لاحق ضيفاً جديداً او يدعوه ان يكون داعية لنا بين جيرانه واهله وبني قومه والذين يلتقيهم في الحياة.

حق السائح علينا ان نعني بمدخل بلادنا، عندما يأتي السائح ينتهي عالمه على رجل درج الطائرة او اذا كان قادماً من المصنع او من العبدية ينتهي عالمه عندما يسلم اول ورقة من جيبه الى اول مأمور لبناني، هذا السائح له حق علينا في مدخل البلاد ان يستقبله مأمور الصحة، مأمور الامن العام، مأمور الجمر ك كما يجب ان يستقبل. اوراق الصحة عندما تطلب منه يجب ان تنظر بالسرعة الفائقة، وهكذا جواز السفر، وهكذا عندما تفتش حقائبه، وهنا كان قد وافق مجلس الوزراء، يا دولة الرئيس، على توصيات ثلاثين تقدمنا بها من اجل ان نسهل دخول القادم اليها وان نسهل تجوله في داخل البلاد.

بعد هذا تأتي مشكلة العتال، والسائق والفندق والطريق، والشرطة، والمطعم، والمقهى كلها من القضايا التي اذا احسنا تنظيمها كانت اقامة السائح عندها مريحة، واذا لم نحسن عاد من هنا لكي لا يعود وعاد من هنا لكي لا يأتي أحد من الذين يكون قد اتصل بهم، وهنا يكون الضرر جسيماً.

لذلك قلنا ان عمل التجهيز يجب ان يقدم على عمل الدعاية، وقلنا ان التجهيز ليس عملاً مادياً يقوم على نزع الاخاديد من الطريق وشق طريق وتسهيل الوصول الى مكان ليس هذا، الذي يرضي السائح وحده، ليس هذا الذي يعمل وحده، وإنما التجهيز يتناول الاعمال المادية ويتناول اعمالاً روحية وقد فهمت ذلك جميع البلدان التي تعني بالسياحة، وفهمت ذلك اخيراً فرنسا عندما حملت الابتسامة يوم رأت أن السياح لا يأتون الى فرنسا لان الشعب الفرنسي اصبح كاشاً عابساً وغاب عنه الابتسام.

هذه الاعمال التجهيزية، هذا التجهيز السياحي، كيف يجب ان يعمل، هل تستطيع دولة باجهزتها العادية ان تتولى هذا الامر؟ هل تستطيع حكومة بوزارتها وادارتها ان تتولى هذا الامر؟

عرف في جميع العالم ان عملية الانهاض السياحي لا يمكن ان يأتي من جهة واحدة.

عرف العالم ان الانهاض السياحي عمل شامل وان النهضة السياحية نهضة شعبية.

يا دولة الرئيس، النهضات الفكرية والفنية، يقوم بها عدد محدود من العباقرة الموجودين على ارض البلد الناهضة اما النهضات السياحية التي هي نهضات شعبية محض شعبية لا يمكن ان تتكامل الا اذا تعاونت جميع الجهات عليها، جهات رسمية وجهات شعبية، وبصورة خاصة الجهات الشعبية، وبصورة اخص الذين يعنون من الشعب بالشأن السياحي. من شركات طيران، من شركات تسفير، من اصحاب فنادق، من اصحاب مطاعم ومقاهي و... الخ.

فإذا لم تكن النهضة من جميع الاطراف لن تكون نهضة سياحية تماماً كما او شئنا ان نهض باحرام، فإذا لم نأخذ بجميع اطرافه، ارتفع طرف وبقيت الاطراف الاخرى ملتصقة بالارض.

هكذا النهضة السياحية يجب ان تكون، وعلى هذا الاساس رأينا ان نستعين بكل صاحب اختصاص من ابناء الشعب في تحضير نهضة سياحية شعبية، فانشأنا اللجان وانشأنا من بين هذه اللجان اربعاً لا غنية عنها واخص بالذكر لجنتين هي لجنة التجميل ولجنة التوعية.

لجنتا التجميل والتوعية، عملهما متشابه متلازم، ولكن نوعنا صلاحيات اللجنتين ووزعناهما، كما انشأنا لجاناً اخرى تختلف بمزاجها وطبيعتها وثقافة ابنائها لكي يأتي العمل شاملاً متنوعاً ومفيداً. لماذا؟ لاننا قلنا في انفسنا: ان هذه اللجنة، لجنة التجميل، وهذه اللجنة، لجنة التوعية، من شأنهما ان يزيلا القذارة من البلد، من شأنهما ان يشيعا الجمال، من شأنهما ان يعلمنا التصرف لابناء هذا الشعب بوسائلهما.

لماذا اللجان وليست الادارات؟ لاننا نعرف ان الادارات العامة لم تنجح في قضايا التهذيب، لم تنجح في قضايا التوعية، لم تنجح في قضايا اشاعة الجمال ومعلوم ان شارع المدينة هو عنوان الامة. كيف يكون تسارعك؟ هكذا تكون ومعلوم، عندما نزيد التزهير، عندما نزيد جمال الواجهات، عندما نقيم الانصاب، عندما نزيد الجمال في لبنان نكون كأننا قد استدعينا توقيعاً من الله على ارض لبنان، لان الجمال هو توقيع الله على الارض.

وهكذا، لا نستطيع ان نعهد لمؤسسات رسمية بعمل من هذا لان الاختبار قد دل ان المؤسسات العامة تفشل في هذه المجالات. وآخر هذه الاختبارات ما قام به الشيخ بيار الجميل عندما اراد كوزير للداخلية اجهزة وزارة الداخلية مندفعاً بعاطفة من عنده، بعاطفة وطنية عميقة، بعاطفة جمالية عميقة، ان ينفذ شهر النظافة، فماذا كان؟

لانه حكومي، ولانه وزير داخلية ولانه اعلن ذلك باسم الحكومة وباسم هذه الوزارة، كان ان قوبل بأضراب الزباله الذين نقلوا زباله بيروت من جميع اطرافها الى ساحة البرج في قلب المدينة.

نكاية بهذا الرجل الرسمي

اما عندما تتولى الادارات الخاصة كالصليب الاحمر مثلاً عندما يتولى تنظيف الشوارع، اذ ذاك نرى كل مواطن لبناني يحنو على هذا العمل، وعندما يرى سيدة أو أنسة تنحني على الارض لكي تلم ورقة قدرة يسبقها هو وينحني

هو على الارض لكي يسبق في لم هذه الورقة القدرة. لاجل ذلك رأينا ان ننشئ هذه اللجان لكي نستعين بالعمل المتبرع بالعمل الذي هو من وحي انسانية ومن وحي وطنية ومن وحي اندفاع، وليس من وحي وظيفة ومن وحي معاش.

هذه اللجان، يا سيدي انشأت جوائز ضخمة للفنانين. لم يعرف الشرق جوائز اكبر منها، بل لم يعرف الشرق جوائز مماثلة لها. هذه الجوائز قصدا منها الى اثنين: قصدا منها ان نكش الياس والبرودة عن هذه المدن اللبنانية الجميلة، بأن نقيم في مداخلها وفي ساحاتها تماثيل وانصاب، وقصدا ان نعطي للفنانين شيئاً يستحقونه هو دين في رقابنا جميعاً.

يا سيدي، عندما تبلغ ارقام الموازنة اللبنانية - ٦٣٢ - مليون كما قرأنا في هذا الصباح، وعندما يعطى لهؤلاء الفنانين - ٢٠٠ - الف ليرة لبنانية جوائز لهم على مواهبهم وكفاءاتهم من اجل ان يزينوا البلد ومن اجل ان يدخلوا هم في المواطنة اللبنانية لانهم يشعرون انهم خارج هذه المواطنة.

عندما يعطى لهم هذه المبالغ، فهل يحق لاحد منا ان يقول: هذا كثير. او ان يقول: كان يجب ان يعطى هذا المبلغ من وزارة التربية او من وزارة اخرى؟ أليس كل كثير يقل في حضرة الفل وكل صعب يهون؟ السنا كلنا هنا مسؤولين والمسؤولية لا تتجزأ؟ السنا كلنا هنا متشابكين في الصلاحيات؟ اليس القول بتشابك الصلاحيات نوعاً من تجهيل الفاعل في عالم الاجرام؟

الصلاحيات واحدة والمسؤولية واحدة والتشابك لا قيام له في نظرنا الا اذا كان الوزير المسؤول يريد ان يختبئ وراء اصبعه من أجل ان لا يقوم بواجبه.

سيدي، دولة الرئيس، ويا صديقي وزير السياحة، فرضت على نفسي ان لا اقول اكثر مما قلت والزمها بالقول القائل: الحكمة تقوم على حقائق يجب ان تعلن وعلى حقائق يجب ان تكتم.

وقد قلت القليل وكتمت الكثير لتسلم مصلحة هذا البلد الملقاة الآن بين ايديكم فأرجو ان توفقوا الى خدمتها بما هو مفروض على كل واحد منا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

امين الحافظ: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

سنة بعد سنة تمر وفي كل سنة تأتي في مثل هذه الايام لتتحدث عن الموازنة، واكاد اجزم لكن بأن الاحاديث التي تدور في هذه الجلسات متشابهة ايضاً، كما ان الموازنات نفسها في مضمونها وترتيبها تكاد تكون متشابهة.

من منكم ايها السادة لم يعد يعرف تماماً ان الضرائب المباشرة اقل من الضرائب غير المباشرة؟ وانه يجب العناية...

الرئيس: مقاطعاً - حضرات النواب المحترمين، ارجو ان لا يصيبنا ما اصابنا في جلسة الصباح فنبقي سبعة او عشرة نواب. ارجو منكم الانتظار لان الوقت يدهمنا ولن يمكننا الوقت، اذا لم نثابر على حضور الجلسات وطول البال من ان ننتهي من الموازنة في موعدها المعين وهو آخر الشهر. ارجو ان يعود كل منكم الى محله وحتى الآن لم نستمع الا الى خطاب واحد والمسجلون لطلب الكلام عشرة.

واعتذر وارجو من حضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ متابعة كلامه.

امين الحافظ: متابعاً -

اقول: ان هذه المواضيع التي تطرح كل سنة يجب ان لا نعيدها ونكررها لاننا نكون بذلك قد اصعبنا الوقت. نحن نعرف ومتأكدون بأن الحكومة قد اصبحت عندها كل المعلومات التي ندلي بها هنا. هي تعرف كل الاقتراحات وعندها مجموعة من المشاريع تدرسها باستمرار وتدقق فيها لتختار الافضل والاحسن.

لقد تحدث عدد من الزملاء اليوم عن الموارد، وان هناك حيرة في اختيار الموارد، فهناك قروض وهناك الضرائب وهناك من اشار بضرورة اصلاح الضرائب، وهناك من تحدث عن القروض وما الى ذلك.

لكني اريد ان اقول لكم ايها السادة لا سيما في هذه الظروف: ان اهم مورد للدولة في الوقت الحاضر هو الثقة، لان الثقة هي ضالتنا في الوقت الحاضر بعد تلك الازمة التي مرت على البلاد والتي نأمل ان نتخطاها بعزيمة ابناء هذا البلد وبفضل وطنية المسؤولين الذين ينكبون على معالجتها.

اذكر عندما القيت كلمتي في موضوع هذه الازمة انني حصرت البحث في الثقة وفي التدابير التي يجب ان تتخذ من اجل اعادة هذه الثقة. واذكر انني اعدت على مسامعكم ما كنا نذكره دائماً من ان اعادة تشغيل البلد واعادة الانفاق وزيادة العمل هي الوسائل التي يجب ان تبدل من اجل اعادة هذه الثقة. واقترحت فيما اقترحت التفكير جدياً بانشاء مصارف للتسليف المتوسط والطويل الأجل وبمشروع ضمان الودائع وما الى ذلك.

وكم كنت سعيداً عندما علمت ان الحكومة قد ازمعت على التقدم الى هذا المجلس الكريم بهذه المشاريع ذلك لان التسليف المتوسط الأجل والطويل الأجل هو الذي يهيبنا لنا ان نقوم بنهضة انتاجية كبيرة في عالم الصناعة والزراعة، هذه النهضة التي تعيد التشغيل والتي تدر على البلد الفوائد الجمة.

لكننا ما زلنا في موضوع الواردات ولقد تحدثنا وكنت اذكر ايضاً انني في خطابي عن ازمة انترا قد تحدثت عن موضوع القروض الداخلية وكنت اريد ان اتحدث اليكم بالتفصيل عن هذا الموضوع هذه الليلة وكم كنت سعيداً عندما سمعت هذا الصباح من الزميل الدكتور مانويل يونس نفس الاقتراح.

ايها السادة، ان العجز، الذي اشار اليه معالي رئيس اللجنة المالية هذا الصباح هو تعبير في مكانه لانه تعبير فني ونعني به الفارق بين النفقات وبين الواردات. العجز من مال الاحتياط بلغ حتى آخر سنة ١٩٦٥ - ٩٤ -

مليون ليرة. والسلفات على الخزينة بلغ مجموعها - ٤٣٠ - مليوناً وأكثرها لا ينتظر أن يسدد، لأن هذه السلفات هي للبلديات والمخصصات العامة وما إلى ذلك. إذا، أمامنا معضلة كبيرة يجب أن نعالجها بكل روية ونحن نعلم والحكومة تعلم ولا ضرورة لأن نذكرها: بأن معالجة العجز تتم إما باحداث ضرائب جديدة وإما بزيادة معدلات الضرائب وإما بمساعدة خارجية وقروض، وهذه نعلمها وعرفت الحكومة بأن أول خطوة يجب أن تقوم بها هي تطبيق القانون من غير أن تزيد في معدلات الضرائب، هناك قانون ضريبي يجب أن يطبق، بحذافيره، هناك موظفون يجب أن يقوموا بواجبهم وأن يتحروا حقيقة الاعباء الضريبية وأن يحصلوها تحصيلاً كاملاً، وهذا يقتضي طبعاً اصلاحاً كبيراً سواء من حيث الاخلاق سواء من حيث الكفاءة واعتقد ان هناك مشروعاً يتعلق بإنشاء معهد للضرائب في طريقه الينا وهو من الوسائل الناجعة التي يجب ان نتخذها من اجل زيادة الكفاءة الضريبية، ذلك لان الموظف، موظف الضرائب لو فرضنا انه من اشرف الموظفين الا انه لا يفقه كثيراً في شؤون المحاسبة، لا سيما في محاسبة كبار اصحاب الاموال الذين يتعامل معهم، فهو اما يحمل شهادة الحقوق او يحمل البكالوريا وما الى ذلك وهو لا يعرف شيئاً في المحاسبة لا سيما في حساب الكلفة وفي كل هذه المحاسبات الدقيقة المتشابكة التي يجب ان يتلقنها قبل ان يذهب ويناقش رب العمل والصناعي والتاجر وما الى ذلك.

طبعاً، الظروف التي نمر فيها الآن تجعلنا نسكت قليلاً عن موضوع الضرائب الجديدة، ولكن هنا بابا مفتوحاً يتحدث عن القروض واسمع من وقت الى آخر من يقول: لا تقربوا من القروض لأن القروض شر كبير، وانا بغض النظر عن النواحي السياسية في الموضوع لان هذه الناحية يمكن ازالها باختيار الموارد التي يمكن أن تأتي منها القروض، اريد ان اقول بأن القائلين هم الذين ينتمون الى المدارس القديمة العتيقة التي تسمى المدارس الكلاسيكية، وان هناك مدارس حديثة تمجد ما يسمى بالعجز الضريبي، العجز بالموازنة، وهي قد نشأت منذ بعيد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول ذات الاقتصاد الحر، لا سيما كان زعيمها الدورد كينز المعروف منا جميعاً والتي استطاعت ان تحقق بهذه الطريقة مشاريع كبيرة ما كانت تتحقق لو لم يحدث هذا العجز في الموازنة. إذاً، نحن لا نميل الى القروض ولا نحبها ولكننا لا نجفل منها ولا نقول انها شر كبير مستطير لا سيما وأنا اذا أخذنا هذه القروض فاننا سوف ننفقها على المشروعات المنتجة التي تأتي الى الدولة باضعاف الفوائد التي تعطى من اجلها.

لكننا اذا تحدثنا عن القروض فانني على كل حال احب ان اتحدث عن القروض الداخلية لانني افضلها على كل حال على القروض الخارجية.

فما هي ميزات القروض الداخلية عن القروض الخارجية؟

اولاً، ان القروض الداخلية لا يخشى من ورائها حدوث اي تضخم نقدي، لان القرض في هذه الحالة هو عبارة عن امتصاص جزء من المال الموجود بين ايدي الناس واعادة قذفه في السوق مرة اخرى.

ومن الحسنات ايضاً، ومن المزايا ايضاً، من مزايا القروض الداخلية انها توفر علينا الحصول على العملات

الاجنبية، وايضاً عندما ينجح قرض داخلي فإن هذا يكون نجاحاً للدولة ونجاحاً للحكومة وعلامة بثقة الجمهور في هذه الحكومة وفي هذه الدولة، وثقة الشعب في حكومته ودولته هي ثقة عزيزة يجب ان نسعى اليها بكل قوانا.

ومن ميزات القروض الداخلية على القروض الخارجية، اعادة توزيع القوة الشرائية توزيعاً جديداً، فهناك المدخرون، وهناك المستثمرون الذين بالتالي وبطريقة غير مباشرة ينالون هذه الأموال ليعيدوا استثمارها. اذاً، اعادة توزيع القوة الشرائية امر جميل جداً في هذا المضمار.

بينما القرض الخارجي هو انتقاص للقوة الشرائية لدى المواطنين واعطائها للغير.

ومن حسنات ومزايا القرض الداخلي خلق سوق مالية في هذا البلد، سوق مالية منظمة واسعة ونامية، وكذلك امكان اشراف هذه المؤسسة الوطنية الجديدة الحديثة التي نعرض على نموها وازدهارها واعني بها البنك المركزي، اشرافه اشرافاً عملياً فعلياً في الحياة الاقتصادية. وسوف اشرح لكم ذلك فيما بعد.

ومن حسنات القرض الداخلي ايضاً، ايجاد مجال مضمون لاستثمار الاموال الموجودة في صندوق الضمان الاجتماعي والمصارف وشركات التأمين وما الى ذلك، تلك الاموال لا سيما في صندوق الضمان التي نبحت لها عن مكان للاستثمار وهذا هو من امثل الامكنة التي يمكن ان نستثمر فيها هذه الاموال وايضاً، مجال مضمون للشعب، هذا الجمهور الذي يريد بعد كل ما حدث، ان يضع ماله في مكان مأمون فلا يجد سوى سندات الدولة، تلك السندات في هذه الخزانة المضمونة المأمونة السليمة.

ومن حسناته ايضاً، ان البنك المركزي عندما يتعامل بالسندات، وعندما يكون هنالك سوق مالية، فإذا اتى احد يطالب البنك المركزي بتعديل في سعر الفائدة برفعه او بخفضه كما حدث في مستهل هذه الازمة،

- قالوا ان انخفاض سعر الفائدة هو من الاسباب التي ادت الى خروج رؤوس الاموال وقد يكون هذا صحيحاً، وطالبوا البنك المركزي الى ان يعتمد الى رفع سعر الفائدة لكن البنك المركزي غير قادر على رفع هذا الآن لان علاقته ليست وثيقة بشكل كاف مع بقية المصارف، انه لا يستطيع ان يجبر المصارف على رفع سعر الفائدة. اما اذا كانت عنده الاوراق المالية والتجارية الكافية لكي يكون هناك علاقة وثيقة اكثر مع المصارف ويعيد خسم الاوراق التجارية التي تقدمها اليه المصارف فإنه يستطيع ان يتحكم عن طريق سعر اعادة الخسم بسعر الفائدة.

لكن، هناك شروط لنجاح هذه القروض الداخلية، اول شرط، هو ان تكون هناك خطة للتنمية حقيقية مع ارقام حقيقية. ناقشنا وزارات سابقة بمشاريع للتنمية نريد ان نتبصر فيها اكثر مما تبصرنا، لان الدقة هامة جداً في هذا المضمار واريده ان اشير بوجه خاص الى الناحية الاحصائية والى الاحصاءات التي يجب ان تتوفر واعيد على مسامعكم او اعيد ذكر ما اراده الزميل الاستاذ ادوار حنين فيما يتعلق بمديرية الاحصاء المركزي التي يجب ان وافقه على ضرورة تعزيزها ودعمها بكل ما اوتينا من قوة.

ومن شروط النجاح ايضاً في القروض الداخلية، الاستقرار السياسي والنقدي، والاستقرار النقدي ايها السادة لا يأتي فقط من النغطية الذهبية، نحن نحترم النغطية الذهبية ونقول ان لها تأثيراً كبيراً وتأثيرها هام من الناحية النفسية، لكن السبب الحقيقي في قوة نقدنا هو ذلك الفائض في ميزان المدفوعات، هذا الفائض، الذي هو لمصلحتنا والذي يجب ان نتمسك به وان نحافظ عليه وان نسعى دائماً الى ايجاد وسائل لتقوية البنود التي تشكل هذا الفائض في ميزان المدفوعات.

وطبعاً، من اهم هذه البنود السياحة التي تحدث عنها الاستاذ ادوار حنين، ومن الشروط ايضاً لنجاح هذه الخطة سياسة مالية محكمة وواضحة، وكفاءة في الجهاز الاداري اعتقد ان زميلنا الاستاذ بابكيان سوف يتحدث عنه طويلاً بعدي وأترك له هذا الى ما بعد.

واهم شيء ايضاً استنفاد الطاقة الضريبية، لغاية الآن الطاقة الضريبية لم تستنفذ حتى بوجود القانون الحالي، أي بتطبيق القوانين.

اما امكانات هذا القرض الداخلي فيكفي لكي نعبر عنه ان نتحدث عنه ونعطيه حقه، أن نعطي رقمين: الرقم الاول المدخرات اللبنانية المقدرة، تقدر المدخرات اللبنانية بـ ٨٠٠ - مليون ليرة، ومجموع الودائع في البنوك بـ ٣٠٠٠ - مليون. واريده ان اطمئنكم ايها السادة بان التدابير التي اتخذتها الحكومة الحاضرة قد ادت الى عدم تسرب رؤوس الاموال الى الخارج، فهي موجودة ولو اننا نسعى على اعادة توزيعها على البنوك لا سيما البنوك الوطنية.

فيمكن بوجود هذه المدخرات وبوجود هذه الودائع ان تشجع البنوك على شراء السندات من الخزينة وذلك باعطاء بعض الامتيازات للبنوك وللأفراد الذين يشترون السندات. كاعضاء من الضرائب وبعض الرسوم وكاقامة يا نصيب وما الى ذلك من الوسائل التي درجت الدول الحديث على اتباعها من اجل ترغيب هذه البنوك في شراء هذه السندات.

وبالاضافة الى ذلك، هنالك دور هام يجب ان يقوم به البنك المركزي في هذا المضمار.

المادة - ١٠٨ - من قانون النقد والتسليف تقول: تمنع البنك المركزي من ان يشتري من هذه السندات بأكثر من رأس ماله، ونحن نعلم ان رأس ماله مع الاحتياطي هو - ١٥ - مليون ليرة، وهذا قليل، فيجب اذا في مضمار البحث في تعديل قانون النقد والتسليف ان ننتبه الى هذه المادة بالذات. في انك لتراً مثلاً: ما يستطيع البنك المركزي ان يشتري به سندات ثلاثين ضعفاً من رأس ماله. المادة - ١٠٥ - و - ١٠٦ - من قانون النقد والتسليف تقول ان السندات العامة يجب ان لا تتجاوز مدة استحقاقها - ٩٠ - يوماً وهذا ايضاً يضيق كثيراً ويجب تعديله واعادة النظر فيه، لان البنك المركزي سوف يصبح عاجزاً في مثل هذه الحالة عن المساهمة في السوق المالية تلك السوق المالية التي نريد لها ان تزدهر لمصلحة هذا البلد.

وهناك الاحتياطي الالزامي الذي تنص عليه المادة - ٧٦ - من قانون النقد والتسليف، فيجب استبداله بسندات

حكومية بدل الاحتياطي الالزامي، ويجب تعديل هذه المادة بحيث يشمل الاحتياطي الالزامي الودائع بالعملات الاجنبية الى جانب الودائع بالعملات الوطنية كما هو الحال الآن.

انتقل بعد ذلك، الى ضرورة إقامة سوق مالية.

مهما تحدثنا عن السوق المالية فاننا لا نوفيها حقها في اهميتها في اقتصاد بلد من البلاد لا سيما البلاد التي نريد ان نأخذ بناحية الانماء الانتاجي الحقيقي الى جانب انماء الخدمات.

اقامة السوق المالية تكون عن طريق خلق سندات وتنظيم مراقبة الشركات المساهمة، شركات التأمين حتى تكون هناك ثقة بالاسهم المتداولة، وهناك يقتضينا البحث ان نطالب بتعديل بعض فقرات ومواد قانون التجارة، وذلك لكي نتفادى ما كنا قد نتحدث عنه في مناسبة ماضية. تلك الشركات التي نسميها بالشركات الاقارب والشركات التي تنقسم من اجل الاستيلاء على الارباح والتي قاسينا منها في المدة الاخيرة مقاساة كبيرة.

واخيراً، يجب ان تعتصر هذه القروض على المدخرات من الافراد والبنوك وان لا يطلب اي قرض من البنك المركزي لان هذا يؤدي الى تضخم كما قلت.

القرض الداخلي ايها السادة، أمر هام جداً يجب ان نتوفر عليه وان نساعد الحكومة في أن تسير به وتحققه لانه في الوقت الحاضر من اهم الوسائل التي تأتي الى البلد بالموارد التي نطالب بها الى جانب استنفاد الطاقة الضرائبية.

اما ما خلال ذلك، فالحكومة تعرفونها، الحكومة تعرف كل شيء، تعرف ان الضرائب غير المباشرة يجب تدعيمها، وتعرف بأن هنالك عجزاً، وتعرف كل هذا... فكما نطالب الحكومة بأن تأتينا بأسلوب جديد في الموازنات كذلك يجب ان نطالب انفسنا اتباع أسلوب جديد في مناقشة هذه الموازنات. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس،

في مطلع كل عام او في خلال هذا الشهر كأنا نذهب الى الاعراس لتتناول علبة الملابس، نتناول وهذه الميزانية عند بدء دراستها، وفعلاً انه كتاب جميل ملون وحقاً انه لو جلد لكان يجب ان يحفظ ويحافظ عليه في المكاتب. ونعطي ايضاً تقرير اللجنة المالية، وزيادة عن كل سنة، هذه السنة اتحفنا رئيس اللجنة المالية بابحاث قد تكون او لا تكون متعلقة بصميم الموضوع.

ولكني مع فهمي المتواضع لهذه الامور تبين ان هذه المستندات او الوثائق، او بالاحرى المستمسكات هي هي يا سيدي الرئيس التي كنا نتناولها وكأنها دليل الهاتف، لا فرق بين ما اعطي منذ بدء هذا المجلس النيابي بالقيام بمهامه التشريعية وبين هذا اليوم الذي تناولنا فيه الكتاب والتقارير والابحاث التي جاءت على لسان حضرة رئيس اللجنة المالية.

انني لا اطيّل المطاف في هذا الموضوع ويكون مجال السفر هذه الليلة قريباً جداً فلا تنتقل من وزارة الى وزارة ولا نبحت التحفظات ولا نبحت النواقص ولا اعني النواقص الناقصات، اعني النواقص اي ما ينقص من الموضوع، من الجدوى، من الهيكل. وانني اذا كنت اتمنى ان ابتدء بوزارة المالية.

وزارة المالية، يا سيدي، هي بين ايدي رجل حسيب، هو الذي، والافضل له ان يقال عنه، بل الافضل ان يبحث الناس عن بخله من ان يبحث الجمهور عن كرمه. ولكن الى جنب تلك الكفاءات والمؤهلات التي يتمتع بها وعلى ما يقال بانه يرغب ويريد ان يتمتع بها طويلاً ومزيداً، أتمنى عليه ان يكون الى جنب هذه الوزارة كما تمينا في الماضي، ان يكون الى جنب وزارة العدل هيئة تشريعية ترى القوانين قبل أن ترسل الى المجالس التشريعية لبحثها والتدقيق فيها، فإلى جنب وزارة المالية اتمنى ان يكون هيئة ضرائبية عليا.

يا سيدي، لا يجب ان ننسى او نتناسى اننا في خضم التيارات الفكرية التي تحتاج ليس فقط هذا الشاطئ، بل تحتاج العالم بأسره، من أجل هذا التأثير الذي تتركه تلك التيارات يجب ان يكون هناك فلسفة ضرائبية غير التي تمسنا عليها تقليدياً منذ القديم الى هذا التاريخ. واقول هذا ليس فقط للادارات الرسمية ووزارة المالية بل اتوجه بقولي الى الذين خزنوا الرساميل في جيوبهم وفي خزائهم، ويجب ان تمد تلك الرساميل اعناقها ليراها الشعب وعندئذ ان لم يحافظ هؤلاء على مجمل رساميلهم يحافظوا على الاقل على خطة تمشى عليها لبنان حتى هذا التاريخ رغم تلك المحنة التي أتمنى على الله ان تكون محنة عابرة، عندما نعلم ان في لبنان - ٦٨٠ - معملاً، وعندما نعلم ايضاً ان هناك - ٧٠ - الف عامل، أي ان تلك القطعة الصاعدة من صميم هذا البلد تنجاهلها احياناً، ونميل اليها احياناً أخرى ولكن يجب ان يكون العطف والميل اليها اكثر من الاهمال، أو بالحرى اكثر وابعد من ذلك التناسي.

ومتى آمنت هذه الهيئة الى جانب وزارتك التي كما سبقت وقلت «انك حسيب ماهر فيها» عندئذ تتمكن من ان ترضي ضميرك كرجل مسؤول وان ترضي ايضاً تلك الفئة العاملة في لبنان.

واذا تابعنا هذا الطواف ووصلنا الى الاشغال العامة، وهناك الوزير الفتى الشاب العامل الذي كان بيننا لبضعة دقائق، هذه الوزارة التي عنتص عن جدارة ١٢,٤٥٪ من ميزانيتنا، واطن ان حضرة المقرر الدقيق يوافقني على هذه النسبة المثوبة التي رأيناها، والتي تبلغ - ٧٢ - مليون ليرة. يقال ان هذه الميزانيات سواء أكانت للطرق الرئيسية ام للطرق الداخلية والمحلية، هذه الميزانيات تبقى بدون تنفيذ، وتدور من سنة الى سنة. ويقول المقررون ويقول المدققون في علم الميزانية أن سبب ذلك يعود الى ازمة في هيكل هذه الوزارة. ملأتم دوائر الدولة بالموظفين فلماذا لم يحل هذا السخاء في هذه الوزارة التي تعمل والتي تبني، والتي بفضلها تتدفق المياه في سواقيك وفي بيتك، هي تلك تجعل النور يضيء سطح بيتك، وهي تلك الوزارة التي يجب ان تعطى الكمية الوفرة من الموظفين، واذا كنت اقول هذا فلست الومك يا معالي الوزير الجديد ولكنني الوم تلك الوزارات التي تعاقبت ولم يفكر احدهم بأن يملأ تلك المراكز ولا اقول الشاغرة لان الازمة ازمة عمل أي ان هذه المرة اضطرت الحكومة ان تنقل ميزانيات الطرق المحلية وتضعها بين ايدي البلديات، وانني اعتبر هذا التدبير هرطقة ما بعده هرطقة اذا انكن

تسلمون اموال الناس والشعب، تسلمونها الى الحزبية الخرقاء العمياء في القرى وانت تعلم انه عندما تسلم بلدية مبلغاً من المال كيف توجهه وبأي طريق خزبي تصرفه؟ ان ذلك التدبير لم يكن على شيء من الحكمة، والعودة عنه أمر ملزم وضروري.

اقول الحقيقة يا سيدي حتى ولو كانت تقع بمسؤوليتها عليك لاني ما برحت اعتبر ان على النائب ان يقول الحقيقة ولو كانت الحقيقة تجرح الحاكم وتجرح غير الحاكم.

وفي هذا الكتاب الذي تكلمت عنه، ارى يا سيدي، ان قد زج فيه، في نهاية مطاف الخمس عشرة مادة، مادة اخيرة تحمل الرقم (١٥)، ولقد مارسنا حياتنا البرلمانية منذ ما يزيد على العشر سنوات، ولم أر مرة ان قانوناً زج بفضل دهاء الساسة الاكارم وهو يتعلق بتمديد مفعول قانون - ١٥ - حزيران سنة ١٩٦٦، تذكر يا دولة الرئيس عندما اقر هذا المجلس بعد مناقشات عصبية، مشروع زيادة التعرفة على رسوم السيارات.

وها هو الشعب يضج، واني اذا كنت اتكلم بهذه المواضيع فاني لا آتيكم بالظريات العلمية ولا بالآراء الاحصائية ولكنني انقل اليكم رغبات هذا الشعب الذي أأتمنا على مصالحه.

يا سيدي، انا لا اعلم لماذا زجت هذه المادة في هذا الكتاب الكبير ليمدد مفعول القانون رقم - ٣٨ - تاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٦٦ المتعلق باحداث علاوات مؤقتة على رسوم السير والسيارات لصالح كذا... وكذا... .

انا يا سيدي، كنت أتمنى ان تقولوا ان المجلس نزولاً عند رغبة الحكومة ورغبة البعض في هذه الالونة الاخيرة، نزل عند هذه الرغبة وأقر هذا القانون وان هذه الزيادة تستوفي عن السيارات لغاية سنة ١٩٦٧ واما ان يمدد في صلب الميزانية الضخمة الكبيرة التي على ما اعتقد تجاوزت لـ - ٦٠٠ - مليون، اما ان يأتي هذا القانون الضعيف النحيف الهزيل ويزج في الموازنة. فإنها حكمة لا افهمها.

وعلى كل سنعمل ان شاء الله على ازالة تلك المادة. واني اطلب الى زملائي في هذا المجلس ان يفكروا ايضاً معي في هذا المشروع.

ثم يا سيدي، تكلم اكثر من زميل عن سياسة القروض، قد لا تكون دراستي هذه الليلة دراسة علمية مريحة الجوانب بعيدة المعالم ولكنني بحكم المنطق السليم العادي الذي يقوله كل لبناني في هذا البلد. لماذا يبقى لبنان بعيداً عن التفكير بمبدأ القروض؟ والقروض كما نعلم، قروض داخلية وقروض خارجية: أما القروض الداخلية، قال المثل «اعطني سياسة حكيمة رشيدة، اعطيك مالية صافية نقية».

فيجب كي يتمكن المواطنون من المساهمة في عملية القروض الداخلية ان تكون ثقتهم بحكومتهم عالية تامة متكاملة، اي انه يعتبر المواطن اذا ما دفع يوماً مبلغاً مساهمة بقرض لعمل وطني، انه يفيض المبلغ بكامله عند الاستحقاق، ويقبض ما يتوجب له من فائدة وحصيلة.

واما ما يتعلق ايضاً بالقروض الخارجية، فانا لا أريد ان ابحت ما قاله رئيس الكونغرس الاميركي أو غيره

فيما يختص بالقروض ولكنني ابحث فيما يقوله جيراننا، اعلم ان العربية المتحدة وعلى رأسها سيادة رئيس مفضل معروف في الاوساط العربية جمعا يقول وينفذ مبدأ سياسة القروض، فيأخذ مثلاً من الاتحاد السوفياتي ويبنى السد العالي، وعلى ما يقال ان السد العالي سيعيد الى مصر امجاد الفراعنة من مزارع وكومة. وأخذ ايضاً من اميركا، فجعل في مصر أكبر محطة تلفزة للنشر والاعلان والانباء، ولم يكتف بهاتين الدولتين اللتين بقينا صديقتين حميمتين له، بل يقال انه اخذ من المانيا وجعل من شواطئ مصر وشواطئ الاسكندرية شيئاً جميلاً ان لم يكن الجمال الأتم. وهذه السياسة يتبعها غيره ايضاً، ولست اعلم لماذا لا نتبع نحن ايضاً سياسة القروض ونثبت ان حكومتنا توحى الثقة. فالمواطنون يعطون ما بإمكانهم ان يعطوا، وتكون هنالك سياسة للقروض الخارجية، ونتبع هذه المبادئ التي يتبعها غيرنا. هذه هي بعض الملاحظات، اما ملاحظتنا على وزارة التلفون فإنني قلت مرة، ولا تنقصني الجرأة هذه المرة لان اقول: ان جميع الذين تعاقبوا على وزارة الهاتف لم يفكروا يوماً الى بعد من ان هذه المدينة، مدينة بيروت، هذه العاصمة التي تكلم عنها صالح بن يحيى بتاريخ طويلة عريضة، لم يفكروا يوماً ان هذه المدينة ستمتد ومن الناحية الاقتصادية بناء ومصنعاً ومدرسة وهيكل، وستتوسع يوماً بعد يوم وان على الاهلين ان يطلبوا الهاتف ولا يطلبون منحة، انهم يدفعون ما يتوجب عليهم.

ومرة طرح هذا الموضوع على هذا المجلس وكان وقتئذ الوزير «نجار» وقف وقتئذ وقال: ماذا يطلب هذا النائب؟

قالوا له: لا يطلب امراً عسيراً، يطلب هاتفاً لاحد الناس

قال: ماذا اعمل؟ لو رجعت الى المعطيات التقنية الفنية لما امكني ان اعطيه رقماً هاتفياً قبل ثمانية عشر شهراً، ولماذا؟ قال: من أبسط ما يكون، بدنا ستة اشهر لنقرر ان نعمل طلبية جلب خطوط، وستة اشهر الفبارك هناك للتشغيل والتصنيع لتلائم لبنان بجوه من ناحية الرطوبة وطبقات الارض الجيولوجية، وستة اشهر لكي يتم تركيبها ناهيك عن ذلك «يقول النجار»، انا لا اتوغل في هذا الموضوع وهذا الامر، ولن اتعاطاه لان في هذه الدولة اخطبوطاً تمتد يده لكل عملية من هذا النوع.

اذاً، يجب ان نوقف عملية التلفون!

ولم يكن الوزير المسكين النجار الذي «كلنا نقدر ونحترم» بل توالى على هذه الوزارة من اصدقائي ورؤساء احزاب، من سليمان فرنجية الى ريمون إده الى انطون الصحنواوي الى رينه معوض المقرر العظيم، لم يفكر احدهم بان الهاتف اصبح ضرورياً! فاذا كنت أقول هذا فلان في بيروت بنايات للايجار ١٥ او ١٨ الف ليرة ان يستأجرها اذا تمكن صاحب البناية من ان يؤمن له خطاً هاتفياً في احدى طوابق البناية.

عندما تقف هذه الحركة تقف حركة البنين والعمران والازدهار بكاملها اذ ان بائع الحديد وبائع الترابية يتوقف بدوره كما تتوقف عن المداولة بالتجار كافة مواد البناء.

هذه هي بعض الملاحظات عن هذا المطاف الذي سرنا فيه سوية هذه الامسية في بعض الوزارات.

اما السياحة، اما باقي الوزارات فاني اعود فأقول: اها وان تكن هي الآن في أيد امينة او شبه امينة أمناً لها. ذلك هو المطاف الذي يريد ان يسير فيه معكم هذا المساء المواطن اللبناني، من هاتف يطلبه، الى ماء لم تصل الى بيته، الى نور ينطفئ ساعة بعد ساعة، كل هذه المواضيع التي تتيح لنا هذه الميزانية المباركة تدبير امرها، تزعج المسؤول، ولكن، اذا نحن كذبتك اسخطناك واذا صدقتك اسخطنا الله فخير لنا ان نسخطك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

يصعب علي والجو على ما هو لفرحة القلوب بما أتاها زميلنا الكريم الكسرواني العظيم الاستاذ نهاد بويز، يصعب على ان اخوض بحثاً طويلاً جدياً وعلمياً ولكن اسمحوا لي بكلمة موجزة جداً تتعلق بصميم موضوع الموازنة ولا تتعلق بأية وزارة خاصة كما انها لا تتعلق بالتنظيم الاداري مهما كانت رغبة زميلي الكريم في ان ابحث الموضوع، ورغبتني انا ايضاً في ان ابحث في غير هذا الوقت.

دولة الرئيس، الموازنة لا مأخذ عليها انها هي كل سنة، فربما كان ذلك دليلاً على استمرار سياسة محكمة، على سياسة مدروسة وضعت اسسها سابقاً وتستمر الحكومات في تنفيذها. فاستمرار الموازنة على شكلها مع زيادة عشرة بالمئة تقريباً كل سنة قد يكون الدليل على ان ثمة في لبنان استمراراً في الاحكام وفي الاوضاع، ولكن المأخذ الكبير بأننا لا نفيذ مما حصل من تقدم في اخراج الموازنة عند غيرنا. ومما يحصل من احكام فصول الموازنة، وبالاخص لا نفيذ من النظرية العلمية الاخيرة في تحضير الموازنات وهي ان تكون الموازنة تحليلية. واشرح ذلك بكلمة موجزة.

سيدي دولة الرئيس، كانت الدولة الى حين تهتم بتأمين الامن، تهتم بنشر العدل وتأمين سياسة خارجية وادارة مقتضبة جداً. وعندها لم يكن لكمية المصروف كثير أهمية، لان الامن، كلف ما كلف، ولان تأمين دوائر مالية وتسيير جيش، وسائر الخدمات الالزامية كانت على الدولة واجباً مهما كلف الامر. ولكن أخذت الدولة في الآونة الاخيرة، وهذا اصبح واجباً جديداً، ان تهتم بمواضيع كثيرة لا تمت مباشرة الى الامن، ولا تمت مباشرة الى العدل، ادخلت الدولة في ميادين كثيرة تعمل كما يعمل الفرد فيها.

منذ سنين استولت الدولة على مرافق البلاد الهامة من كهرباء ومياه، واخذت الدولة تدبر المستشفيات، والسياسة التعليمية الحديثة توجب على الدولة ان تدبر المدارس وسائر المرافق كالهاتف مثلاً، وفي بلاد سوانا يتعاطى هذا الامر افراد او شركات. فالمقصود من الموازنة التحليلية ان تأتي الموازنة وفي هامش من صفحاتها حساب واضح تحليلي لاكلاف كل خدمة من الخدمات التي تؤديها الدولة. فتأتي الموازنة وتقول: ان السرير الواحد في المستشفى الحكومي يكلف الدولة كذا.. ليرات، والهاتف يكلف كذا، وينتج كذا..

والتلميذ في الدولة يكلف كذا، في حين ان التلميذ في المدرسة الخاصة يكلف مبلغاً آخر. وبهذه المقارنة تضطر دوائر الدولة بأن تعيد النظر في تكاليفها وفي سياستها وفي ادارة شؤونها، ويذكرني هذا بتحليل قمنا به عندما كنا في الحكم في قضايا التعليم الزراعي وتبين لنا، وهذا أمر غريب، تبين لنا ان التلميذ الزراعي الذي تخرج من المدارس الزراعية في لبنان عام ١٩٦٠ كان يكلف الدولة - ٢٠ - الف ليرة لبنانية للتلميذ الواحد، في حين ان احسن المعاهد في العالم كانت تستقبل أي تلميذ بكلفة - ٣ - الاف ليرة وهو داخلي.

فالموازنة التحليلية تعطينا من شر خوض مصاريف باهظة تعود بالنتيجة على كاهل المكلف اللبناني.

لقد صدر مؤخراً في لبنان كتيب بعنوان «نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني»، للدكتور صايغ والدكتور محمد عطا الله، ولا بد ان يكون دولة الرئيس قد اطلع عليه. انني ارجو ان تفيد دوائر الدولة مما ورد فيه من دراسات واقعية، وقد تكون الجامعة اللبنانية، لاول مرة تولت درس الاوضاع الاقتصادية وتطبيق النظريات العالمية على الواقع اللبناني.

هذا أمر هام لان المؤلفين «الدكتور صايغ وعطا الله» خرجا بنتيجة كتابهما بتوصيات هامة فيما يتعلق بمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي الحاضر، واني احفظ توصية واحدة من مجمل التوصيات وهي ما سموه بالتفاعل العضوي بين القطاع العام والقطاع الخاص.

قلت ان الدولة تقوم بكثير من النشاطات التي بإمكان القطاع الخاص ان يقوم بها، وقد يكون من الواجب اليوم ونحن بحاجة الى المال ان نعيد النظر في بعض الطرق التي انتهجناها عندما استولينا على المرافق العامة.

سيدي، دولة الرئيس، الدولة استولت على مرافق الكهرباء والماء لانها رأت من الملتزمين تقاعساً في تنمية وتطوير مرافق الماء والكهرباء. اما وقد أصبحت الدولة اليوم هي التي تدير هذه المرافق فما الذي يمنع مثلاً ان تأتي الدولة وتصدر سندات مضمونة، بواردات هذه المصالح، وعوضاً من أن نستقرض باسم الدولة ونوقع الخزينة بورطة، او بمشكلة، ربما تأتي مثلاً مصلحة كهرباء لبنان وتصور السندات المضمونة بوارداتها وهي مصلحة منتجة وتعيد بذلك الاموال الطائلة التي اخذتها السلفات من الخزينة، وعندها تعود الدولة وتمول هي بذاتها مشاريعها. لدينا مشاريع كثيرة كلها منتجة ينقصنا المال وانا لا اعتقد، مهما قيل، بان المال يأتي عن طريق الضرائب.

اعني المال الوفير، مئات الملايين التي نحن بحاجة اليها.

ضريبة الدخل التي تنغني بها والتي كل يوم نبحث فيها وننتقد الحكومات من وراء تحصيلها وجبايتها: ماذا تدر على الخزينة؟ - ٤٠ - أو - ٥٠ - مليون ليرة لبنانية فهل من أحد في هذا المجلس يعتقد ان أي عمل سيضاعف مدخول هذه الضريبة واذا تضاعف مدخول هذه الضريبة واصبح - ١٠٠ - مليون. هل بهكذا وسائل نمول مشاريعنا الكبرى المنتجة التي تعود بالفائدة العظيمة على الدولة وعلى الخزينة وعلى المواطن في آن واحد؟

هذه ملاحظات اود ان ابدىها والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

في كل سنة ندرس الميزانية وفي كل سنة نجد في الميزانية زيادات وهذه الزيادات تتجه نحو التوظيف وليس نحو المشاريع الانشائية العمرانية، فلو لاحظناكم هي الزيادات وكم هي الكمية التي تنقص سنوياً من مشاريع الطرق وغيرها لتبين لنا جلياً بأن الدولة تسير وراء التوظيف وليس وراء البنين والانماء والتعمير.

نرى ان الزيادات دائماً تتجه نحو التوظيف وان المشاريع الانشائية العمرانية نجدها دائماً في نقصان. وهذا الامر يدعو الناس الى التساؤل: كيف يمكن ان تعيش الدولة؟ والتوظيف سار مفعوله والاموال تسير وراء التوظيف ولا يبقى شيء للمشاريع العمرانية. واذا خطر على بال احد الوزراء ان يقترح مشروعاً انمائياً نجد ان هذا المشروع اذا لم يبق جبراً على ورق يتجه نحو نواح معلومة ونحو نفوذ مقرر ونحو شخصيات معلومة.

فلو راجعنا ايها السادة المشروع الذي تقدم به معالي الوزير السابق والذي هو - ٣٥٤ - مليون ليرة لما وجدنا فيه ذكر لبلاد اسمها بلاد البترون لانها عامرة، ووجدنا ان هذه المبالغ وضعت لاماكن مخصوصة ومعلومة ومحظوظة. فانا أتمنى لجميع المناطق اللبنانية ان تزدهر وان تعيش وان تنمو، انما اريد هذا الامر ان يكون بالتساوي والعدل وليس بالظلم والاجحاف.

هذا ما اتمناه على الحكومة. قال الزميل الاستاذ حافظ ان البلاد تتطلب ثقة، وهذا قول واقعي وصحيح.

فكيف تريدون ايها السادة ان تتجه الثقة نحو الحكومة والبلاد لا ترى اعمالاً تقوم بها في المناطق وفي الاماكن المتخلفة بل ترى وتقرأ في الجرائد وفي التلفزيون وفي الراديو عن اعمال ومشاريع كلها محولة لنواح معلومة. فكيف تريدون هذه الثقة من مجموع الشعب اللبناني وأنتم لا تحسون بهذا الشعب؟!

ارى ان من واجب الحكومة ان لا تسترسل في زيادة المعاشات والرواتب ولا في جباية الضرائب بل عليها ان تجد في مكافحة الغلاء، هذا الغلاء الذي يجبر المتوظف ان يطلب، وهذا حق من حقوقه، ان يكون معاشه لائقاً، فالغلاء هو الذي يدفعه الى هذا الطلب، اما عندما تكون المصالح الغذائية والانتاجية مؤمنة بسعرها المعتدل، وهذا ما يجب ان تعمله الحكومة، اعتقد ان الموظف لا يطلب زيادة في الرواتب ولا يرهق الدولة والخزينة بمطالب من هذا النوع.

فمن اجل هذا، اقول ايضاً ان الحكومة ليست من أجل ان تجلس على كراسي الحكم فقط، بل عليها ان تراعي مصلحة الشعب وأن تهتم بالشعب وان تقدر جهوده وان تعطيه الامكانيات لكي يتمكن من المعيشة، وبدون ذلك سيضطّر الشعب لان يهاجر وتبور البلاد ولا يبقى احد فيها. وهذا أمر يسيء الى الحكومة ايضاً. فالحكومة مجبرة ان تنظر الى هذه الناحية بنوع جدي وان تقوم بعمل مثمر حتى يبقى المزارع او المالك اللبناني او المكلف اللبناني بحالة مريحة تمكنه من العيش السهل المريح.

فإذا قلنا بأننا نحن منذ ثماني سنوات او تسع لم يجر في بلاد البتروني أي عمل من قبل وزارة الاشغال، ولا اعتقد بأن وزير الاشغال العامة أو بقية الوزراء السابقين او الحاضرين ينكرون علينا هذا القول أو يقولون بأننا غير محقين فيما نقوله والميزانيات الضئيلة والضئيلة جداً الموضوع في الميزانة العادية تبقى سنتين وثلاث سنوات دون تنفيذ، وقد ارصد لبلاد البتروني ميزانيات منذ أربع سنوات ونرجو ونلح في تنفيذها ولا ينال رجاؤنا القبول.

كل هذا يا سيدي اقله واقوله بقلب مجروح كئيب لان المشاريع في منطقة البتروني مقرر منذ اكثر من عشر سنوات ولتاريخه لا المياه اخذت مجراها ولا الكهرباء انارت المنطقة ولا الطرقات حصل رصفها وتعبيدها وتخطيطها اذا، على كل حال نحن نرى انفسنا اننا في بلاد غبر لبنان وان لبنان يتمتع بحريته ونحن بعيدون عنه.

هذا ما نشعر به يا دولة الرئيس، وهذا ما ارجو من دولتك، ان تعيره اهتمامك وان تنظر الى هذه المناطق المحرومة، اذا كانت هذه المناطق ليس فيها شيء من الحرية، من الحرية العملية من الحرية المادية التي تحولها المعيشة الصالحة، المعيشة الطيبة. أن تنظروا اليها وأن تعملوا في سبيل تحسين هذه الحالة من جميع النواحي ومفروض على كل رجل انساني ان يحسن معاملة جاره وان يعمل، بمال المجموع، على تحسين احوال الجماعة الذين لا يزالون يطالبون بحقوقهم الشرعية المقدسة.

الزميل منير ابو فاضل يقول ان في لبنان - ٨٣ - طريقاً رئيسية، وان الاموال التي رصدت لهذه الطرقات ولم تنفذ يجب الغاءها والعودة الى تنفيذها من جديد.

فاذا كانت هذه الاموال مرصودة من أجل هذه الطريق منذ سنين عديدة، ولم تتمكن الحكومة من أن تخطط تستملك وتشق وتعبد وترتف؟ فكيف يمكنها ان تقوم بجميع هذه الاعمال دفعة واحدة؟ هذا أمر هام وحيوي في البلد؟ تطلبون لسياحة، وتقولون ان لبنان بلد الآثار، وان السائح يزور صيدا، وجبيل، وبعبك مع ان هناك اماكن عديدة غيرها مملوءة من هذه الآثار الفخمة الممتازة.

لا يكفي ان يمر السائح في ثلاث مناطق انما يجب ان يبقى هنا طويلاً وان يصرف بسخاء حتى تستفيد البلاد.

الحكومة تأخذ الضرائب، والحكومة تأخذ من الدخان المبالغ الطائلة، وانا اقول ان من حق الحكومة ان تأخذ ضرائب لكي تنشئ وتعمل في سبيل المصلحة العامة.

ولكن يا دولة الرئيس، وزير المالية، ان للمزارع حقاً عليكم، ان المزارع يطلب اموراً سهلة التحقيق قليلة التكاليف يجب ان تنظروا اليها بعين الاعتبار. وان توصلوا هؤلاء الجماعة الى شيء من الحقوق لكي يتمكنوا من القيام بهذا الموسم ولكي يتمكنوا من أن يعيشوا من هذا الموسم.

واليوم نرى ان نقابة مزارعي الدخان في بلاد البتروني تقدمت الى الحكومة بمطالب محقة واني اطلعت على جواب الحكومة. فاسمح لي دولة الرئيس ان اقول: ان بين الكر والفر فرقاً بسيطاً.

فالقضية كلها لا تتجاوز في كل محصول الدخان نصف مليون ليرة أو ثلاثة ارباع المليون، هذه القيمة عندما توزع على المزارعين تجعلهم يثقون بعملهم وبأن الحكومة تعطف عليهم. ذلك يعطي فوائد عديدة، لان المزارع اللبناني يجب ان يعيش من عمله. هو يدفع ضرائب والدولة تستفيد من هذه الضرائب وتستثمر الملايين فلا يجوز ان يكون هو كبش المحرقة وان يقضي هذا الفلاح أيامه كلها في الشغل والكد والعمل ولا تدر عليه اعماله بالنتيجة لقمة العيش.

سأقصد مكتبك يا دولة الرئيس، وسأقدم بالمطالب وابحث معك في جميع هذه الامور ولعل الله يوفقنا الى حلها والى اعطاء المزارع شيئاً من الحق حتى يطمئن ضميره ويعود الى عمله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

خير الكلام ما قل ودل

اولاً، ارجو من دولة الرئيس ان يصحح ما جاء في فذلكة الموازنة عن عجز الموازنة غير الموجود لأن عجز الموازنة المزعوم كما ورد في الفذلكة ما هو الا عدم توازن الموازنة في أول السنة.

تقول وزارة المالية في مستند رسمي كذللك الموازنة: «عجز الموازنة» ومع الأسف وردت هذه العبارة ايضاً في تقرير اللجنة المالية بالرغم من ايضاحه هذا الصباح.

ارجو منكم، لان لكلامكم وزنا تجاه الرأي العام الداخلي والخارجي ارجو ان تبينوا حقيقة هذا الامر. ان العجز غير موجود لانه في اول الموازنة، توازن الواردات مع نفقات الجزء الاول والجزء الثاني. وفي هذا البلد، في نهاية هذه السنة فقط، الحقنا الجزء الثالث بالموازنة العادية أي الجزء المختص بالمشاريع الانشائية. وعندئذ لم يكن بالامكان ان توازن هذه الموازنة أي الواردات مع الاجزاء الثلاثة، وما من بلد في العالم يمكنه ان يوازن موازنته العادية وغير العادية بوارد واحد هو الضريبة.

لذلك آسف لاستعمال كلمة عجز وهي غير صحيحة. وأقول أكثر من ذلك، لقد استعملنا هذه الكلمة في موازنة سنة ١٩٦٥ وموازنة سنة ١٩٦٦. وماذا حصل فعلاً في نهاية السنة؟

نفذنا موازنة سنة ١٩٦٥ وقد بلغت - ٥٢٦ - مليون ليرة ودفعت هذه الاموال بدلاً من؛ ٤٥٧ - الملاحظة في الموازنة ولم نستفرض قرشاً واحداً. كيف تم ذلك؟ تم ذلك، لان هذا العجز الظاهري في أول السنة ليس بالعجز الحقيقي بل هو بسبب عدم توازن الواردات مع الاجزاء الثلاثة لان المبالغ المدفوعة فعلاً هي دون المبالغ المصروفة لان قانون قطع الحساب يلحظ المبالغ المصروفة لان قانون قطع الحساب يلحظ المبالغ المصروفة وهي قسم من المبالغ المدفوعة فعلاً. أي ان المبالغ المدفوعة فعلاً هي أقل مما هو وارد في قانون قطع الحساب والفرق هو عندما تقول الفذلكة انه اثناء اربع سنوات ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ بلغ العجز «الكلمة المشؤومة» - ١٤١ - مليون ليرة،

بالحقيقة لا يوجد عجز قط، ولم ندفع نحن المبالغ الواردة في قوانين قطع الحساب، والفرق بين المصروف والمدفوع فعلاً هو اكثر من - ١٤١ - مليون ليرة بموجب قيود الخزينة.

لذلك، من الجزم ان يقال عجز الموازنة، ومن الجزم ان يقال «عجز» في هذا الموضوع والحقيقة انه لا يوجد عجز قط لا في اول السنة ولا في نهاية السنة. وهذا ما حصل ايضاً على ما اعتقد سنة ١٩٦٦ وقد وضعنا العبارة ذاتها بموازنة سنة ١٩٦٦ ونفذت هذه الموازنة دون اللجوء الى القروض.

فارجو منك يا دولة الرئيس ان تصحح هذا.

واقول لحضرة رئيس اللجنة المالية:

سنة ١٩٦٥ لحظنا في الجزء الثالث - ٥٧ - مليون ليرة. وبموجب قانون قطع الحساب بلغ الجزء الثالث - ٦٦ - مليون ليرة، اكثر من ال - ٥٧ - مليون.

دولة الرئيس، أما الموضوع الثاني فهو سياسة الانفاق المتبعة من قبل الحكومات السابقة وحكومتكم. سياسة الانفاق هذه، يجب ان نشد الحزام عليها لان الاعتمادات المقررة بموجب هذا البند لغاية اليوم، وآخر مشروع هو مشروع - ٢٧٢ - مليون ليرة، أي قبل ان نصل الى مشروع جديد - ٣٥٤ - مليون ليرة. نرى انه لغاية سنة ١٩٦٦ المبالغ التي لحظت بلغت - ٢٦٩ - مليون ليرة وكسور. في سنة ١٩٦٧، - ٧١ - مليون ليرة. في سنة ١٩٦٨ - ٦٧ - مليون ليرة وفي سنة ١٩٦٩ - ٥٧ مليون ليرة عدا الاعتمادات المدورة وعدا عن مشروع ال - ٣٥٤ - مليون. فتجاه هذا السيل من الاعتمادات والنفقات نرى انه من سنة ١٩٦٣ لم يقر هذا المجلس قانوناً واحداً بزيادة الواردات أبداً. آخر قانون ضريبة الاملاك المبنية سنة ٩٦٢. وصدر قانون ضريبة الملاهي سنة ٩٦٥ لم ينفذ وأعيد الى المجلس الخ.

فتجاه هذا الواقع نطلب منك يا دولة الرئيس ان تفكر بزيادة الواردات اكثر بكثير من زيادة الاعتمادات.

كيف يتسنى لنا دفع كل هذه المصاريف وحالة الخزينة معروفة فزيادة الواردات لها عدة وسائل لا ابحث فيها، سنتحدث عنها في مناسبات اخرى.

الموضوع الاخير هو الناحية الاقتصادية والوضع المصرفي بعد قضية انترا، يجب السعي لاعادة الثقة الى المصارف ليعود مركز بيروت المالي الى ما كان عليه قبل اليوم المشؤوم، وذلك بجميع الوسائل ومنها، أقول ذلك امام دولة الرئيس، الوسيلة القضائية لانها تعيد الثقة في الداخل والخارج، عندما يعلم الجميع ان في لبنان يوجد قضاء صالح وعادل.

وبهذه المناسبة اطلب من دولة الرئيس ان يعيد النظر بقضية ادراج قضية رفع الحصانة عن الزميلين نجيب صالحه ومنيّر أبو فاضل في جدول اعمال هذا المجلس لان هذه القضية هي من جملة القضايا التي تعيد الثقة الى النفوس في الداخل وفي الخارج.

واقول فيما يتعلق بالوضع المصرفي وبمركز بيروت المالي ان هذا المركز اعطانا من صافي حركة رؤوس الاموال مبلغ - ١٦٦ - مليون ليرة في سنة ١٩٦١ . ربحت البلاد في هذا المركز من حركة رؤوس الاموال في سنة ١٩٦١ - ١٦٦ - مليوناً وفي سنة ١٩٦٢ - ١٣١ - مليوناً وفي سنة ١٩٦٣ - ١١٥ - مليوناً وذلك بموجب حسابات ميزان المدفوعات الذي وضعه الدكتور خليل سالم مدير المالية العام .

وعندما نعلم ان الفائض في ميزان المدفوعات كان - ٧٤ - مليون ليرة في سنة ١٩٦١ - ١٠٨ ملايين ليرة في سنة ١٩٦٢ و - ٤٧ - مليون ليرة فقط في سنة ١٩٦٣ . اذا خسرت هذا المركز المالي لخسرت هذه الاموال ويقع ميزان المدفوعات في عجز .

هنا النقطة الدقيقة والخطيرة جداً ، لاننا ربحتنا في سنة ١٩٦١ - ١٦٦ - مليون ليرة وكان الفائض - ٧٤ - مليون ، وربحتنا في سنة ١٩٦٢ - ٩٦٢ - ١٣١ - مليون ليرة وكان الفائض - ١٠٨ - ملايين ليرة وربحتنا في سنة ١٩٦٣ - ١١٥ - مليون ليرة وكان الفائض - ٤٧ - مليون ليرة اذن ، عندما نخسر هذه الملايين نصبح في عجز .

وهنا ، هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الانفاق الخاص . هنالك تجارب في الانفاق الخاص غريب والذي سهله هو البيع بالتقسيط . اللبناني اليوم ومنذ عدة سنوات يعيش فوق امكانياته ، يعيش بالدين . وهذا أمر خطير جداً ، ان من ناحية التضخم المالي وأن من جهة تأثير هذا الوضع على خزينة الدولة والوضع العام .

انا اريد ان أعيد على مسامعكم وعلى مسامع اللبنانيين كافة ما قاله مستشار المانيا الغربية السابق السيد ارهارد في ٨ حزيران ١٩٦٦ ، اذ خاطب مواطنيه قائلاً لهم : منذ أكثر من عشر سنوات ونحن نطلب إليكم ان لا تنفقوا اكثر من امكاناتكم واذا استمررت في السخريه من اقوال ومواعظ مستشاركم فنصبح في وقت قريب على شفير الهاوية .

هذا ما قاله ارهارد للامان الغربيين ، المانيا الغربية وهي اغنى بلد في العالم بعد الولايات المتحدة .

وعلينا ان نشدد على هذه الناحية بعد ازمة بنك انترا ، لان كثرة الانفاق ترفع عجز الميزان التجاري الذي بلغ مليار واربعمئة واثنان وسبعين مليون ليرة - ١٤٧٢٠٠٠٠٠٠ - في سنة ١٩٦٥ يا دولة الرئيس ، لان كثرة الانفاق ترفع عجز الميزان التجاري وتؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات لا سيما اذا خسرت المركز المالي وارباحه ، مما يؤثر طبعاً على الوضع العام وعلى متانة النقد اللبناني بعد مدة وجيزة .

لا اريد ان أطيل اكثر من ذلك .

أرجوكم يا دولة الرئيس ، اولاً ، كلمة عجز يجب ان تصحح . ثانياً ، زيادة الواردات ، وثالثاً ، قضية الوضع المصرفي والاقتصادي وقضية الانفاق الخاص والعام في هذا البلد .

الرئيس : حضرات الزملاء المحترمين ،

اريد ان اوضح أمراً كتبت عنه الصحافة وتحدث عنه الرأي العام ، الا وهو رفع الحصانة عن

حضرة النائبين نجيب صالحه ومنير ابو فاضل . برئاسة المجلس اعلنت بأن المدة الباقية من الدورة الاستثنائية التي خصصت بموجب الدستور لدرس الموازنة بقي منها تسعة او عشرة ايام . الموازنة لها حق الاولوية كما نص الدستور وأما فيما خص رفع الحصانة ، فبامكان الحكومة ان تبدئ في اول يوم من شهر شباط اذا كان هنالك من تحقيق مستعجل ويجب ان يمثل حضرة النائبين اليه ، فما على العدلية الا ان تطلب ذلك .

واذا اقتضى الامر فتح دورة استثنائية في شهر شباط والعدلية لم تطلبها فان الرئاسة مستعدة لان تعين اول جلسة لرفع الحصانة عنهما .

وهنا اصرح ، اذا كان مدعي عام العدلية يقول ان القضية ملحة ومسرعة لهذه الدرجة فاني اعطي حق الاولوية بعد أخذ رأيي ، اما ولم يكن هنالك من سبب مدهم في قضية بنك انترا واعتقد ان هنالك اكثر من مئة شخص تحت الطلب والعدلية تحقق معهم فإذا توقفت كل هذه التحقيقات على حضور هذين النائبين والقانون اعطاهما الحصانة النيابية فاعلموا انه لا يجوز رفع الحصانة عن النائب الا باكثرية ثلثي الحاضرين وترون باننا نبذل كل جهدنا لنجمع خمسين نائباً . فإذا اجتمع الخمسون فيلزم خمسة وثلاثين نائباً لرفع الحصانة . واذا كانوا ستة عشر فلا رفع للحصانة النيابية عندئذ .

نهاد بويز : دولة الرئيس - ان لجنة الادارة والعدلية قد بحثت هذا الموضوع وقدمت تقريرها بهذا الخصوص .
الرئيس : نعم ، لقد قدمت تقريرها ووصلني التقرير بعد عطلة العيد أي منذ يومين .
والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون .

عبد اللطيف بيضون : سيدي الرئيس ، ايها الزملاء الكرام .
نناقش اليوم الموازنة العامة . فما هي هذه الموازنة؟ ..
هي مجموع الواردات والنفقات . أما السؤال الذي يطرح فهو التالي : من أين الواردات ولماذا النفقات؟
تجيب الواردات من المواطنين بالعدل وتنفق في ادارة الدولة وفي المشاريع الانمائية بالعدل أيضاً .
ذاك هو المبدأ . فهل ينطبق هذا المبدأ على الواقع؟
هنا موضوع البحث وهنا بيت القصيد .
نساءل أولاً هل تجمع الاموال التي تتكون منها الواردات في الموازنة العامة العدل كما يجب ان يحصل؟ ...
هذا أمر طالما كان مدار بحث في السنوات الماضية ونحن نعود الى بحثه اليوم .
نظام جباية الضرائب ايها السادة ، يقع ، كما لا يخفى ، في فصلين : الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

فلنوضح بإيجاز للرأي العام، اذا سمحتم من يدفع الضرائب المباشرة ومن يدفع الضرائب غير المباشرة.

ضريبة الاملاك المبنية مثلاً البالغة حصيلتها ٣٤ مليوناً من الليرات هي ضريبة جائرة على الفقراء وعلى متوسطي الحال. فهل يجوز ان يدفع الفقير ومتوسط الحال الذي يسكن بيته مع افراد عائلته مثلما يدفعه مالكو القصور واصحاب عشرات الابنية المعدة للايجار؟ ان هذا المنتهى الجور. ذلك ان الفقير أو الموظف يبني او يشتري شقته بالتقسيط لكي يسكنها مع افراد عائلته بينما يبني ذاك للتجارة وجمع الاموال.

قلنا في العام الماضي ونكرر اليوم ان البيوت التي يسكنها اصحابها وتلك التي تؤجر بقيمة لا تتجاوز الخمسة آلاف ليرة يجب ان تعفى من هذه الضريبة.

ثم نصل الى ضريبة الدخل. من الذي يدفع هذه الضريبة؟

الموظف او المواطن الضعيف الذي ليس له سند في جهاز الدولة. اما الاغنياء والاقوياء والشركات فانهم يتمردون وتضعف الدولة امامهم؟.. وفي هذا الصباح ادلى الزميل الدكتور يونس بتصريح خطير جداً لا بد للحكومة من الاجابة عليه. قال: ان الذين يدفعون الضرائب لا يتجاوزون العشرين بالمئة وان اكثر من مئتي مليون ليرة ظلت ديوناً للدولة متراكمة في ذمة الاغنياء!..

مثل هذه الاقوال تدعونا الى ان نسأل: من يحكم هذا البلد؟ وهنا تبدو الازدواجية بإجلى مظاهرها. اجل!.. تلك هي الازدواجية التي ينبغي التركيز عليها وفضحها في كل مناسبة. فالازدواجية الخطرة فعلاً هي تملص الرأسمالية من حكم الدولة وتحكمها بمصائر الدولة. ذلك ان حكم البلد بواسطة المال والتحكم في اقتصاده أخطر بكثير من حكمه بواسطة القوة.

هنا تتبين لنا مساوئ الاقتصاد الحر الذي ننظم فيه قصائد الغزل. ان اقتصادنا ليس اقتصاداً حراً. انه اقتصاد محكوم. اقتصاد يحكمه بضع عشرات من الاشخاص يملكون الملايين. هؤلاء يستغلون البلد كما تقضي مصالحهم ويريدون كما تملي شهواتهم؟!..

الحرية عندنا تحكم وفوضى واستغلال واستعباد. اما الحرية الحقيقية فهي تلك التي تضع لنفسها حدوداً وتحكم نفسها بضوابط بدل أن تكون مقارنة للعبودية كما هي الحال في هذا البلد. ولنا كلمة ايضاً في ضريبة رسوم السيارات..

هذه الضريبة كانت في الماضي عادلة لانها كانت تطال الاغنياء وحدهم. اما اليوم فانها لم تعد عادلة لان السيارة امست من ضروريات الحياة بعد ان كانت من الماليات وأمست الضريبة المذكورة تؤذي متوسط الحال ولا تكاد تؤثر على الغني. فينبغي اذن تعديل النظام الخاص بهذه الضريبة لكي تغدو متفقة في روحها مع ما حصل من تطور.

ولنتقل الآن الى الضرائب غير المباشرة.

اذا ذاك نجد ان الاعتماد البالغ على هذه الضرائب وجعلها ركيزة اولى بين ركائز الموازنة ضرب من الخيال الذي لا يقره المنطق السليم. فكيف يمكن ان تبقى مالية الدولة الحديثة مرتكزة على رسول المحروقات ورسوم المسكرات ورسوم الجمارك؟ علماً بان ادنى تدهور في الاحوال الدولية وخاصة في احوال منطقتنا قد يؤثر تأثيراً بالغ الخطورة على حصيلة هذه الرسوم. واذا عمدنا الى اجراء مقارنة بين الرسوم المباشرة والرسوم غير المباشرة تبين ان هذه تفوق تلك بمبلغ مئة وستة وعشرين مليوناً واربعمئة وسبعين الفاً من الليرات اللبنانية، وكيفينا هذا حافظاً لاعادة النظر في الضريبة المباشرة واعتماد النظام التصاعدي كما هي الحال في اميركا وفي انكلترا وفي سائر البلدان الراقية التي تتبع النظام الحر. الى جانب هذا ينبغي اعادة النظر في الضرائب المفروضة على شركات البترول وعلى الشركات ذات الامتياز وعلى المصارف وعلى شركات التراب، حينذاك نكون قد مشينا شوطاً في طريق التنظيم الاقتصادي واحداثنا لبلدنا نظاماً يمكننا من السير في طريق البناء الاقتصادي وتدعيم الانتاج. هذا عن الواردات. اما النفقات فلنا فيها ايضاً كلمة موجزة ونحن نتناولها من نفس الزاوية: زاوية العدل. ذلك ان الشعار الذي نطرحه امام مجلسكم ونطالبكم امام الرأي العام بتبنيه هو التالي: «عدالة في الجباية، عدالة في الانفاق»...

حتى انا نظرنا الى الوقائع رأينا ان ثمة مناطق لا ينالها من اموال المشاريع ولا من وظائف الدولة عشر ما لها من حق. هذا في ما نعود الى المواطنين من حقوق أما عن تبذير اموال المكلف فحدث ولا حرج وكلكم يعرف ما نعينه بهذه الاقوال. واما بالنسبة الى تمويل المشاريع وطرق تلزيمها فنحن نرى غالباً ان نصف الاعتمادات يطير قبل المباشرة بالتنفيذ. ومن دواعي التبذير ايضاً هذه المساوئ التي يسمونها بالمصالح المستقلة والتي لم ينتج عن وجودها الا تبذير المال وعرقلة المصالح الحقيقية وتحميل الخزينة ما لا تطيقه من اعباء ومن سلفات وما اليها. هذا وفي كل يوم روائح وفي كل يوم فضائح ونحن لا ندري كيف تلفل الامور!.. في عدد البارحة من جريد العمل خبر مفاده ان التفتيش المركزي يضع يده على ملابسات تلزيم معمل الجية. واليكم نص الخبر: ان الذي نعانیه من عجز في الميزان التجاري ومن عجز في الميزان الزراعي هو نتيجة هذه السياسة التي نتبعها في معالجة امورنا الاقتصادية فلو كنا نوظف الاموال في المشاريع الانمائية التي تؤمن بواسطتها حاجات البلاد من المواد الغذائية، مثل مشاريع الري وخاصة مشروع الليطاني على منسوب الثمانمائة متر لأصبح بإمكاننا سد العجز الزراعي البالغ ما يفوق مائتي مليون ليرة، من جهة، وتأمين حاجات البلاد من المواد الغذائية من جهة ثانية. ولول كنا تمكنا من التخلص من نظام الاقتصاد المحكوم وعززنا صناعة البلاد وأمننا اسواقاً لصادراتنا لتفادينا العجز التجاري البالغ في عام ١٩٦٥ مبلغ ١٣٤٣ مليوناً من الليرات...

زراعة التبغ

ايها السادة:

لست اتكلم عن حقد ولست احسد احداً من اغنياء هذا البلد او حكامه. وانني لا أكن الا الاحترام للانسان حينما تجلله الانسانية من قمة رأسه الى أخمص قدميه. وانني اقدر الشريف الذي لا تغريه المطامح ولا تأخذه

المطامع . فليكن لنا من المحنة التي يمر بها بلدنا موعظة ولنحاول ان نحكم ضمائرنا فنكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ولا يكون لنا ذلك الا بتقويم الاعوجاج اينما وجد وباعطاء كل ذي حق حقه، والسلام عليكم ورحمة الله .

١٩ - ١ - ١٩٦٧

نائب الجنوب

عبد اللطيف بيضون

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات .

ميشال فرحات : دولة الرئيس ، اطمئن الحكومة المحترمة والزعماء الكرام .

بأن كلمتي ستكون قصيرة وقصيرة جداً .

لا شك ان الهاجس الاكبر للدولة اليوم في الوقت الحاضر هو تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة الانشائية ولقد تكلم الزعماء في هذا الصباح وهذه الامسية عن قضايا كثيرة منها عصر النفقات وزيادة الرواتب واللجوء الى شركات عالمية كبرى تأميناً لهذه المشاريع ، واخيراً الى القروض .

فمن ناحيتي فسأتكلم بإيجاز عن حرية القروض . القروض على انواع ، منها القروض الاستراتيجية والقروض السياسية والقروض الاجتماعية البحتة .

هناك مؤسسة واسمها الوكالة الدولية للانماء ويسمونها بالانكليزية IDA

وهي فرع للبنك الدولي ومعروف عنها انها تسلف البلدان المتخلفة قروضاً لآجال طويلة تمتد لاربعين سنة بدون فائدة بل بعمولة قدرها ٠,٧٥ في العشر سنوات الاولى ، ثم ترتفع العمولة الى ٢٪ في العشر سنوات الثانية و ٣٪ في المدة الاخيرة ولا شك أن شرط التسليف الذي استفادت منه دول كثيرة ، كاليهند والباكستان وبلاد الحبشة وبلاد تونس رهن بتخلف البلد . قد يقال بان لبنان غير متخلف .

إذا وافقنا على ان هناك قلة في لبنان تنعم بدخل سنوي يتجاوز ال - ٥٠٠ - دولار ، والخمسمئة دولار هي مقياس التخلف او النمو ، فإن في لبنان اكثرية ، دخل الفرد منها حوالي - ٣٠٠ - دولار وفقاً لاحصاءات رسمية حكومية .

لذلك بوسع الدبلوماسية اللبنانية ان تعمل لتحصل على قرض طويل الآجل قد يمتد الى الاربعين والخمسين هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، هناك امكانية للبنان ان يستفيد من قرض له اهميته بطريقة غير مباشرة . مثلاً ، لو اشترت الدولة اللبنانية الفائض من القمح الاميركي الذي يباع للأفراد والحكومات على اساس ان يدفع الثمن خلال عشرين سنة لو فرت للبنان قرصاً يعادل عشرين او اثنين وعشرين مليون دولار وهذا هو ثمن صفقة القمح الاخيرة .

فاذا توفقتنا في اتمام صفقتين او ثلاث تمكنا في الوقت ذاته من تأمين قرض يكون بحوالي - ٧٠ - او ٨٠ - مليون دولار وندفعها على سنوات طويلة .

أخيراً، تمنيت في الماضي على الحكومة المحترمة دراسة امكانية الحصول على سلفة من اصل عائدات البترول المتوجبة لنا سنوياً، فمن المعروف ان لبنان يتقاضى سنوياً حوالي الثلاثين مليوناً او ما فوق، الى الخمسة وثلاثين . لو ان الشركات المختصة في هذه الفترة وبمناسبة المفاوضات القائمة بين جيراننا واشقائنا مع شركات البترول تمكنا من الحصول على زيادة في العائدات مع سلفة خمسة سنوات ، لوفرنا لبلدنا قرضاً يعادل - ١٥٠ - مليون ليرة . فهذه تمنياتي على الحكومة كي تتمكن الدولة من مواجهة تبعاتها المتزايدة بنتيجة ازدياد حاجات المواطن ومتطلباته وبنتيجة ازدياد عدد السكان في لبنان، اذ إن الاحصاءات تقول بانه من المنتظر ان يتضاعف عدد اللبنانيين في العشر سنوات المقبلة الامر الذي يحتم علينا اعداد البرامج والتصاميم الى جانب تأمين ما يلزمنا من موارد لتغذية هذه المشاريع .

ولي كلمة اخرى بمناسبة بحث بنود الموازنة .

الرئيس : حضرات الزملاء المحترمين

انتهينا من طالبي الكلام بمشروع الموازنة بصورة عامة ولم يبق سوى الاستاذ انور الخطيب واعتقد انه صرف النظر بغيابه عن هذه الجلسة . لذلك اختتم المناقشة بصورة عامة على الموازنة .

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء : حضرات النواب المحترمين .

لا بد لي بعد هذه الآراء التي استمعنا اليها بصدد مناقشة الموازنة مناقشة عامة ان اقول ما يجب على قوله انسجاماً مع الواقع والحقيقة، وثباتاً لما ورد بصدد كلمة عجز هي في غير موقعها، وقد قصد منها غير ما فهم ذلك لانني استطيع ان اجزم بان هناك توازناً بين كفتي النفقات والواردات لان الموازنة انما تتألف من ثلاثة اجزاء، فالجزء الاول والثاني وهما الموازنة العادية وهي متوازنة بالمعنى المالي المتعارف عليه، ذلك لان هناك بين النفقات على المشاريع وعلى غيرها من معاشات وأجور ونفقات مختلفة، وبين الواردات العادية ما يجعلني أؤكد بأن موازنتنا والحمد لله هي سليمة ومتوازنة وليس من خلل فيها .

يبقى الجزء الثالث وهو الذي الحق بالموازنة العادية، هذا الجزء الذي يسمى بانشائي والذي يتضمن المشاريع الطويلة الأجل، وقد وردت في الخطة الخمسية، هذه المشاريع الكبيرة التي تحتاج الى اموال كثيرة قد لا تستطيع الواردات العادية ان تغطيها، هذه المشاريع التي كان القصد من وراء ضمها الى المشروع الخمسي او المشروع الانمائي الطويل الأمد انما هي الرغبة في الاسراع بتنفيذ هذه المشاريع لكي تفيد منها البلاد فتسهم بالازدهار

وبالمران المنشودين على ان تغطي نفقات هذه المشاريع على السنوات المقبلة بحيث تتحمل كل موازنة في المستقبل الجزء الذي تستطيع، على ضوء التقديرات التي يقوم بها الخبراء وموظفوا المالية.

ولا بد لي هنا من القول بان هذه الاموال والاعتمادات المطلوبة من اجل تنفيذ هذه المشاريع الكبيرة انما هي رهن بامكانيات وواردات الخزينة العادية التي قد لا تستطيع وحدها ان تؤمن هذه المبالغ المطلوبة. لذلك فقد نص في قانون الموازنة على طرق لتغطيتها منها اعادة النظر في الضرائب لناحية زيادة معدلاتها واذا كان هناك من امكانيات وهي موجودة فلناحية احدث ضرائب جديدة.

واذا لم تتمكن الحكومة بواسطة زيادة الضرائب لناحية المعدلات او احدث ضرائب جديدة فقد خول مجلسكم الكريم الحكومة ان تلجأ عند الحاجة والضرورة الى القروض.

لذلك، فنحن نعتبر من الناحية القانونية بان العجز غير متوفر وغير موجود ما دام بإمكان الحكومة، عندما تشعر بالحاجة الى موارد جديدة، ان تؤمنها بالوسائل التي حولها اياها مجلسكم الكريم.

هذا من ناحية، واما من الناحية الاقتصادية العامة والمالية والمصرفية بصورة خاصة، فالحكومة تستطيع ان تؤكد سلامة اوضاعنا التي انما يدل عليها ان لبنان استطاع في هذه الظروف الخاصة على الرغم من الازمة العارضة التي مرت بنا، اقول: بأن اقتصاد لبنان استطاع ان يثبت سلامته لانه لم تتأثر بتلك الازمة العابرة سائر اوجه النشاط القائمة في هذا البلد والتي ظلت على حالها وفي بعض الاحيان ربما زادت عما كانت عليه في السابق.

ولقد قلت امام مجلسكم الكريم بأن النقد اللبناني انما هو سليم ومتين لان التغطية الذهبية لم تنقص عن الـ ٨٥ - بالمئة.

وقلت كذلك بان اسعار العملات الاجنبية انما تثبتت في حدود تشير الى قوة الوضع وسلامة النقد، وهذا ما يبشر ويطمئن في الداخل والخارج. كما قلت كذلك بأن رؤوس الاموال والودائع لم تهرب من لبنان بل ظلت كما كانت عليه وهذا مما يدل ايضاً على سلامة الاوضاع في بلادنا.

واذا ما رجعت الى حركة التجارة والاستيراد وحركة البناء والعمل في البلاد، كما دلت الاحصاءات المتوفرة لدينا، ليس بالنسبة للسنة الماضية قبل تاريخ توقف بنك انترا عن الدفع، وهذا ليس فيه من الدليل الكافي على ان الوضع لا يزال على متانته ولكن استطاع ان يؤكد بأنه بعد توقف بنك انترا عن الدفع فإن النشاط ما زال في طريقه بل زاد عما كان عليه في السنة السابقة واعني في شهر كانون الاول.

والرسوم الجمركية، انما قد زادت في كانون الاول سنة ١٩٦٦ عنها في كانون الاول سنة ١٩٦٥.

اقول ذلك للدال بالارقام والوقائع على ان وضع لبنان من الناحية الاقتصادية في سائر وجوها انما هو وضع سليم ومتين ولم يتأثر بأزمة عابرة على الحساسية التي يمكن ان ترافق مثل هذه الامور في أي بلد من بلاد العالم.

وهذه الازمة قد نبهتنا الى بعض النواقص الموجودة في تشريعاتنا سواء لناحية تنقية بعض القوانين التي تتعلق في شؤون المال والاقتصاد، ومنها قانون التجارة الذي قد وافق مجلس الوزراء على تعديلات ادخلت عليه نتيجة دراسة اجرتها لجنة تضم خيرة الخبراء والعلماء في هذا البلد وهو الآن قيد الاعداد في وزارة العدلية من قبل وزير العدلية المشهود له بالعلم وبالمعرفة في هذه الامور ولا اذيع سرا اذا قلت بان مجلس الوزراء قد قرر وضع بنك الانماء الذي انما نص عليه في قانون وزارة التصميم موضع التنفيذ بالتعاون والاتفاق مع البنك الدولي الذي ارسلنا له بالامس كتاباً نخبره بالامر ونطلب منه ان يرسل الينا خبيراً يمثله لكي نتفق على الشروط التي يمكن ان نحفظ بها الاهداف والغايات التي نتوخاها من انشاء هذا امصرف ولا اذيع سراً اذا قلت ايضاً بأن مجلس الوزراء قد قرر مشروع قانون لانشاء مؤسسات لتسليف المتوسط والطويل الاجل، وهذا المشروع انما ندرسه مع اصحاب الاعمال الخاصة لكي يكون الرأي متفقاً بصده، ونأمل في الاسبوع المقبل ان نحيله الى مجلسكم الكريم بصيغته النهائية.

ولقد كلف مجلس الوزراء ايضاً مصرف لبنان ان يقوم باعداد التشريعات اللازمة خاصة من ناحية ضمان الودائع او من ناحية «ايجاد الوسائل الكفيلة بمعالجة الاوضاع المصرفية لما يؤدي الى تدعيمها في هذه الظروف لكي تستطيع ان تكمل رسالتها بانماء هذا البلد عن طريق مدة بالاموال اللازمة.

و يسعني بهذه المناسبة الا ان اقول: بأن الموازنة انما هو المرآة التي تنعكس عليها اوضاع هذا البلد، ولا يمكن لاحد ان يتطلب من وراء الموازنة ثورة تقلب الاوضاع رأساً على عقب، فهذا لا يمكن ان يتم او ان يحدث لان التطور انما هو الوسيلة الحتمية التي ستؤدي بنا الى ما نرغب جميعاً من حيث اصلاح اوضاعنا وتقويتها وتدعيمها بما يمكننا من توير الاسباب التي تؤدي الى خلق البجوحة والازدهار في هذا البلد وبالتالي الى تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

ولكن لا يمكن لاحد منا ان يتصور انما ذلك بين سنة وسنة أخرى لان هذا العمل انما هو ثورة بيضاء مستمرة تتم وان لم يكن بعضنا يشعر بها الآن.

واما فيما يتعلق بالضرائب المتأخر، فاني استطيع ان اقول ان نسبة التحصيل قد وصلت الى ٩٢,٥٪ واذا كان هناك من يعتقد وقد يكون الامر صحيحاً بأن هناك تهرباً من دفع الضرائب، فهذا أمر لم نغفل عنه واننا ندرس تعديلات قوانيننا الضريبية بحيث نتمكن من جراء ذلك من ان نضيق السبل والمنافذ على مثل هذا التهرب.

وانني اسلم معكم بأن ميزاننا التجاري انما هو في عجز بين الاستيراد والتصدير، ولقد قمت في هذه الفترة الاخيرة بالاتصال بأكثر ممثلي الدول وبسفرائها ولفت نظرهم لهذا الامر وطلبت اليهم ان يقوموا من جهتهم بالعمل على ما يؤدي الى زيادة استيرادهم من لبنان ومشترياتهم من بضائعه وانتاجه ولم نكتف بهاذ بل اننا وجهنا التعليم الى الدوائر المختصة من اجل ان تشدد رقابتها في تنفيذ الاتفاقيات التجارية بيننا وبين الدول الخارجية من اجل ان تتمكن بواسطة هذه الرقابة من ان تقيم التوازن الى الحد الممكن لانه ليس من احد يتصور باننا سنجعل صادرات لبنان مع العالم متوازية متكافئة في حدود الكمال.

فهذا ليس بدليل الصحة ونحن بلد خدمات ولد سياحة واصطيف ومواردنا غير المنظورة انما تشكل جزءاً كبيراً من دخلنا الوطني .

لهذا فاني اشكر الزملاء المحترمين على الملاحظات والآراء القيمة التي اتحفونا بها واننا سنقوم من جهتنا بالعمل على تحقيق كل ما يمكن تحقيقه من اجل ان نسهل لهذا البلد السبل كي يستمر العمران والازدهار فيه على ما نرغب جميعاً . وكل عام وانتم بخير .

الرئيس : حضرات النواب المحترمين .

ارفع الجلسة على ان تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر لدراسة ابواب الموازنة .

فرفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في ٢٠ كانون الثاني ٩٦٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حماده

امين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : مارون كوكباني

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الخامس والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تصديق الابواب التالية من الموازنة العامة: الاول، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع، الثامن، التاسع والعاشر.
- ٣ - بحث وتصديق المشروع القانون رقم ٦٤٦٧ باجازه ارام الاتفاق المعفود بين لبنان ومنظمة الامم المتحدة بشأن استمرار عمل المركز الاقليمي لتخطيط التربية في البلاد العربية، في بيروت الى ٣١ كانون الاول ١٩٧٢.
- عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩٦٨ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: ادوار حنين، الياس الخازن، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، محمود عمار، بشير العثمان، سليمان فرنجية انطوان المالح.
- واعذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد بيضون، رشدي فخر، سامي الصلح، فؤاد البريط، جورج كرم، شبلي العريان، سيمون صحنواوي، اندريه طابوريان، صائب سلام، تقي الدين الصلح، جميل لحود، جوزف هراوي، محمد علم الدين، صبحي المحمصاني انور الصباح، جعفر شرف الدين.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، واصحبا المعالي الوزراء السادة: سليمان الزين، بدري المعوشي، فؤاد رزق ميشال الخوري، جورج حكيم، نسيب البربر.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٧ رئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة. تغيب السادة: شيد الصلح، صائب سلام، عثمان الدنا، الياس الخازن، بهيخ تقي الدين، سليمان فرنجية، الاب سمعان الدويهي، خليل الخوري، عزيز عون، محمود عمار، نجيب صالحه، بشير العثمان، جميل لحود، مرشد الصمد، محمد علم الدين، منوال يونس، انور الصباح، ناظم القادري، اديب الفازلي، بشير كيروز. واعتذر السادة: جوزف هراوي، جورج كرم، شبلي العريا، سيمون صحنواوي، رشيد فخر، رشيد بيضون، بهيخ القدور، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، عبد العزيز شهاب، قبالان عيسى الخوري، نايف المصري، كمال جنبلاط، حبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: ميشال الخوري، بدري المعوشي، فؤاد البزري، جورج حكيم، سليمان الزين ونسيب البرير.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تلي المرسوم رقم ٦٤٣٩ الصادر بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٦٧ باعلان قضاء زغرتا في محافظة لبنان الشمالي منطقة عسكرية. ثم انتقل المجلس الى متابعة مناقشة موازنة عام ١٩٦٧ بصورة عامة اشترك فيها عدد من حضرات النواب، وبعد اجواب الحكومة على مختلف الآراء والملاحظات التي دارت حول الموازنة اعلنت الرئاسة اخيراً اختتام المناقشة العامة تمهيداً لدرس الموازنة بندا بندا.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة الا ربعا مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

نتنقل الى جدول الاعمال.

مشروع موازنة عام ١٩٦٧

النفقات

الباب الاول - رئاسة الجمهورية

لم يطرأ الا تعديل واحد على هذه الموازنة. فقد اضيف الى الفقرة المتعلقة بالايجارات مبلغ ١٠ آلاف ليرة.

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٣٦٦٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

اكثرية

الرئيس:

قبل البند ١. الخ...

الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء

يشمل هذا الباب سبعة فصول هي: رئاسة مجلس الوزراء - ديوان المحاسبة - مجلس الخدمة المدنية - التفتيش المركزي - المحاكم الشرعية السنية - المحاكم الشرعية الجعفرية - وفصل الاحكام القضائية.

لم يطرأ عليها أي تعديل يذكر.

الجزء الاول

الفصل الاول - رئاسة مجلس الوزراء

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٣٢٣٤٠٠ ل.ل

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله الغطيمي.

الغطيمي:

دولة الرئيس، في قضاء بنت جبيل محكمتين شرعيتين، واحدة في بنت جبيل وواحدة في بتنين، انما المحكمة الشرعية في بتنين غير محددة الصلاحية.

ارجو من الرئاسة الكريمة ان تحدد صلاحية محكمة بتنين الشرعية على غرار المحكمة الصلحية الموجود في بتنين يعني ان يضم لهذه المحكمة الشرعية في بتنين نفس القرى التي تحاكم امام المحكمة الصلحية في بتنين.

الرئيس:

البند ١ كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده.

اكثرية

الرئيس:

قبل البند ١. الخ...

الجزء الثاني - الباب السادس

الفصل الاول - رئاسة مجلس الوزراء

البند ٢ - مساهمات ومساعدات انمائية ٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، مساهمات ومساعدات انمائية، هل بالامكان معرفة ما هي هذه المساعدات الانمائية؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: هذه المبالغ هي لمجلس الابحاث العلمية وللمجلس الابحاث الزراعية، مجلس الابحاث العلمية انشئ بقانون صدق عليه مجلسكم الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، البند ٧ - من الفصل الثالث - مجلس الخدمة المدنية، مساهمات وسماعدات، لاين شيء يعود هذا البند.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: المفروشات للموظين التي طالب بها مجلسكم الكريم والتي نصر جميعاً على تحقيقها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انور الخطيب.

انور الخطيب: دولة الرئيس، اريد ان اسأل الحكومة عما سمعنا عن سبب استقالة مجلس ادارة البحوث العلمية. فهل من توضيح في هذا الشأن.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: ان لمجلس الابحاث العلمية بموجب القانون الذي ألفه، صلاحيات يتمتع بها من احل ممارسة عمله تحقيقاً للغاية التي انشئ من اجلها. وهذه الصلاحيات تمكنه من اختيار العناصر التي يحتاجها حسب الشروط الذي يفرضها بنظامه. ولقد صدر مرسوم يعدل في هذه الشروط مما اعتبره المجلس انتقاصاً من صلاحياته ولهذا فقد عدلنا نحن هذا المرسوم بل الغيناه وعادت الامور الى ما كانت عليه وبذلك انتهت المشكلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، سأعيد الكرة بالسؤال: منذ سنوات ونحن نصوت على هذه البنود، ومن واجبنا ان نعرف كيف تصرف هذه المبالغ. في هذا البند مبلغ مليونين و٢٥٠ الف ليرة. ونحن نطلب

الف ليرة فلا نعطي ولا نحصل على شيء، فهل بإمكان دولة الرئيس ان يطلعنا كيف توزع هذه الاموال؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: اريد ان اذكر حضرة النائب المحترم بأنه في قانون انشاء مجلس الابحاث العلمية، خصص لهذا المجلس نسبة واحد بالمئة من الموازنة، اذا ما عملنا عملية حسابية بسيطة لتبين بأن الواحد بالمئة يشكل مبلغ ستة ملايين ونصف تقريباً.

لذلك فمبلغ المليونين ونصف انما تم بناء على تعديل كنا قد ادخلناه نحن في الموازنة السابقة بأن جعلنا الواحد بالمئة كحد اقصى، بحيث اصبح بإمكاننا ان ننزل بعض هذه المبالغ، ولكن قد يكون في المستقبل حاجة الى زيادتها نظراً للاعمال القيمة المرتقبة من وجود مجلس الابحاث العلمية في لبنان. وان ما قضى بانشاء هذا المجلس هو ان لبنان يريد ان يسهل السبيل من اجل مساعدة جميع المؤسسات العلمية في هذا البلد والمختبرات الموجودة والتي يمكن ان توجد بفضل هذا المجلس. كذلك من اجل ارسال العناصر المتفوقة والموهوبة للتخصص في الخارج. كذلك يستطيع هذا المجلس ان يخصص اعتمادات من موازنته لتشجيع بعض الابحاث العلمية التي نريد ان يكون لنا فيها شأن وسهم. وهذا مما يساعدنا على ان نستفيد ايضاً من بعض المؤسسات الدولية في هذا الحقل فيتم من جراء هذا التعاون والتبادل الير العميم للبناني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس.

مانويل يونس: دولة الرئيس، لكل بلد في هذا العصر توجد هيئة تعني بالعلوم التطبيقية التي اصبحت اليوم الاساس الحقيقي لتقدم الشعوب، فكان لابد من قيام هيئة تعني بهذه العلوم في لبنان لانه لا يجوز ان يكون بلد كدولة لبنان قاعدة للنشاطات الفكرية في هذه المنطقة من العالم، دون ان يكون مطلعاً على التقدم في حقل العلوم التطبيقية على اختلافها. وقد فهمنا ان هذه الهيئة التي تسمى هيئة الابحاث العلمية تخصص ميزانيتها اولا لكي ترسل عدداً كبيراً من الطلاب الى الخارج لكي يتخصصوا بالفروع التي هي اليوم الاساس في تقدم العلوم المتعلقة بالذرة والمتعلقة بالشؤون النفطية والحقول العلمية الاخرى التي لا بد للبنان من ان يطلع عليها. ثم الى جانب هذا الاطلاع كأن لا بد من ان نرى ما اذا كنا بواسطة هؤلاء الشباب نستطيع ان نسهم في تقدم هذه العلوم. واخيراً كان لا بد من ان نرى ما اذا كنا في هذه البلاد نستطيع ان نسجع فئة من الشباب على الاكتشافات العلمية.

من هنا، برزت الحاجة الاساسية من هيئة الابحاث العلمية. وانا اعتقد انه عن طريق ارسال عدد كبير من الشباب الى الخارج ليتخصصوا في هذه الفروع تحصل فائدة كبرى للبنان، الا انها ككل

هيئة جديدة لا تتمتع بالخبرة اللازمة والتطور اللازم لكي تقوم بكامل واجباتها، كان لا بد من تعديل القانون الذي كان يمنح هذه الهيئة الواحد بالمئة من ميزانية الدولة وان تخفض الحكومة هذه النسبة لينما تتطور هذه الهيئة وتممو نموها الطبيعي، عندئذ نعود ونرجو الحكومة بأن تفكر في زيادة هذه الميزانية من جديد، اي ان تعود الى نسبة الواحد بالمئة نظراً للودر الكبير الذي يلعبه العلم في تقدم الشعوب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، ان مجلس الابحاث والتوجيه مضى على وجوده في لبنان ما ينيف على الثمانية سنوات ولا نسمح الا بالابحاث والتوجيه.

لم نر في محطة تل عماره او في العبدية منطقة عكار، في المختبرات التي اسمها مختبرات، الات تمكن المهندسين من ان يعطوا نتيجة ايجابية.

نحن نرسل الى الجامعة الاميركية بعض انواع امراض زراعية لكي تتمكن من معرفة النوع، وفي الابحاث والتوجيه لا نجد اثرًا لذلك؟!

عين الطاووي، مرض الزيتون الى الان لم تجد هيئة الابحاث والتوجيه ولا المختبرات دواء لها - نحن بدنا امل ام بدنا عمل - دولة الرئيس، ان مواسمنا بارت ومحلت من هذا المرض، والدوائر المسؤولة عن الابحاث والتوجيه لن تعطي نتائج ايجابية. نحن بحاجة الى ازالة هذه الامراض الفتامة عن اشجارنا في لبنان التي تؤلف القسم الاكبر من الدخل اللبناني

الرئيس: البند ٢ كما تلوته عليكم من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر

جوزف شادر: دول الرئيس،

بمناسبة التصديق على البند المتعلق بالمحاكم اطلب من معالي وزير العدلية ان يصار الى تعيين القضاة الجدد بسرعة كلية، لان المحاكم بحاجة الى هؤلاء القضاة. والفت نظره بنوع خاص الى القضاة العقاريين والى القضاة رؤساء اللجان التي تبت بالاعتراضات على الضرائب، والى القضاة الذين يرؤسون لجان الاستملاك هؤلاء لا يقومون بمهامهم لان عددهم ناقص فيحصل من جراء هذا التأخير في فصل القضايا العقارية او في فصل الاعتراضات على الضرائب المباشرة اضرار جسيمة. نطلب من معالي الوزير ان يسرع في تعيين هؤلاء القضاة الجدد.

وفيما يتعلق بالقضاة رؤساء اللجان المكلفين بالبت بالاعتراضات. علمت ان السبب الذي يحمل

هؤلاء القضاة على عدم القيام بمهامهم هو التعويض الضئيل الهزيل المخصص لهم لكل جلسة يعقدونها. فالى هذا الامر ايضاً الفت نظر معالي الوزير ليضع حداً له ويعطي كل صاحب حق حقه ويقوم بالاجراءات اللازمة للفصل في القضايا التي تعد بالالاف سواء كانت عقارية ام اعتراضات على الضرائب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم فيليب بك بولس.

فيليب بولس: دولة الرئيس، قرأت بالامس ان وزارة العدلية تدعو الى امتحان المرشحين لدخول سلك القضاء. بهذه المناسبة اسأل معالي وزير العدلية، جرى امتحان في السنة الماضية ونشرت اسماء الناجحين فما اريد ان اسأله: هل ان قائمة النجاح التي نشرت في السنة الماضية لا تزال قائمة ام ان هذه القائمة قد الغيت وعند الالغاء، ما هو سبب الالغاء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل.

وزير العدل: نتائج الامتحانات لم تكن مرضية لذلك الغيت واعيد الامتحان من جديد وأوضح، ان علاماتهم كانت متدنية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، أريد ان اعقب قليلاً على ما قاله زميلي الاستاذ شادر فيما يتعلق بقضية محاكم الاستملاكات.

في بيروت توجد محكمة استملاك عليا في قصر العدل توقفت عن الاعمال منذ سنة ونيف. ويوجد لديها ما يزيد عن الالف دعوى واقفة لا يفصل بها ولا يعين بها جلسات لان رئاسة هذه اللجنة معطلة ولا يوجد لها رئيس اذا ان رئيسها السابق قد نقل لوظيفة اخرى.

وهذه الدعاوى يبلغ مجموع قيمتها تقريباً سبعة او ثمانية ملايين ليرة لو انفقت الان لاجدت شيئاً من السيولة في البلد خصوصاً وان اصحابها جميعاً من الذين تضرروا بالاستملاكات.

فاني اتمنى على معالي وزير العدل ان يسرع بتعيين هذه اللجنة العليا لتفصل بهذه الدعاوى لانه لا يجوز ان تبقى الف دعوى معلقة وواقفة منذ اكثر من سنة.

الرئيس: الكلمة لودلة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: نطمئنكم بأن المرسوم قد وقع هذا النهار ونأمل ان يصدر بأسرع وقت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، على هامش القضية التي ذكرها زميلنا الاستاذ شادر بما يتعلق بالقضاة لي ملاحظتان:

الاولى تتعلق بمحاكم العمل. يشكو المتداعون ويشكو القضاة والمحامون ايضاً من ان محاكم العمل لا يمكنها ان تسير بهذه الكثرة من الدعاوى نظراً لارتفاع هذا المستوى قيمة وعملاً. لذلك يجب تدعيم مجالس العمل لتتمكن من القيام بمهامها الجسام بعد ان تكاثرت الدعاوى وتراكمت بشكل غريب.

ثانياً، قضية المباشرين، يشكو المحامون من عدم تمكنهم من تبليغ اية ورقة او معاملة، وخصوصاً بالقضايا التي لها صفة المستعجلة والقضايا التي تتعلق باخلاء السبيل سواء من لدن العدلية ام لدن التحقيق. لانه قد يصدر بعض الاوقات اوراق اخلاء السبيل فلا تتمكن من ايجاد المباشر، بل تتمكن من ايجاد مستشار في محكمة التمييز وتتمكن من ايفاد رجل له اهميته في دوائر العدل ولا تتمكن من ايجاد المباشر الذي يتوجب عليه اداء المهمة التي أوكلتها اليه الغرفة الادارية او غرفة التحقيق.

من اجل هذه الاسباب التي اعتبرها ضرورية والتي يشكو منها المتداعون والمحامون والقضاة ارجو ان يضاعف عدد المباشرين لكي تتمكن العدالة من القيام بمهمتها على وجهها الاكمل. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

الرئيس:

دولة الرئيس، ان جواب معالي وزير العدلية حول سؤال الاستاذ فيليب بولس لم يقنعنا ابداً. ولست اعلم اذا كان معالي الوزير على اطلاع على الاسباب الحقيقية التي الغيت بموجبها هذه الامتحانات. لان هذه المشكلة لم تزل قائمة حتى قبل مجيئه الى وزارة العدل.

رينه معوض:

فأرجو من معالي الوزير، ولا اطلب منه الجواب الان، ان يدرس حقيقة اسباب الالغاء. لان الجواب بأن المستوى كان متدنياً جداً، كان على الوزارة ان لا تعلن عن النتيجة ور تنشر هذه النتيجة. واذا كان هنالك من اسباب اخرى فارجو من معالي الوزير بعد الاطلاع عليها ان يدلي لنا بها في غير هذه الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

الرئيس:

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، طالما نحن بصدد تعيين القضاة وبحثها ارجو من الحكومة الكريمة أن تسارع إلى تبني الاقتراحات المتعلقة بانشاء النيابة العامة المالية خصوصاً وقد صدر تمن على الحكومة من هذا المجلس الكريم لكي تنظم اوضاع المصارف وباعتقادي أنه لو انشئت نيابة عامة مالية قبل هذا التاريخ وقبل وقوع ازمة انترا لكانت تمكنت هذه النيابة العامة المالية من تلافي وقوع مثل هذه الكارثة.

فحرصاً على المستقبل نرجو منكم أن تبادروا إلى تعيين هذه النيابة العامة وتحديد صلاحياتها بحيث تتمكن هذه الصلاحيات من ممارسة اعمالها كما ينبغي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس،

مع تأييدي التام على ما جاء على لسان الزميل الاستاذ عبدالله الغطيمي. يجب أن نبدأ من الأول، لأن هناك معهداً، ويجب أن نبدأ بتأمين هذه الناحية من المعهد.

كذلك ارجو أن يوضع هذه السنة الاعتماد اللازم لانشاء آلات تكييف الهواء في قصر العدل لأنه لا يمكن للقضاة «وهم بشر مثلنا» أن يستمروا بهذا الجو الساخن في قصر العدل. لذلك الفت نظركم واطلب الاسراع.

والفت نظركم إلى قضية بناء قصور العدل في الملحقات وهذا المشروع موجود في وزارة الاشغال العامة. الفت نظر وزير العدلية إلى وجوب وضع نموذج متشابه لهذا البناء في الملحقات حتى لا يكون لكل منطقة محكمة تختلف عن الاخرى أو أن شكلها لا يليق، يجب أن تكون قصور العدل في الملحقات موحدة الهندسة.

واعطي مثلاً: في قرطبا حيث يجلس القاضي يلزمه شمسية فوق رأسه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج القدور.

دولة الرئيس، قضية محاكم الاستملاك، ماذا لو أنشئت في المحافظات محاكم استملاك؟ فالمحاكم العادية لا تكفي، تتراكم الدعاوى عليها، والقضاة يتذرعون بضيق الوقت، فلماذا نحملهم فوق عبئهم عبء الاستملاك؟ بينما بالإمكان انشاء محاكم للاستملاك تقوم بالواجب.

وارجو أن يكون هذا الامر موضع اهتمامك يا معالي الوزير.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: دولة الرئيس، وهنا أيضاً أريد أن اضم صوتي إلى صوت الزملاء فيما يتعلق بالمباريات التي أجريت لدخول معهد القضاة أجري أول مباراة ثم ألغيت لأنه قيل في بعض الصحف بأنها تشوبها بعض الملابس، ثم أجريت امتحانات أرى ونجح من نجح، واليوم يقال بأن الحكومة تنوي أن تستعمل حقها في تعيين بعض التلامذة لهذا المعهد من الذين لم يتقدموا إلى الامتحان وفقاً لنصوص القانون، ولكن ما نلفت النظر إليه هو أنه إذا كان لسبب من الاسباب. أما بسبب التوازن الطائفي أما لقلة عدد الناجحين، يمكن تعيين من تتوافر فيهم الشروط دون أن يتقدموا

بامتحان، فعلى الأقل أن يكون الذين نجحوا في المباريات أن يعينوا أولاً ويعين معهم عند الاقتضاء من كان يزيد عن هذا العدد حتى لا يحرم من حق الانتساب إلى المعهد من نجح في المباريات

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، لو عدت قليلاً إلى الفصل الثالث - دوائر الافتاء ليس على سبيل الاستيضاح بل على سبيل التذكير.

سيدي دولة رئيس مجلس الوزراء، ايام الحكومة السابقة كنا قد تقدمنا باقتراح قانون لزيادة مركزين للافتاء الجعفري في النبطية وفي بنت جبيل ويومذاك تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالله اليافي واعطانا شبه موافقة في هذا المجلس بالذات. فإني أذكر الحكومة الحاضرة بمشروع القانون هذا راجياً الموافقة عليه ورساله إلينا في أول دورة عادية لهذا المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، فيما يتعلق بوزارة الخارجية أود أن ألفت النظر إلى بعض الملاحظات العامة خصوصاً بعدما تيسر لي وتجولت في مختلف انحاء الدول في العالم وشاهدت بنفسي الحالة التي هي عليه بعض سفاراتنا في تلك الدول. كملاحظة أولى أود أن أقول من ناحية المهمات المخولة لسفاراتنا في الخارج، مع الأسف ابدي أن هذه السفارات قد تقوم بمهامها من الناحية السياسية على وجه مرض، هذا ما لا علم لنا به، ولكن ما هو ثابت حتى الآن أن هناك تقصيراً فاضحاً لجهة النواحي الاقتصادية والتجارية.

اعطي مثلاً، العراق، هذا البلد الشقيق نصدر اليه كمية من التفاح والفاكهة، يستوفي العراق ٢٠٠ ديناراً عن كل كميون يدخل اراضيه وهذا ما يمثل قيمة البضاعة! مع الاسف لم نر أي مسعى قامت به سفارتنا هناك.

أعتقد وتسلمون معي يا دولة الرئيس أن مهمة السفارات ليست محصورة في الدور السياسي فقط واعتقد أن مهمات أخرى اساسية هي ملقاة على عاتقها، ربما تكون أهم من أي دور آخر وهذا الدور الهام يتعلق بالاقتصاد وبالتسهيلات التجارية التي تقدم لتجارنا لتصرف انتاجنا خصوصاً وأن هذا الانتاج ليس على المستوى المطلوب لا من حيث الكمية ولا من حيث المبالغ التي نجنيها.

لدينا بعض الصادرات واهمها الفاكهة، فأقل ما يمكن أن تقوم به هذه السفارات، أن تسهر على حسن تصريفها وتقوم بالمساعي اللازمة لازالة أي اجحاف قد يلحق بالتجار اللبنانيين وهذا ما لم نره حتى الآن مع الأسف.

وأذكر بهذا المعنى أنه لا يضير سفاراتنا إذا قامت بمجهود خاص في هذا الصدد، وانوه بأن العراق عن طريق الكوتا يعاملنا أسوأ مما تعاملنا انكلترا من حيث الكوتا. فقد سمح العراق باستيراد الفاكهة اللبنانية ومن ناحية أخرى اعطى التجار العراقيين حق الترخيص فأصبحت هذه الرخص نوعاً من الكوتا توازي قيمة البضاعة، وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة صادراتنا بشكل ملموس قد يؤدي إلى بوار الموسم القادم. ومن الآن أقول إن هذا يهدد موسم الفاكهة في السنة المقبلة.

هذا على صعيد الدور العام، وأما على صعيد مستوى التمثيل، فقد تيسر لي أيها السادة أن أذهب إلى طوكيو.

وهنا أود من الزملاء أن يسمعوا ما رأيت وما شاهد في طوكيو.

سفارتنا أيها السادة هي شقة عازب، نعم. شقة عازب! كناية عن غرفة، من تسعة امتار مربعة! السفارة بكاملها لا تزيد مساحتها عن الثلاثين متراً مربعاً! وعلوها متران، في الطابق التاسع، في حي ثانوي!

خير لنا أيها السادة أن نقفل هذه السفارة، لأن هذا معيب بالنسبة إلينا وبالنسبة لأي دولة يصل فيها التمثيل إلى هذا المستوى.

فجاءنا بشكل خاص، ونحن نعلم أن الامكانيات محدودة ونعلم أن الاعتمادات يجب أن تكون محدودة، ولكن هناك حد أدنى، لا يجوز النزول أكثر منه، وكما قيل وسمعت بعض الزملاء يقولون: إن الحالة لا تنحصر فقط بطوكيو بل تتعداها إلى بلدان عديدة كلندن مثلاً! فأرجو من الحكومة أن تعتمد بشكل سريع إلى وضع حد لهذا التردّي الذي ينال من مكانتنا والذي لا يمكن أن نقوم معه بالمهام التي يجب أن نقوم بها خصوصاً وأن هناك تبادلاً تجارياً، وهذه السفارة في طوكيو ترد علينا من المداخل ما يسمح لنا على الأقل بأن يكون التمثيل فيها لائق.

هذا بعض ما شاهدت في اثناء جولتي.

ثم ذهبت إلى مونتريال في كندا، وهنا اسمحوا لي يا دولة الرئيس أن أقول بأني شاهدت اناساً واجتمعت ببعض المسؤولين فقليل لي إن الاحصاءات تفيد أن عدد الزوار إلى معرض مونتريال سيكون أكثر من ثلاثين مليون سائح، وهذا هو الحد الأدنى المحتمل. ويحيى هذا الحدث في اعقاب المحاولات أو القرارات التي اتخذتها شركات الطيران في أن تخفض أجور السفر حتى النصف بنوع أن أجور السفر ذهاباً وأياباً من اميركا إلى لبنان لن تزيد عن الثلاثمائة دولار في السنة القادمة.

ما الذي جعلنا أن نحجم عن أن نكون ممثلين في معرض كهذا، في الوقت الذي نرى أن لبنان

يشترك في كل المعارض، قد يكون السبب الاختبار السيء بالنسبة إلى معرض نيويورك، ولكن أيها السادة، على الأقل كان عليكم أن تفتتحو مكتب سياحة خصوصاً وأن الجالية اللبنانية في مونتريال قد تبرعت وتبرع الآن بتقديم فرق فولكلورية وقد اختصت لنفسها بجناح ضمن الجناح الكندي.

أعتقد أن حضورنا في معارض أساسية كهذه هو أمر لازم لا يجوز التغيب عنه. ومن المؤسف أن المساعي التي بذلت مع لبنان في هذا الصدد لم تثمر. هناك مسعى أخير يجوز القيام به هو أن الجامعة مزمنة على القيام بعمل ما، فالرجاء أن تساعد هذه الجالية إما بخير بالفلوكلور أو غيره حتى تتمكن من الاشتراك فعلياً بهذا الأمر.

أخيراً، أيها السادة، أعتقد أن هناك مهمة أخرى على وزارة الخارجية هي الاهتمام بالجاليات اللبنانية. ونحن مع الأسف نقول إننا لم نشهد هذا الاهتمام ولم نرى منه أثراً في البلاد التي تجولنا فيها، الجالية اللبنانية في مونتريال بعد حوالي العشرين ألف نسمة وهي جالية رغم مرور أكثر من سبعين سنة على بدءها لا تزال محافظة على طابعها اللبناني «لا اعتبارات تتعلق بكندا». كان لها قنصل فحري، وهذا القنصل اعفي من منصبه ولم يعين قنصل آخر! في الوقت الذي يجمع فيه الجميع على أن هذا القنصل كان الرجل الصالح الذي يقوم بكل ما عهد به إليه وكان يقوم بالتضحيات من جيبه الخاص لخدمة الجالية ولتسهيل المعاملات. وهذا الأمر مع الأسف ترك واهمل كلياً.

هناك أيضاً إذاعة صوت لبنان. فرد بذاته، شخص اسمه جوزف لحود يقوم وحده بإذاعة صوت لبنان، لا أعلم كم ساعة في الأسبوع، ولكنه يقوم بالث وقد لمست الأثر الحي الذي تركته هذه الإذاعة في أوساط المغتربين وهذا الشخص لا يزود حتى بوكالة الأنباء الوطنية. ناهيك عن أنه لا يعطى أية مساعدات، مع أن قضية حيوية كهذه لن تكلف الحكومة شيئاً. إن هذا المذيع يقوم بإذاعة الأخبار ولكنه يحتاج إلى وكالة أنباء وطنية، يحتاج إلى بعض الاسطوانات، يحتاج إلى بعض المساعدات، وهذا ما لا أثر له ورغم النداءات المتكررة لم نلاحظ أن هناك أي مسعى لمساعدة هذه الإذاعة التي من شأنها أن تبقى الرابطة بين اللبنانيين وبين الوطن الأم قائمة.

وأخيراً، هناك صحف. لقد زرت جريدة الهدى وجريدة الشرق الأوسط الكندية، جرائد تصدر باللغة العربية، فلتأخذ هذه الجرائد على الأقل على الصعيد العام، على الصعيد العربي، هذه جرائد مسخرة لنا، فلنزودها بالمعلومات. وهذه الجرائد لا تعطى أية مساعدة، ولا تعطى أي اشتراك، ولا تعطى أية مساهمة. ومن المستغرب جداً أن تتجاهل وزارة الأنباء هذه الصحف، أقول ذلك وربما لم يتيسر لمعالي وزير الأنباء الجديد أن يطلع على هذه الأمور ولكن ما نطالب به

هو أن هذه الصحف وهذا النشاط الاذاعي الاعلامي في دوائر المهجر الاهتمام البالغ والاهتمام الخاص سواء بالنسبة إلى المغتربين أو بالنسبة إلى قضية فلسطين.

لكل هذه الاعتبارات أيها السادة نطلب أن تكون وزارة الخارجية ودوائرها وسفاراتها أكثر ديناميكية في تمثيل هذا البلد خصوصاً في دوائر الاغتراب.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

كما هو معلوم لديكم أن المناقشة بصورة عامة قد اقفلها هذا المجلس وقرر الانتقال إلى البنود فمن عنده اعتراض على البنود ارجو أن يدلي بها.

لذلك ارجو حصر الابحاث في البنود فقط لا غير.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

دولة الرئيس، هذه الملاحظة التي ابداهها دولة الرئيس قد تكون في محلها فيما يتعلق بالوقت، ولكن يا سيدي لا يجب أن تنسى أن هذا الباب الخامس أي وزارة الخارجية والمغتربين هو واجهة لبنان العالمية، هو وجه لبنان، وسأقول لماذا ابتدء بهذه المقدمة، لأننا قد نسير بعجلة في جميع أبواب هذه الميزانية ولكن يجب أن نتوقف وأن نتوقف كثيراً عند هذا الباب الخامس الذي يتعلق بوزارة الخارجية. ومن هذه النقطة، نقطة الانطلاق اقول إن هنالك ملاحظات على بند الدعاية والعلاقات الخارجية ١٠٦٣٢٠٠٠ ليرة.

الرئيس: حضرة الزميل، هذا بحث في البند ستشير عندما نصل اليه.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: دولة الرئيس، أنا اطلب إلغاء وزارة الخارجية كلها لأنه لحد الآن ومنذ أن كانت هذه الوزارة لم

يفعل وزراؤها شيئاً «بيروحووا بيحضروا جلسات ويعملوا حازدور ويبرجعوا» ليخبرنا معالي وزير الخارجية بأي سنة عملوا عمل مريح حتى شكره.

واطلب أن يرسل عوضهم من مكتب الفاكهة المزارعين فعلى الاقل يصدروا كم كيلوا تفاح.

الرئيس: ارجو حضرات النواب المحترمين حصر البحث في بنود الموازنة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمد البرجاوي.

محمد البرجاوي: دولة الرئيس، طالما نحن في الفصل الأول أي الادارة المركزية أود أن أقول كلمة بسيطة عن الادارة المركزية.

معروف أن الادارة المركزية في وزارة الخارجية في لبنان تتألف من عدة مديريات ومن عدة دوائر.

ومن هذه الدوائر الصغيرة دائرة تسمى دائرة الامم المتحدة والمؤتمرات والمعاهدات، يرأسها شخص واحد يعاونه شخص آخر يمران في لبنان عبوراً لمدة سنتين دون اطلاق على ما كانت تقوم به من نشاط أو ما سوف تقوم به.

هذه الدائرة عليها معالجة جميع الامور المتعلقة بالمنظمات الدولية في الامم المتحدة والمنظمات الخاصة مثل الاونسكو وعدة منظمات والمنظمات الدولية للامم المتحدة في اوروبا.

موظفان يعاونهما في الخارج موظفان اخران أحدهما تثق الحكومة اللبنانية به كثيراً، يقضي معظم اوقاته في لبنان وزيراً للخارجية. فيبقى الآخر وحيداً وعليه معالجة جميع الامور الدولية المتعلقة بالمعاهدات والمؤتمرات ونشاط المنظمات الدولية والمنظمات المتخصصة.

لنأخذ مثلاً قضية المعاملات الدولية التي لا يشترك لبنان في وضع أية صيغة من صيغها تأتينا هذه المعاهدات صفحات عديدة إلى المجلس النيابي تحال من عدة دوائر دون أن تطلع هذه الدوائر عليها، مع العلم أنه قد يكون قد اشترك في وضع بنود لهذه المعاهدات اسرايليون أو صهيونيون لمصلحة اسرائيل فلا نطلع على هذه البنود، وحتى الآن لم يصدق لبنان على معاهدة بعد الاطلاع على بنودها أو بعد ابداء بعض التحفظات عليها كما تقوم بعض الدول الأخرى.

هناك تحفظات يجب أن يضعها لبنان على بنود في بعض المعاهدات، هذه البنود قد تعالج قضايا تعالجها قوانين محلية وقد لا تتفق مع هذه القوانين، أي أن القانون إذا عالج قضية معينة وجاء انتماء لبنان إلى معاهدة معينة فإن هذا الانتماء يبقى ويجعل بنود المعاهدة تطغى على القوانين اللبنانية التي تعالج نفس القضية. وهناك امثلة عديدة ولا أريد أن أطيل.

لذلك اتنى على معالي وزير الخارجية ودولة الرئيس أن يعيا هذا الامر ويعطيا دائرة الامم المتحدة والمعاهدات والاتفاقات والمنظمات الدولية عنايتهما ويجعلها بدرجة مديرية عامة أو مديرية على الأقل وأن يجهزها بالجهاز الكافي من اختصاصيين في القانون وفي الاقتصاد وفي الشؤون الأخرى.

دولة الرئيس، في الدعاية. هذه الدعاية مفقودة في الخارج ولولا وجود بعض المؤسسات الدينية ولولا وجود بعض شركات الطيران وخاصة طيران الشرق الاوسط لانعدمت هذه الدعاية إذ إن جميع الاموال تنفق في جيوب بعض القائمين على هذه البعثات في الخارج واعطي مثلاً، أن هناك بعض حفلات بريدج أو «بوكر» تقام في بعض السفارات وتسجل نفقاتها على بنود الدعاية وعلى بنود التمثيل!

واعطي مثلاً آخر عن الممثلين انفسهم في الخارج، في حفلة رسمية للسفارة اللبنانية.

- اصوات من النواب تقول: بلاها، بلاها -

ونزولاً عند رغبة النواب نكتفي بما قلت .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ رئيس اللجنة الخارجية

امين الحافظ :

دولة الرئيس، أريد أن اطمئن حضرات الزملاء بأننا سوف نخصص جلسة للشؤون الخارجية تتناول جميع هذه المواضيع المتعلقة بالشؤون الداخلية للشؤون الخارجية .

ولذلك فإني ادعو جميع الزملاء إلى حضور هذه اللجنة وادعوهم الآن إلى الانصراف إلى تصديق بنود القوانين الواردة في الموازنة بنداً بنداً .

الرئيس :

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء : حضرات النواب المحترمين،

لقد استمعنا إلى ملاحظاتكم القيمة والتي نرجو أن نوفق إلى معالجتها على ضوء الامكانيات المتوفرة لدينا . ولكن لا بد لي هنا من القول بأن لبنان يتمتع بمركز دولي محترم وأنه على الرغم من ضآلة امكانياتنا وعلى الرغم من صغر بلدنا فإننا نقوم بتمثيل دورنا على الوجه الذي يشرف هذا البلد، ولذلك لا يصح أن نغمر من حقوق أولئك الذين يقومون بواجبهم على القدر الذي تسمح به إمكانياتهم، لأننا إذا ما راجعنا الموازنة ونحن عند توزيع الاموال على الوزارات والادارات المختلفة نجد بأننا نحتاج إلى الكثير والمزيد منها إذا ما اردنا بالفعل أن نتوصل إلى ما نصبو إليه جميعاً، ولكن الاعتراف بالواقع ليس بعيب . نحن امكانياتنا محدودة ونرجو أن تزداد مع الوقت ولكن هذا لا يمنعني من القول بأنه قد يحصل في بعض الاوساط تقصير وقد يكون من الممكن تحسين الانتاج في الخارج عما هو عليه الآن، ونحن سنقوم بكل الدراسات اللازمة وبالتعاون معكم عند الاقتضاء من أجل ادخال كل ما يجب ادخاله على اوضاعنا من ناحية تمثيلنا الخارجي لكي نزيد في امكانياته من أجل خدمة لبنان .

ونحن ندرك بأن الأهم أيضاً هو النواحي الاقتصادية بصورة عامة مما يجب علينا أن نعني بها سواء في المركز أو عن طريق المركز وحث سفاراتنا في الخارج على مضاعفة الجهود لكي نستطيع عن طريق ذلك أن توفر الاجواء والاسواق التي نستطيع أن نصرف فيها انتاجنا على اوسع مدى .

ولقد ذكر حضرة النائب الاستاذ مغيبب العراق . ونحن ندرك أهمية الاسواق العربية بصورة عامة لأن ما يزيد عن ٨٥٪ من تصريف انتاجنا إنما اسواقه البلاد العربية .

وعلى هذا الاساس فإننا قد الفنا وفداً برئاسة معالي وزير الاقتصاد سيقوم في الأيام المقبلة بزيارة العراق الشقيق وإذا اقتضى الامر إلى غيره من الدول العربية كما الفنا وفداً آخر من رجال

الاعمال إلى جانب بعض الموظفين الرسميين للقيام بجولة في الدول التي تربطنا بها معاهدات تجارية، كل ذلك تجاوباً مع مصلحة هذا البلد ومع رغبتكم الكريمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، بعد أن جال دولة الرئيس في دنيا العرب وجال غيره في دنيا الغرب، نرجو أن نقول كلمتنا أيضاً في دنيا الشرق.

هناك دول عديدة شرقية لو تمكنا من أن نأخذ المبادرة في تبادل التمثيل القنصلي أو الدبلوماسي معها على غرار ما فعلت فرنسا وانكلترا، ولو امكنا أن نتبادل معها هذا التمثيل لتمكنا من أن نصرف لها انتاجنا سواء الحمضيات أم التبغ أم التفاح. الخ. الخ. فالصين الشعبية على استعداد، والمانيا الديمقراطية الشعبية على استعداد، ولدي اثبات رسمي بأن الصين الشعبية على استعداد لاستيراد كامل محصولنا من التبغ، والمانيا الشرقية ابدت نية طيبة عندما طلبنا منها استيراد تفاحنا فأتت وفد منها واستورد ما استورد، وهناك دول عديدة شرقية لو امكنا أن نتعاون معها على صعيد الاقتصاد اللبناني والمصلحة الاقتصادية اللبنانية لتمكنا حينئذ من تصريف انتاجنا وادخلنا على خزينتنا المال الوفير لكي نصرفه بالتالي على الشعب وفي المشاريع واعمال عمرانية.

الرئيس: الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

إن الاعتمادات الواردة في هذه الوزارة غير كافية لأداء المهمات الملقاة على عاتقها على الوجه الاكمل. خاصة أن خمس عشرة بعثة من اصل ٦٠ بعثة في الخارج ليس لديها الجهاز الكافي للقيام باعمال التسجيل وخلافه.

الفصل الأول - الادارة المركزية

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٦٢٥,٤٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. الخ.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، في سنة ١٩٦٦ كانت قيمة هذا البند خمسة ملايين فقفر الآن إلى العشرة ملايين، أي بزيادة أربعة ملايين وسبعمائة ألف فهل يمكن أن أسأل ما هو سبب زيادة هذا البند؟ والشيء الذي استغربه هو أن في صفحة الايضاحات مثلاً مبلغ عشرين ألف ليرة، في الصفحة ست واربعين يفصلون كيف توزع العشرون ألف ليرة مثلاً، منح دراسية لليمن خمسة آلاف ومنح دراسية لقبرص خمسة عشر ألفاً.

القيمة عشرون ألف ليرة ويزعجون انفسهم بالتفسير كيف تنفق ولكن عندما تكون القيمة ١٠ ملايين ليرة فلا يوجد أي شرح .

لذلك اطلب من معالي وزير المالية شرح سبب زيادة الاربعة ملايين ليرة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية .

رينه معوض : دولة الرئيس ،

هذه الزيادة هي فقط على الفقرة ٣ من البند السادس وتعني المساهمات والاشتراكات الدولية فالاشتراكات كانت ٥٢١٧٧٠٠ أصبحت ٩,٧٠٨٠٠٠ . وهذه قيمة اشتراكات وهي معروفة لأنها زادت بسبب اشتراكات دولية .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء : إنني أريد أن اشرح لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون إده بأن هذه الاموال إنما زيدت نتيجة الاعباء المترتبة بسبب مؤتمرات القمة التي شارك بها لبنان والتي وافق مجلسكم الكريم على مقرراتها والتي تطلبت بعض الالتزامات المالية .

وإن هذه الاعتمادات إذ تدفع للجامعة العربية إنما توزع من ناحية أخرى بحيث يستفيد منها لبنان أيضاً بالانفاق على المشاريع التي تسهم سواء من الناحية الدفاعية أو من الناحية المائية بتحويل الروافد بما يؤدي إلى مصلحة عليا مشتركة . وهذا فيه من الفائدة ما فيه بحيث يبرر هذه الزيادة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزيز .

نهاد بوزيز : دولة الرئيس ، انطلاقاً من البند السادس ، الدعاية والعلاقة الخارجية ، اتمنى على وزير الخارجية أولاً ، أن يخصص شيئاً من الدعاية لعلاقاتنا مع البلاد الافريقية لأنني لمست في المؤتمرات وفي العلاقات سواء أكانت على الصعيد الشخصي أم على الصعيد الرسمي . إن البلاد الافريقية لأسباب بقيت مجهولة منا ولحكمة بعيدة عن فهمنا العادي ، في الوقت الذي كنا نعتبر ونعتقد أن علاقاتنا مع افريقيا يجب أن تكون على غير الوضع الذي نحن فيه وخصوصاً أن جالياتنا هي في كل انحاء افريقيا ولا أعلم لماذا تميل غالباً افريقيا لجهة اسرائيل في أكثر من موضوع وفي أكثر من مؤتمر .

ثانياً ، أن يخصص شيء من هذه الدعاية إلى اللغة العربية ، وأقول لك يا معالي الوزير إن الجيل الذي بلغ ما فوق الخمسين أو الستين وكان يعرف اللغة العربية ويتكلم هذه اللغة وكانت هذه اللغة الصلة الوحيدة بين البلد المغترب والبلد الأم ، هؤلاء بعد عشر سنوات لن يبقوا في هذه

الحياة وسيصبحون في ذمة الله، وأما الجيل الصاعد والجيل الناشئ لا يتكلم اللغة العربية! فما هي الصلة التي ستربطه غداً في بلده لبنان البلد الأم؟ تلك هي اعتبارات قد نبهنا إليها القناصل والسفراء والكهنة والمغتربين والمشايع الذين قابلناهم اثناء رحلاتنا في تلك البلاد النائية.

اقمنا المعارض، وهنا أريد أن أتوقف قليلاً: في معرض نيويورك، نقلنا اجمل الحجاره، الحجاره التي لا تخصنا نحن بل تخص التاريخ، الحجاره التي نقلناها من صيدا وصور إلى نيويورك وبيننا من تلك الحجاره معرضاً لم يؤمه أحد ولم يتعرف إليه أحد، وقد كان لي الحظ وقتئذ أن اراه مقتلاً بعد شهرين أو ثلاثة اشهر.

تلك الحجاره التي تؤلف التراث اللبناني هي حجاره حيرام، هي حجاره ملكارت، هي حجاره قدموس!

تلك الحجاره يجب أن تعاد إلى لبنان لأنها هي من هذا التراث اللبناني القديم، هي من تراث فينيقية التي من اجلها انشأت تلك الوزارة العظيمة التي هي وزارة الدعاية ووزارة السياحه.

وإلى معالي وزير السياحه المهتم كل الاهتمام بهذا الموضوع تلفت نظره إلى ضرورة اعاده تلك الحجاره التي كلفتنا عشرات الالاف ومئات الالاف، أن نعود إلى هذا الوطن الأم وأنها بحاجة إليها أكثر من غيرها وإن كانت هذه الحجاره صماء لا تتكلم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد: دولة الرئيس، هذا البند السادس للدعاية، لا شك أن الحكومة تقوم بدعاية في البلاد العربية ولكن اتساءل ما هو أثر هذه الدعاية في البلاد الاوروية لاقتصادنا؟ للاقتصاد اللبناني، اللهم الا في بعض الدول الشرقية، سفراؤنا يحاولون اقناع الدول بأخذ المزيد من التفاح على حساب الليمون بشكل أن يخفضوا من صادراتنا لليمون على حساب صادرات التفاح وهذا حصل.

لذلك اتساءل: لماذا لا تكون دعاية للدول الغربية التي تصدر لنا بمئات ملايين الليرات وكان قد طالب النواب في السنة الماضية وهذه السنة بضرورة الأخذ بمبدأ أن تستورد هذه الدول قسماً من مدفوعاتنا بضاعة من تفاحنا وليموننا.

مع أنني أرى أن لنا ملحقين سياسيين وتجاريين وكل ما يجب أن يكون في السفارات فلماذا لا يسعون لايجاد صفقات واتفاقيات مع الدول الغربية بأن تستورد هذه الدول على الاقل ربع الثمن الذي ندفعه لهم على شكل حمضيات وتفاح وانتاج لبناني؟

وطالبنا كثيراً وطالب النواب وللآن لم نر أن دولة غربية واحدة استوردت منا كيلو تفاح واحد.

لذلك ألفت نظر الحكومة المحترمة لكي تلفت نظر الدول الغربية إلى هذه الناحية، واطن أن هذا مهم ويهم جميع اللبنانيين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، لاياام قصيرة كنت بزيارة في غانا بناء على دعوة من الجالية اللبنانية. فوجدت تلك الجالية أرزة خالدة للبنان، ولكن لبنان الرسمي لا يعطيها ما تستحقه مما لها عليه كما له عليها. لم يكن هناك عدل بالنسبة بين الحقوق والموجبات.

لو نظرنا عمل الخارجية مع البرازيل ومع الارجنتين ومع اميركا اللاتينية والولايات المتحدة لوجدنا أن وزارة الخارجية تمد اليد إلى من لم يبقوا لبنانيين، فتمدهم بالمساعدات، وإذا كان هناك روابط تشد اللبنانيين الذين مضى على اغترابهم ما ينيف على السبعين سنة لأن هناك في القرى النائية من جبال لبنان ما تزال قطع من الارض مسجلة على اسمهم، هذا هو الذكر الباقي عند اللبنانيين في المغتربات اللاتينية والشمالية. فتسهل لهم الحكومة الجليلية وتدفع لهم نصف المعروف من اجرة تنقلات وطائرات، عدا الولايم التي تقوم بها دائرة السياحة ولماذا؟ لتسمح لهم أن لا يبقى لهم أثر يربط بين لبنان المقيم ولبنان المغترب فيسعون أملاكهم هاهنا ولا يتركون هنا الا أثر الخلافات بينهم وبين من تربطهم بهم صلة القربى والمودة والجيرة.

إنما في البلاد الافريقية، هناك قبضة من اللبنانيين ساعدوا في الدخل القومي وكانوا عمادا للدخل القومي ولولا سرية المصارف لكان بإمكاننا أن نعلم ما لهؤلاء المغتربين من يد قوية في رفع الاقتصاد اللبناني.

ولكن ما كان جزاء هؤلاء سوى أن هناك ممثل للدولة ممثل للخارجية.

نحن في حرب مستمرة مع اسرائيل. إنما حرب اذاعي فقط وليس بحرب عملي. لو كان هناك في غانا مثلاً حيث قمت بالزيارة، لو كانت السفارة متممة باعضائها لكانت ترد على لبنان وعلى الدول اللبنانية اضعاف الاضعاف مما تصرف المالية أو وزارة الخارجية على البعثة.

وإذا ما غاب عن ذهنكم أيها السادة أن الهجرة إلى افريقيا لم تبق هجرة فردية بل اصبح يتوجب على الدولة أن تكون هي بهجرتها إلى افريقيا لأن العمل الفردي الذي قام به المواطن اللبناني وبكده وجدته ونشاطه استحصل ما استحصل من ثروة، أشاد هنا البنايات الشاهقة واستملك المساحات الواسعة وكان له اليد الطولى في رفع سعر الاراضي، ما الفضل بذلك للجيران! الفضل بذلك إلى اللبناني المقيم في افريقيا. هذا هو الامل الوحيد لكي يبقى لبنان المغترب ويعود إلى لبنان المقيم.

إنما المطلوب من دولة الرئيس ومن وزارة الخارجية أن يكون هناك بعثة اقتصادية وملحق اقتصادي وملحق تجاري وملحق صحافي يؤمنون الاتصال مع الحكومة المحلية عوض أن تكون الاتصالات على صعيد فردي وعندئذ يكون التبادل بين الدولة الغانية وبين الدولة اللبنانية ويكون المغترب له مقامه وله من يهتم به.

فإنني اطلب واطلب بالحاح واطن حضرات الزملاء جميعاً يوافقونني على هذا الطلب: أن تكون السفارة في غانا على مستوى المسؤوليات التي يطلبها المواطنون المقيمون في غانا والذين أصبحت ثرواتهم كلها في لبنان. وإني آسف أن انقل اليكم عندما صارت الازمة في غانا وامتنع الاستيراد، جميع سفراء الدول العربية كانوا يتناولون مأكولات من دولة عدوة!

فلو كان عندنا ملحق اقتصادي وملحق تجاري نتبادل وياهم ونؤمن لسوقنا التجاري الباب الواسع كما يتمناه الغانيون لكننا محقنا اسرائيل في مهدها حيث عششت وامنت المساعدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان بك عزيز

جان عزيز: دولة الرئيس،

أراني مضطراً إلى التعليق على الكلمة التي أدلى بها الزميل الأب الدويهي. نحن معه عندما يطالب الحكومة بتشديد الروابط بيننا وبين المغتربين في غانا وفي جميع القارة السوداء، ولكن أن يذهب الأب المحترم إلى القول بأن المغتربين في القارة الاميركية اصبحوا غير لبنانيين، فإنني اعتقد أن في القول شططاً. وحسناً فعل عندما نفى ما قاله.

أنا شخصياً اضطررت لاسباب قاهرة أن أذهب إلى اميركا والمكسيك وقد لمست عند المغتربين الذين اتصلت بهم بحكم وجودي، لمست عندهم عاطفة لبنانية جياشة حتى عند ابناء الجيل الثاني والثالث، وهذا لا يمنع بأن تعتمد الحكومة بواسطة سفرائنا في تلك الاصقاع إلى الدعاية للبنان وللمنتجات اللبنانية وللتقاليد اللبنانية واللغة، كل ذلك نطالب به الحكومة باستمرار واننا على يقين بأنها ستفعل إن شاء الله.

ولكن لا يجوز أن ينقل على ألسنة ممثلي الامة اقوال فيها شيء من هذا القبيل.

فلبنان المغترب تحت كل كوكب وسماء هو لبناننا ونحن له وهو لنا.

الرئيس: البند ٦ - كما تلوته عليكم من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، في هذا البند ٤٠٠٠٠٠ ليرة لسفارة برازيليا وحسناً فعلت الحكومة لأن هناك هبة من الحكومة البرازيلية لجميع السفارات، قطعة ارض شرط أن تبني بمدة معينة على أن تباشر الدولة بالبناء خلال مدة معينة والاربعون ألف ليرة الباقية هي لتصوين دار السفارة في كاركاس.

نحن مع انشاء بعثات للخارج على اوسع مدى وكنا تمنينا ذلك في العام الماضي على معالي الوزير واليوم نرجو من معاليه اثناء مناقشة الموازنة المقبلة أن يهتم الاهتمام الكلي بهذا البند لأنه لا يمكن أن تبقى على الحالة التي نحن فيها في بعض السفارات حتى بواشنطن على ما أعلم كان في الماضي مكتب السفارة اللبنانية ضمن فندق وكانت ترسل الحقيبة الدبلوماسية مع المكاتب التي ترسل إلى الفندق.

فاعتقد أن هذه القضية قد انتهت كما وارجو من معالي الوزير أن يهتم بتعزيز هذا البند، لأن فيه توفيراً للخزينة اللبنانية بتوفير الاجارات الضخمة التي تدفعها الدولة للبعثات ولا يجوز أن تبقى بعض البعثات بهذه الحالة السيئة التي هي فيها.

بقي قضية، وارجو من دولة الرئيس أن يختار أحد حلين: وهي مساهمة الحكومة في نفقات بيت الطلبة اللبنانيين في القاهرة.

كان هذا المجلس قد صدق على هذه المساهمة بأواخر سنة ١٩٦٦ وقد سقط الاعتماد بانتهاء السنة فله احد حلين إما أن نتقدم بمشروع قانون معجل مكرر باستثناء من احكام القانون المحاسبة لكي يمكن تدويره أو بادخال هذا المبلغ على البند ٢٢، لأن هذا هو قانون مصدق من المجلس وألفت نظر دولة الرئيس إلى هذه الناحية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء،

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، سأجيب بسرعة على جميع الملاحظات التي استمعنا اليها.

أولاً، فيما يتعلق بالمغتربين بصورة عامة وهم في نظرنا جميعاً موضع الاحترام والمحبة والرعاية لأنهم لبنانيون وهذه الصفة إنما يحتلون من قلبنا جميعاً المركز الذي هم أهل هل ونحن في ذلك متفقون.

أما بالنسبة للقارة الافريقية، فنحن مع حضرة الاب المحترم بضرورة مضاعفة اهتمامنا وجهودنا في رعاية مغتربينا هناك وتقوية الاواصر بيننا وبينهم واتخاذ جميع الاجراءات التي تسهل عليهم امورهم ومصالحهم وتجعل لبنان بالتالي يفيد مباشرة من هذه الجهود ومن هذه القوى الخيرة الفاعلة.

ونحن منذ بضعة سنوات وضعنا سياسة وبرنامجاً على ضوء هذه الغاية النبيلة الوطنية يهدف إلى مد المساعدة عن طريق تعليم اللغة العربية وعن طريق ارسال معلمين وعن طريق تخصيص مساعدات إلى المدارس الخاصة التي تقوم بهذا الواجب نحو ابناء المغتربين، كما أننا دأبنا منذ سنوات أيضاً على توسيع تمثيلنا، فقد أنشأنا في كل دولة افريقية مستقلة سفارة وتمثيلاً لنا فيها ونحن لم نغفل الناحية الاقتصادية والتجارية إذ اقمنا أيضاً تمثيلاً تجارياً يقوم بواجباته أحد خيرة

شبابنا وأنا اعترف بأن هذا كله لا يكفي ولا يفي بالحاجة المطلوبة لذلك فإننا نأمل أن نوفق إلى المزيد مما هو مطلوب. انتقل بعد ذلك إلى النواحي التي أثارها حضرة النائب الاستاذ معروف سعد لاقول: إننا فيما يتعلق بعلاقتنا من الناحية الاقتصادية خاصة مع البلاد الشرقية، فكلكم يعلم بأن للبنان مع هذه الدول أو أكثرها اتفاقات تقوم على مبدأ الكليرنك، ونحن نسهر على تنفيذ هذه الاتفاقيات، ولقد استدعينا في المدة الأخيرة الممثلين التجاريين لهذه الدول وسفراءهم ولفتنا نظرهم وطلبنا اليهم أن يعملوا على زيادة الاستيراد من لبنان ضمن الاصول والشروط المتفق عليها كما أنه في نية الحكومة بعد التجربة التي مررنا بها وعلى ضوءها سنقوم بفتح مفاوضات مع هذه الدول لادخال التعديلات التي تتطلبها مصلحة لبنان، ونحن نرجو لما لمسنا من حسن استعداد عندهم أن نوفق إلى تحقيق رغبتكم في هذا الموضوع.

ولا أريد أن افاضل أو أن اوازن بين التفاح والليمون لاقول: باننا تجاه المصلحة اللبنانية لا نفرق ومع ذلك فإن في هذه الاتفاقيات نصوصاً صريحة واضحة وكميات منصوص عنها أيضاً بالارقام بالنسبة لكل انتاج سواء من ناحية الدخان أو الحمضيات أو التفاح أو الزيت أو إلى ما هنالك من انتاج لبناني.

انتقل بعد ذلك إلى وضعنا وعلاقتنا التجارية مع الدول الغربية لأبين لكم بعض الصعوبات التي نلقاها في هذا الميدان.

ذلك لانكم تعلمون بأن هناك السوق الأوروبية المشتركة وهناك الانتاج الزراعي المشابه لانتاجنا في كثير من هذه الدول، وهناك أيضاً بعض الغلاء في فاكهتنا وانتاجنا الزراعي مما كان دائماً الحجة التي يتذرع بها البعض على ضعفها من حجة، ونحن لا يمكن أن نسلم بها ابداً لأن غلاء الانتاج لا يبرر ذلك التفاوت الكبير في ميزاتنا التجاري مع هذه الدول. لذلك فنحن نقوم أيضاً بالمساعي مع هذه الدول لنقول لها بأن عليها باسم الروابط المصلحية التي تربطنا لأننا عندما نتكلم بلغة الارقام فإن هذه اللغة تفرض الاحترام والمراعاة المتبادلين بالنسبة لمصلحة جميع الاطراف.

وأما الحجة التي يتذرعون بها أيضاً وهي أن انظمتهم التي تقوم في كثير من الاحيان على مبدأ الحرية فنجعلهم عاجزين عن الفرض وعن وضع الترتيبات التي بموجبها يتمكنون من تنفيذ ما نرغب به، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحكومة اللبنانية ستبذل قصاري جهدها من أجل تأمين الاسواق الخارجية لانتاجنا اللبناني. ونرجو أن نوفق إلى ذلك بأسرع وقت.

أما فيما يتعلق ببناء دور لسفاراتنا في الخارج فإن الدولة اللبنانية قد وضعت برنامجاً على ضوء الاعتمادات المتوفرة وهي تقوم بتنفيذ ذلك سنوياً عن طريق بناء دور لسفاراتنا في الدول التي

نشعر بأن الحاجة والمصلحة تقتضي بتقديم البناء فيها على سواها. ومع ذلك فإن وزارة الخارجية تهتم بهذه الناحية.

أما فيما يتعلق بالخمسمائة ألف ليرة فإننا نرجو أن ندخل نصاً في قانون الموازنة يجيز للحكومة التدوير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، هذه الموازنة وضعت قبل مجيء معالي الوزير الحكيم إلى الحكم.

إنني مع وضع ٤٠٠ ألف ليرة لبناء دار السفارة في برازيليا فهناك ٤٠٠ ألف مغترب يجب أن يكون لهم سفارة تليق بهم ولكن، ما هي الـ ٤٠٠ ألف ليرة وما قيمتها وماذا يمكن أن تفعل بهذا المبلغ.

أريد أن ألفت نظر معالي الوزير إلى أن الدولة اللبنانية تملك بناية في نيويورك يوجد بها قنصلية، ولكن عندما ذهبنا إلى هذه القنصلية وجدنا شيئاً معيباً بكل معنى الكلمة.

أنا اقترح واطلب من معالي الوزير أن يوافقني على حسم مئة ألف ليرة من هذا المبلغ لتحسين اوضاع قنصليتنا في نيويورك من أجل المصلحة السياحية ولكي تليق بلبنان. فالأثاث في هذه القنصلية عتيق ولا يوجد فيها آلات لتكييف الهواء. فلنعدّل على الأقل بنداً واحداً من هذه الموازنة كي لا نصبح شهود زور واطلب مئة ألف ليرة من اصل الـ ٤٠٠ ألف ليرة لتحسين موجودات قنصليتنا في نيويورك واطلب موافقة الحكومة على هذا الطلب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، نحن مع الاستاذ ريمون اده بتحسين قنصليتنا في نيويورك ولكن شرط أن لا تكون على حساب البناء في البرازيل، لأن الحكومة مضطرة ضمن مهلة أن تبني هذه السفارة والا تذهب منا هذه الارض وهذه الارض هبة من الحكومة البرازيلية.

فاطلب من الحكومة مع الاستاذ ريمون بتحسين سفارة النيويورك ولكن ليس على حساب البرازيل.

الرئيس: البند ٢٢ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

ميشال فرحات: دولة الرئيس، من حسن الحظ أن يستلم مهام وزارة الداخلية قاض كبير سلخ من العمر اربعين سنة في خدمة القضاء والمتقاضين وإننا نعلق الآمال الكبار على وجود قاضي القضاة فالوزارة الداخلية تأمينا لتطبيق القانون وفرض سيادته وبقدر ما نعلق آمالاً تكون الحية مريرة فيما لو لم يطبق القانون. وهناك ملفات في الادراج تنام بانتظار تطبيق القانون.

ونطالب معالي الوزير بهذا التطبيق.

ثم ألفت نظر معالي وزير الداخلية إلى قضية السجون لأنها واردة في هذه الموازنة. سبق لنا وطلبنا في السنة الماضية باصلاح اوضاع السجناء الصحية واصلاح هذه السجون وتمنينا على الحكومة في حينه أن تعمل على استئجار بناء كبير وهي لا تبخل في استئجار الدور تأمينا لمكاتب دوائر الدولة. تستأجر بناء كبيراً حتى تتوفر الشروط الصحية والاخلاقية المفروضة فيه. فالسجن بالاساس «اصلاحية» وقد تحول مع الاسف بالنسبة لهذا الازدحام لهذه الابنية الضيقة إلى وضع يسيء إلى الصحة العامة وإلى الآداب.

لذلك، نكرر ونتمنى على الحكومة أن تعمل على تأمين هذه الشروط الصحية.

واخيراً أود أن الفت نظر معالي الوزير إلى اوضاع القرى اللبنانية في المناطق العالية وفي الجرد المعزولة بسبب تساقط الثلوج، وقد سمعنا الاذاعة اللبنانية بالامس واليوم تشني على همة المحافظ الذي تفقد بعض القرى بواسطة طائرة «الهليكوبتر» وهذا عمل يشكر عليه، وإنما فاته أن يزور قرى متنية عالية وهي محرومة من النور ومن الوقود ومن الغذائية، وانني اسميها وهي: قرى ترشيش وكفر سلوان، وجوار الحور، حيث لا تلفون ولا وقود ولا مواد غذائية ولا طبيب، آملين أن يصار إلى معاملة هذه القرى الثلاث المعزولة تماماً منذ عدة أيام المعاملة ذاتها التي عوملت بها باقي القرى، واننا بانتظار هذا التدبير على قدر كي تصلح الطريق ويؤمنوا الناس اتصالهم بالخارج.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، إني اثني على ما قاله الزميل فرحات بخصوص وجود قاضي القضاة على رأس وزارة الداخلية.

إن هذا الامر يفرح القلب وأننا من هنا نتوجه إليه لكي يصون العدالة ضمن نطاق وزارته، ومن أجل ذلك الفت نظره مسبقاً إلى أن هناك قضية هامة سنصل إليها ولربما يحصل من ورائها ما لم يكن بالحسبان ولا نقره، وهو أن هناك املاكاً يملكها اهالي تنورين واهالي العاقورة وهذه الاملاك مثبتة بمضابط واحكام ومعالم معروفة باسماء المحلات. فالاحكام التي صدرت كانت لمصلحة الفريق الذي اتكلم عنه وبعد أن تصدر الاحكام لن يبقى هناك خلاف. هذا حسب ما نعرفه

وحسب ما يقره العقل والمنطق والقانون . واخيراً اوفدت الحكومة لجنة مساحة لكي تسمح هذه الاملاك على اسم تنورين كما أنها اوفدت لجنة مساحة لكي تسمح اراضي العاقورة باسم العاقورة . ولسوء الحظ خرج على الموظفين بعض الاشخاص مدججين بالسلاح واطلقوا النار على الموظفين وحجزوهم واخذوا ما بيدهم من مستندات قانونية وخرائط رسمية واشياء خاصة . وراجعنا الحكومة وقلنا لها إن هذا العمل لا يصح أن يبقى سائراً على هذا الشكل لأن هناك .

الرئيس : حضرة الزميل ، متى كان هذا الحادث؟

جان حرب : يا سيدي ، ستصل إليه غداً عندما يذوب الثلج وأريد أن أسبق الحادث حتى لا تقولوا ما حكينا فيها .

سيدي ، كان من اعمال الحكومة عوضاً عن أن تضع حداً للمعتدين وتوفد القوى لحفظ الأمن واجراء المساحة لما يقتضيه القانون والعدل وما تقتضيه الاحكام ، اوقفت المساحة وشكلت لجنة ادارية من كبار الموظفين من مدنيين وعسكريين لكي يفصلوا في هذه القضية .

أين هو هذا الفاصل ؟ وما هو الفاصل

الذي يريدون أن يفصلوه ؟ وهناك احكام يا سادة ، إني أقول هذا لكي تنبهوا إلى ما يكون من نتائج هذه الاعمال ، وتقول الحكومة إن الاهالي في شذوذ ! فالحكومة تدفعهم إلى هذا الشذوذ ؟! سيدي ، ارجوكم ، وكرر الرجاء في هذه القضية ، يجب أن تأخذوها بعين الاعتبار ، بعين الجدية والاهتمام فقد يحدث لا شك ، واطلب من الله أن لا يكون ذلك ، حوادث نحن وانتم بغنى عنها .

هذا وأوجه الكلام اليك يا معالي الوزير لما نعرف عنك من مقدرة وتفهم للقانون وجرأة في العمل .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبدالله الغطيمي .

عبد الله الغطيمي : دولة الرئيس ، أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً تحسين وضع رجال الدرك المادي . هؤلاء الرجال ، بالفعل يقاسون ويعانون من جراء وظيفتهم ما يعانون ، حتى أن الاحداث قد تضطربهم إلى العمل ليلاً ونهاراً واحياناً ظروف الامن تستوجب على الدولة اجراء تنقلات بينهم بشكل متتال ومستمر . فإن الجهود التي يبذلونها في سبيل المحافظة على الامن اللبناني لا يمكن أن تكافأ اطلاقاً بمثل هذه الرواتب الزهيدة التي يتقاضونها والتي تدفعهم احياناً واحياناً كثيرة إلى قبول الرشوة من المواطنين في سبيل اعالة عائلاتهم وفي سبيل تأمين بعض المتطلبات الحياتية التي تفرضها هذه الحياة . لذلك أن تحسين الوضع المادي لرجال الدرك هو من الامور المهمة جداً

والمتوجة جداً لكي يتمكن هؤلاء الرجال من القيام بعملهم على الوجه الاكمل والامثل من أجل أمن لبنان ومن اجل الراحة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج القدور.

بهيج القدور:

دولة الرئيس، بقعة في عكار لبنانية النشأة والتبعية يعيش عليها رهط من الناس منذ أكثر من مئتي سنة، يؤدون للخزينة ما عليهم من واجبات، وتقوم الدولة عن احسن ما يمكن من عناية ورعاية اجتماعية واقتصادية لهذه المنطقة ولكنها تضمن عليهم بالاعتراف بلبنانيتهم.

أية قيمة للمدرسة تنشأ في تلك الاصقاع إذا كان الطالب الذي تقبله هذه المدرسة بعد انتهاء ستين أو ثلاث لا يمكن أن ينتسب إلى مدرسة ثانية ولا يمكن أن ينخرط في جنسية أو أن يسافر أو أن يمارس حقوقه اللبنانية؟

إنها هذه البقعة القرية منا، البعيدة باعتبارها لبنانية «منطقة وادي خالد». إنني ألفت نظر الدولة والحكومة إلى وجوب العمل الجدي في سبيل تأمين لبنانية هؤلاء القوم جزاء على اقامتهم الطويلة ونسبهم للبنان وحفاظاً على شعورهم بأنهم مسؤولون تجاه هذه الواجبات التي يعطونها إذ لا يجوز أن نطلب من هؤلاء تمسكاً بلبنانيتهم ورعاية للقوانين المرعية الاجراء ونحن لا نعترف بأنهم اخوان لنا.

سيدي معالي الوزير، أمل من ضميرك الحي أن تعير هذه النقطة ما تستحقه من اهتمام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

ألبير مخير:

دولة الرئيس، إنني اغتنم فرصة وجود معالي وزير الداخلية الاستاذ بدري المعوشي في وزارته الداخلية بالذات حتى اطلب اليه اثناء مناقشة موازنة وزارة الداخلية، وهو العليم بالقوانين والتشريع وتطبيق القوانين، إذ نحن في هذا المجلس كنواب نتألم كثيراً من تشابك الصلاحيات بين القائمين والمحافظين ووزارة الداخلية.

أقول: اطلب من معالي وزير الداخلية أن يتقدم من هذا المجلس بتعديل لهذه القوانين تعيد السلطة لوزير الداخلية، فهناك عن المحافظين والقائمين من ناحية القانون نوع من الاقطاع لا يجوز أن يبقى بعد اليوم،

وهناك صلاحيات للقائمين يعمل ما يشاء وهناك صلاحيات للمحافظ يعمل ما يشاء، وقد قرأت وقرأت منذ أكثر من عشرين يوماً أن اجتمع المحافظون وقرروا كذا.. كذا.. كذا.. أن يطالبوا بصلاحيات كذا.. كذا.. أنا اعجب أن اعضاء هذا المجلس عندما يجتمعون في لجانهم وخاصة في لجنة الادارة والعدلية يقولون «نتمنى على الحكومة» وإذا بالمحافظين يشترعون أمراً فيا معالي الوزير أطلب اليك بالراح أن تعيد الصلاحيات لوزير الداخلية!

وأن يبقى بالنسبة للبنان وهو لا يتجاوز بلدية نصف باريس أو بلدية نصف لندن، أن تبقى هذه الصلاحيات محصورة بوزير الداخلية لا بسواه.

أقول هذا، وان شكاوى الاهلين من تقسيم السلطة متعددة، فقسم منها للقائم مقام وقسم للمحافظ وقسم للتفتيش، وأنا ارجو من دولة رئيس الحكومة أن يقول لي بالنسبة للمواطن إلى أين سيتجه المواطن؟ أنا أقول: في بلد كلبنان، صغير الحجم كثير القيم كبيرها، يجب أن تبقى السلطة في يد الوزير ايأ كان هذا الوزير. وهنا بنوع خاص في وزارة الداخلية واعتبر إذا تقدم معالي الوزير بهذا قانون، اعتقد أن مشاكل الناس وحتى مشاكل النواب هنا في هذا المجلس تخف عما هي ٩٠٪.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: دولة الرئيس، الموضوع الذي بحثه الاستاذ بهيج قدور، اتقدم من معالي الوزير بالقول ما يأتي: هذه البقعة من الارض من عهد الافرنسيين عندما وضعت حدود لبنان بين لبنان وسوريا طوقت على الشكل الآتي: وانت ذاهب إلى هناك تمر في طريق في سوريا ثم تدخل في طريق آخر بانحرافات واعوجاج إلى أن تأتي إلى هذه الارض التي يسكنها الفلاحون.

هؤلاء بشر وناس يعيشون في القرن العشرين. لوجاء اجنبي وقال لهم: من انت؟ أية حكومة تتبع؟

يقول: الحكومة اللبنانية، الدوريات الدرك، الضرائب، الزراعة، الجميع، ولكن هل أنت لبناني؟ كلا. لا يحمل تذكرة هوية. هل أنت سوري؟ كلا. من أنت؟

أنا انسان يعيش في هذه البقعة من الارض من لبنان لا يحمل فيها شيء. يريد السفر إلى الخارج، لا يمكن، وحتى يخرّب كبقية الناس في طلب الرزق لا يمكن! لأنه لا يحمل تذكرة هوية. هذا الفريق من الناس من زمن بعيد اهملوا.

سيدي معالي الوزير، ستشاهدون امراً ربما يعرفه الزميل ولكنه لم يشأ أن يذكره وهو أننا سندخل بمفاوضات مع الحكومة السورية في قضية تحديد امكتنهم وتحديد الارض التي يعيشون فيها لأنها في الحقيقة وضع الحدود التي...

وزير الداخلية: إن هذه القضية قد انتهت.

أديب الفرزلي: متابعاً - إذا كانت قد انتهت، يبقى أن نهتم هؤلاء الناس ليعرف من هم ولأي بلد ينتسبون؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: دولة الرئيس، اشكر الزملاء الذين ارادوا أن يشاطرونا مشكلة وادي خالد، هذه المنطقة أيها

الزميل الكريم هي واقعة على ارض لبنانية ١٠٠٪ وهي تبعد عن الحدود، صحيح إن ليس لها حدود مشتركة بينها وبيننا، إنما هذه المنطقة لا تريد سوريا أن تتعرف عليها ولا لبنان أن يتعرف عليها من وجهة الاحوال الشخصية فقط. بل إن لبنان جهزها بالمدارس وجهزها بالمستوصفات وجهزها بكل شيء، حتى أن اهاليها بنوا دوراً يحسدهم عليها أبناء باقي القضاء.

أثار بعض الزملاء قضية السجون وخاصة في الارياض. منذ ست سنوات تفضلت الحكومة الكريمة بطلب من هذا المجلس ببناء سراي في حلبا، ومنذ ست سنوات حتى الآن لم يكتمل بناء هذه السراي بعد، بينما هنالك قصر بأقل من ستة شهور انتهى بناؤه، ولا أريد أن اسمي هذا القصر.

سيدي معالي الوزير، نشكو من حالة السجون الصحية، نشكو أيضاً من البناء الذي يخصص للمسجونين، أما الآن فقد أصبح لدينا بناء صخم باستطاعته أن يضم كل اجهزة الدولة من عدلية إلى قوى امن إلى مراكز صحية إلى دوائر نفوس، وهذا البناء لا يتقصه سوى بضع آلاف من الليرات.

اطلب من معاليك أن تعمل كل ما بوسعك بوصفك وزيراً للدخالية للاسراع باتمام هذا البناء. أما دوائر النفوس في الملحقات فحدث عنها ولا حرج، في عكار يبلغ عدد النفوس ما يناهز / ١٤٠ ألفاً لا يوجد سوى موظف واحد في دائرة النفوس، يطلب منه أن يقوم بعشرة آلاف معاملة في الشهر! يعين له كاتب ولسوء الحظ يكون الكاتب طالباً في احدى المدارس العالية فيضطر في أكثر الاحيان إلى الذهاب إلى تلك المدرسة وترك العمل بينما هناك قضية لا يجاوز عددها نصف عدد عكار ودائرة النفوس فيها تتمتع بثلاثة أو أربعة كتاب.

أما ما تفضل به حضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير، فبينما يطالب كل منا لأن نتخلص من المركزية التي تكلف الملحقات كثيراً من الجهود والمشقات والمصاريف نرى زميلاً لنا نحب ونحترم يطالب بأن تصبح كل الصلاحيات بيد معالي الوزير طالبت في جلسة سابقة يا معالي الوزير بأن توزع دوائر التنظيم على سائر الأقسام، وكنت معاليك قد أجبت في ذلك الحين بأن هذا المشروع امامك وانك عاكف على دراسته دراسة واسعة، لأن بذلك نوفر على الاهلين وخاصة سكان الارياض البعيدين جداً عن العاصمة. أرجو أن لا يغفل ذلك عن دراية معاليك وأن تسرع في وضع هذا القانون موضع التنفيذ، توزيع مراكز التجهيز البلدي والتجهيز المدني من مهندسين وكتاب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: دولة الرئيس، للمرة الأولى أعارض من في دمه حب المعارضة هو الزميل الكريم الدكتور ألبير مخير بقضية المركزية.

إنني من الذين يلحون ويطلبون توسيع الصلاحيات للمحافظين والقائمين، أنا لا أقول إنهم يستعملونها من أجل الترفيه، بل من أجل تحسين القرية. ولا اذهب كما ذهب زميلي الاستاذ اديب بك الفرزلي في وصفه لبنان المزدهر، لأن لبنان المزدهر، مزدهر هنا في بيروت ومزدهر في جبل لبنان ومزدهر في بعض المصايف المحظوظة ولكن في هذا الامر أنا لا أقول إن المحافظين والقائمين يعملون أو أنني لا أريد أن تكون السلطة بيد وزير كالوزير الحالي الذي احترم ولكنني انظر إلى القرية وإلى رفاهية هذه القرية وإلى توفير المال من جباية المال من هذه القرية. واطن أنه بعد أن لفت نظر معالي وزير الداخلية إلى قضية النفوس، لم يزل في بعض القرى مكتومون، وفي كل مدة تعطي الحكومة المحترمة وقتاً معيناً ليتقدم هؤلاء من تسجيل اولادهم وتعفيهم من الجزاء النقدي.

وكلمتي الأخيرة في التوزيعات للبلديات . .

هذا التوزيع للبلديات على ما يظهر وعلى ما هو ثابت، إذا راجعنا الأرقام، في كل سنة ومع كل وزير من الوزراء يتبدل حسب سياسة تلك الوزارة!

فهذا شيء غير عادل، يجب أن يوزع المال على البلديات بالنسبة لعدد سكان البلديات وخص منها الارياض أو القرى التي ليس فيها من الموارد التي تحميها وتشجع وتزيد في رقيها وأن يكون التوزيع عادلاً وأن تخصص هذه القرى وهذه المناطق المحرومة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس بك زوين.

الرئيس:

موريس زوين: دولة الرئيس، سبقني الزميل إلى بحث قضية البلديات وتوزيع الاموال، كنت أرغب أن يوضع قسم لتوزيع هذه الاموال خصوصاً أن البلديات كثرت في المدة الأخيرة واغلبها بدون واردات.

واعتقد أن هذا يغنينا عن مراجعة وتضييع وقت إذ وضع قسم لتوزيع الاموال على البلديات بصورة نهاية أو بصورة عادلة. وكنت أريد أن لا أثير هذا الموضوع أيام الحكومات السابقة نظراً لأنني كنت أعتقد بأن «لا حياة لمن تنادي» وإذا كنت تحاول طلب شيء فلا يجيبونك إلى طلبك، ولكن الآن ولي ملء الثقة بهذه الحكومة وخاصة بمعالي وزير الداخلية. الفت نظره إلى أنه يوجد أكثر من ثلاثين مجرماً يسرحون ويمرحون في هذا البلد ولا أحد يطاردهم من رجال الامن حتى أن احدهم تزوج ورزق بولدين بعد الجناية.

هذا شيء مؤسف، ومؤسف ومشين وهذه مهزلة بحق الامن ومهزلة بحق رجال الامن واعتقد انكم لا ترضون بأن تستمر هذه الامور.

والقضية الثالثة، هي أنه يوجد قوانين خاصة في قضايا الصحة وضعتها الحكومة المنتدبة، أن كل مستودعات المياه يجب أن تكون مسقوفة، البئر، البركة، الخزان.

يأتي الدركي اليوم ويذهب إلى القرى وينظم عشرين أو ثلاثين محضر ضبط لأن البرك بدون سقوف.

معالي الوزير، أعود واذكركم بهؤلاء المجرمين الذين يسرحون ويمرحون ولا يوجد من يعكر صفو عيشهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان بك عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، لفت نظري بموازنة وزارة الداخلية ضخامة المبالغ الواردة في بنود متتالية تحت تسمية تعويضات ومساعدات ومكافآت.

في المديرية العامة للاحوال الشخصية مثلاً /٢٥٩٠٠/ ل.ل. في ادارة شؤون اللاجئين /٤٥/ ألف ليرة وكسور و/٧٠/ ألف ليرة مساهمات ومساعدات، وكذلك /٣٠٠/ ألف ليرة في الباب السادس لوازم ادارية /٣٨/ ألف ليرة في الفصل الرابع الامن العام /٣٧٨٤٠٠/ في الفصل الثالث قوى الامن الداخلي والسجون والدوائر الادارية /٤٤٦٣٠٠/ وهلم جرا الخ ثم هنالك في الفصل الثاني الدوائر الادارية، مساهمات ومساعدات انمائية /٣٠٠/ ألف ليرة.

أرجو من الحكومة أن تبين لنا كيف تصرف هذه المبالغ الطائلة. ثم كيف يجوز لدولة حديثة أن تترك حق التقدير المطلق للادارة في توزيع هذه النعم؟ وما هي الاسس التي تعتمد عليها؟ ثم ما دخل القضايا الانمائية في وزارة الداخلية؟

أنا أفهم أن يكون هناك سياسة انمائية في وزارة الاقتصاد، في وزارة الزراعة، ولكن ما دخل وزارة الداخلية بالشؤون الانمائية وما هي؟

ثم ألفت نظر الحكومة ومعالي وزير الداخلية بنوع خاص إلى أن بعض افراد قوى الامن على اختلافهم يقومون في بعض المناسبات باعمال ترتدي طابع التضحية وترتدي طابع البطولة، وكثيراً ما يموتون شهداء الواجب. وأنا روجعت مراراً عديدة من قبل عائلات هؤلاء الموظفين ومنهم شخصياً وكنت اراجع بشأن المكافآت المادية والمعنوية التي يجب أن تعطى لهم، وكثيراً ما كنت اصطدم بلا، معللة، بحيث اتساءل اليوم عن مصير هذه المبالغ التي تكاد توازي المعاشات المعروفة والمحددة. فيقتضي على الاقل وضع قوانين وقواعد كي يعرف الموظف حده ويعرف الرئيس كذلك أين يجب أن تصرف هذه الاموال في وجوها القانونية العادلة.

بانتظار أن توضح لنا الحكومة عن هذه الاسئلة احتفظ بالموافقة على هذه البنود.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، لقد التبس على حضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز أمر هذه الاموال

المخصصة تحت بند مكافآت ومساعدات وتعويضات اذ اعتبر بأنها توزع كيفيا كمساعدة لافراد في دوائر مختلفة .

أما الحقيقة فهي أن هذه الاعتمادات انما نقلت من باب الرواتب إلى هذا الباب وهي في غالبيتها تعويضات عائلية بحسب القوانين التي صدرت عن مجلسكم الكريم .
لذلك فهذه التعويضات والمساعدات انما تذهب خصيصاً لهذه الغاية بحسب القانون وليس كيفيا .

أما فيما يتعلق بالثلاثمائة ألف ليرة المخصصة للقرى التي ليس فيها بلديات وهو مبلغ محدود لا يفي حتى بحاجات هذه القرى ، وكم كنا نتمنى لو أن امكانيات الموازنة تسمح بزيادة هذا المبلغ .
الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني .

الرئيس :

هاشم الحسيني : دولة الرئيس ، أريد أن ابحث موضوعاً على كثير من الاهمية الا وهو جوازات السفر .
من المؤكد أن الحرية الشخصية هي مقدسة عند اللبنانيين وحرية العمل وحرية التعليم والدستور يكفلها .

أقول : إن جوازات السفر تعطى لاناس وتمنع عن أناس بلا سبب مطلقاً .
هناك اشخاص يمنعون من اعطاء جوازات ومن اعطاء تأشيرات خاص ، وسأكون صريحاً جداً فاضع النقاط على الحروف .

هناك طلاب ، حرمتهم الايام أن يتعلموا على حسابهم الخاص يلجأون إلى بعض الدول التي تعطي منحاً ليتعلموا عندهم . يريد هذا الطالب أن يستحصل على جواز سفر فلا يعطى له ، وإذا أعطي دون أن يعرف ما هي غايته ، يمنع من السفر ولا يعطى تأشيرة ، ثم يسافر خلصة ويذهب ويغيب سنة أو سنتين ويرجع إلى بلده ليرى اهله ، فيقبض عليه ويحال إلى المحاكمة ! وهؤلاء يذهبون طلباً للعلم ويعودون كلهم اصحاب كفاءات فنرجو أن يوضع حد لهذه المهزلة التي لا يمكن أن تستمر .

يا سيدي ، الاتحاد السوفياتي دولة نتبادل معها السفراء فلماذا لا يمكننا أن نرسل تلامذتنا اليها؟ أرجو أن تحل هذه القضية على الوجه الذي يحفظ كرامة هؤلاء الطلاب الذين يذهبون ويعودون .
أنا اعقب على كلمة الدكتور هاشم الحسيني فأقول : بأن هناك طلبة يسمح لهم بالذهاب وطلبة لا يسمح لهم .

الرئيس :

أرجو أن يوحد الامران لأننا بالفعل نراجع من قبل اهالي الطلاب قائلين لنا : لماذا سمح لفلان وفلان لا يسمح له؟ فارجو أن تسمحوا للجميع وأما أن تمنعوا الجميع .
والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين،

نحن من الذين يقولون بأن العلم لا جنسية له. واطلب العلم ولو في الصين. ونحن الذين وقعنا على برنامج التبادل الثقافي مع روسيا وقد فعلناه تحت هذا الشعار لأننا لا نخشى على لبناني يتعلم في روسيا أن يغير أو يتغير عما هو عليه، ولكن هناك ترتيب بالاتفاق مع الدول المعنية يقضي بأن يكون اختيار الطلاب للفادة عن المنح على ضوء مبدأ السيادة أن يكون هذا من حقنا بحيث إن الطلاب الذين توافق عليهم الدوائر المختصة هم الذين يستفيدون من المنح، واطن أن من حقنا أن نفعل ذلك ومن مصلحتنا كذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، أنا اوافق على ما قاله الزميل هاشم الحسيني دون توضيح وقاطعته لاقول له إن لجنة الادارة والعدلية تدرس حالياً مشروع جديد لاعطاء جوازات السفر وبحثنا هذا الموضوع موضوع الطلاب الذين يذهبون إلى روسيا أو بعض البلدان الشرفية.

أنا اعتقد أن لا خوف على اللبناني من أن يرجع من روسيا شيوعياً، وعلى كل أنا أريد أن لا يوضع حاجز للأفكار فيجب على اللبناني أن يطلع على كل ما يُعلم في كل البلدان الشرقية والغربية. وأنا شخصياً ولست شيوعياً مقتنع تمام الاقتناع أنه سيرجع من روسيا ليس شيوعياً ولكن حسب تفكيري الخاص سيرجع ضد الشيوعية.

إذاً لا يجوز أن يمنع الطلاب اللبنانيون من الذهاب إلى روسيا.

ولا أرى هذه الموافقة على هذه الحيلة الشرعية يذهب الطالب إلى سوريا ومن سوريا يحصل على اجازة ثم يعود إلى سوريا ويرجع إلى لبنان ليحال امام المحاكم.

فإما أن نمنع جميع الطلاب من الذهاب إلى روسيا وعندئذ نقطع علاقتنا مع روسيا وإما أن نسمح لكل طالب أن يذهب لأي بلد كان لكي يدرس ويتعلم كما يشاء لأنه لا أعتقد أن الخوف من الشيوعية تأتي من هذه الناحية.

وأريد أن ابحت بموضوع آخر، هو موضوع السجن.

فالسجن الحديث كلف ملايين الليرات حتى الآن. فهل يمكن أن نعلم متى سننتهي من هذا السجن أولاً، وثانياً أريد أن الفت نظر معالي وزير الداخلية إلى أن هنالك اشخاصاً مدنيين يجب أن يستلموا ادارة هذا السجن الحديث في المستقبل كما هي الحال في البلاد الاخرى ويسحب هذا الشيء من سلطة الدرك. فإذا كانت النية متجهة إلى تسليم هذا السجن الحديث للمدنيين، فيجب منذ الآن تعيين هؤلاء الموظفين الذين سيهتمون بهذا السجن الحديث لا أن ننتظر نهاية بناء السجن لكي نعين هؤلاء الذين سيستلمون ادارة هذا السجن.

أما قضية البلديات، فاعتقد أن الثلاثمائة ألف ليرة التي وضعت سنة ١٩٦٥ للقرى النائية لم توزع بعد كما وأن التي وضعت سنة ١٩٦٦ أيضاً لم توزع بعد. وأريد أن ألفت نظر معالي وزير الداخلية إلى ضرورة تعديل قانون البلديات لأن كل بلدية تريد أن تشق شارعاً أو أن تقوم بعمل ما فيجب أن تنتظر موافقة من القائمقام ومن المحافظة، والمكتب الفني وأن تنتظر شهوراً طويلة وهذه الطرقات بوضع يرثى له لا لأن البلدية لم تقم بواجبها بل لأن البلدية في هذه القرية الصغيرة تنتظر نهاية هذه المعاملات.

أعتقد أنه من الأفضل أن تزداد وتوسع صلاحيات مجلس البلدية خاصة بقضية تحسين الطرقات والامور البسيطة التي لا يجوز أن تنتظر سنة لتأتي المعاملة. يجب أن توسع صلاحيات المجالس البلدية لأن هذه الاموال التي نضعها للبلديات يجب أن تصرف في اوقاتها. هذه نظرية اقتصادية بسيطة جداً، وخاصة أنه لا يجوز أن ينتظر المواطن نتيجة ذهاب واياب المعاملات دون جدوى.

لذلك ألفت نظر معالي الوزير أن يضع حداً لذلك.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

دولة الرئيس، كنت اعتقد أن هذا الباب يؤدي إلى روسيا وإلى البلديات ولكن تعيدني الذاكرة إلى مشروع قانون تقدمت به مع احد زملائي سنة ٦٥ و٦٦ وهو يتعلق باعطاء الزوجة خمسين ليرة بدل الخمس عشرة ليرة تقبضها بموجب قانون التعويضات العائلية. وهذا الامر ليس لكل الموظفين بل لموظفي قوى الامن من بوليس ودرك وجيش، لأنني اعتبر أن تلك الفئة من الموظفين التي تنذر نفسها للخدمة العامة وتعرض شخصها وتعرض جسدها وكل منهم أب لعائلة يجب أن يُراعوا غير المراعاة التي يتلقاها الموظفون بهذا الموضوع.

لذلك اطلب من معالي الوزير، واطن أن مشروع القانون هو في الادراج في وزارة المالية وقد وعد في أكثر من مناسبة وبأكثر من مرة أن يعيد النظر بهذا الامر فهل لنا أن نطالبه مجدداً في هذا الموضوع وبالاخراج عن هذا المشروع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، بشأن ما تفضل به الدكتور هاشم الحسيني حول جوازات السفر. إن مشكلة الطلاب الذين يتوجهون إلى الاتحاد السوفيتي هي مشكلة على ما اعلم محدودة بالنسبة إلى مشكلة أخرى اشمل بكثير، هناك الالاف من الاشخاص الذين ينتمون إلى بعض الاحزاب المنحلة والذين حوكموا واقترنت محاكمتهم بالبراءة أو أنهم لم يحاكموا ابداً.

هؤلاء يمنع عليهم الخروج من البلاد.

نحن أحوج ما نكون، على ما نعلم لأن نوفر لليد العاملة العمل الذي يمكن هؤلاء من كسب قوتهم. أما أن نمنع عليهم السفر إلى ليبيا أو الكويت أو إلى المهاجر لكي يكسبوا قوتهم، فهذا ما اعتبره من قطع الارزاق وهذا امر لا يجوز اطلاقاً خصوصاً وأن الادارة إذا كان يجاز لها أن تقدم على تدبير كهذا في ظرف عابر موقت، يجب أن لا يبقى الطابع الموقت العابر هو الطابع السائد لذلك اطلب بالحاح من وزارة الداخلية ومن الحكومة بمجموعها أن تتخذ التدابير الفورية للحؤول دون متابعة منع السفر عن الآلاف المؤلفة الذين غبون فعلاً في كسب قوتهم. نحن نطالب، خصوصاً واننا موضوع مراجعة يومياً من العشرات من هؤلاء، العمل متوفر لهم في الكويت أو في ليبيا ويتعذر عليهم العمل لا شيء إلا لأن هناك ارادة تعسفية، تمنعهم من السفر لأنهم انتموا في المدة السابقة إلى حزب منحل.

فالرجاء، بل نطلب بالحاح، أن يوفر لهؤلاء امكانية السفر ومعادرة البلاد لكي يتمكنوا من كسب قوتهم خصوصاً وأن الحادث الذي كان السبب في كل ذلك قد مضى عليه ما يقارب الست سنوات ولا يجوز لادارة ولا يجوز لحكومة أن تجعل من تدبير موقت مدة طولها ست سنوات. هذا على صعيد جوازات السفر.

أما على صعيد الامن، يا معالي الوزير، فأريد أن أشير إلى سؤال أو أكثر سبق وتقدمت به حول المجرمين في الشوف، وأقول وأكرر، طالما أن معالي الوزير يطلب الاسماء، أقول: إن هناك مجرمين يتجولون بكل حرية في منطقة الشوف، وهذا ما يسبب هيجاناً في الشعور قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

فاحتياطاً لكل ما قد يحدث وبعد أن تقدمت بسؤالين إلى الحكومة السابقة أود أن اشير اليوم إلى أن حالة الامن بالشوف أمر لا نحسد عليه، وكما تفضل الزميل الاستاذ مورييس زوين، هناك مجرمون يتزوجون ويولدون ويتجولون ويقيمون في البساتين علناً.

فالرجاء، إذا كانت الحكومة حريصة على هيبته في تطبيق القانون أن تقدم فوراً على القاء القبض على هؤلاء خصوصاً وأن الامر يتعلق بثقة الناس، ثقة المواطن في وجود الحكومة. لا يمكن مهما تكلمنا ومهما حاولنا تهدئة الاعصاب أن نقنع الناس أن هناك حكومة وهم يشاهدون المجرمين يتجولون بكل حرية وبصورة علنية.

هذا ما لا يمكن السكوت عنه وبكل حال تتحمل الحكومة مسؤولية النتائج فيما إذا استمرت على هذا المنوال.

واخيراً أقول فيما يختص بالموظفين الاداريين سواء بالنسبة إلى المحافظين أو بالنسبة إلى

القائمين، أقل ما يقال في هذا الصدد أن عليهم أن يمثلوا سياسة الحكومة واعتقد أن سياسة الحكومة لا تقضي في جعل الادارة والصلاحيات والقرارات التي يصدرونها أداة للتحكم السياسي. أنا أفهم أن يكون هناك وزير يصدر تعليمات كما يمكن أن يكون للمحافظ أو للقائم مقام الصلاحيات في استصدار القرارات لمصلحة القانون أو للمصلحة العامة. أما أن يكون هؤلاء أداة مسخرة لغير الوزير يتحكمون ويبنون مواقفهم من خلال نظرة للتنكيل من فئة دون فئة لمجرد أنها تدين بفكرة سياسية فهذا ما لا يمكن السكوت عنه واعتقد أن الزميل الدكتور مخير، إنما كان يعني بقوله هذا التحكم الذي يقدم عليه بعض المحافظين وبعض القائمين إذ يصبون الأداة المسخرة لغير الحكومة ولغير الوزير ولا يمثلون السياسة التي يجب أن يمثلوها. بقي كلمة أخيرة بصدد الدرك أقول:

إن هذه المبالغ الطائلة وهي ثلاثون مليون ليرة قد تزداد إلى ثلاثمائة مليون ليرة ولن تجدي فيلما إن لم نهيء العناصر المؤهلة في أن تعمل موضوعياً وأن تعمل لمصلحة القانون لا أن تعمل لحسابها الشخصي. ومن جهة أخرى، الهيئة التي يجب أن تتوفر للحكومة هي ما نحتاج إليه أكثر ما نحتاج إلى عشرات الملايين لانفاقها دون أن نحصل على النتيجة المتوخاة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، لن اتدخل بالداخلية ولا بالأمن،

اطلب من معالي وزير الداخلية أن ينظر فقط إلى الانظمة التي تتعلق بالتنظيم المدني وإلى ما الحق التنظيم المدني من الخسائر على المواطنين لا سيما في القرى النائية والمحرومة والتي ليس لها مجلس بلدي وليس لها خرائط قديمة ولا حديثة، أنا اطلب عفواً عن جميع المخالفات لأن المخالفات التي سجلت حتى الآن في أصغر ادارة، تجبر المالك أن يبيع الارض وما يملك لكي يفي الجزء المفروض عليه في حقل التنظيم المدني. أتم جادون في تأمين المساكن الشعبية، والمواطن اللبناني ذو الكرامة العريزة تأبى عليه كرامته أن يحسن اليه أحد، فهو يقطع من طريق اولاده لكي يؤمن لهم المسكن، فتأتي الدولة بموظفيها وتنكبه بغرامات باهظة.

نطلب اليكم يا دولة الرئيس أن ترحموا هذه الفئة بعفو شامل عن جميع المخالفات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أقول لكي ينتهي الحديث بهذا الباب بغير هذا الجو الذي نحن فيه.

اذكر أن الجنس اللطيف غير ممثل في هذا المجلس، لذا اسمحوا لي أن أقول، وذكرت كلمة لاحد المحاضرين هذا الاسبوع إذ عرض اقتراحا، واغتنم فرصة وجود معالي الوزير المعروف بظرفه

اقترح أن يكون في المجالس البلدية ممثلات عن النساء، لأن ذلك يؤدي إلى تلطيف الجو في القرية ويشجع البلديات على القيام بالخدمات الاجتماعية.

يمكن أن يشجع معالي الوزير انتخاب النساء بأن يحفظ عدداً من المراكز للنساء في هذا المضمار لأن في ذلك منفعة ولأن عمل المجلس البلدي هو غالباً عمل اجتماعي وعمل صحي. واعتقد أن النساء يقمن بالعمل ربما على مستوى الرجال أن لم يكن احسن.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب السابع - وزارة المالية

لا بد لهذه الوزارة أن تسعى لاصلاح النظام الضريبي الذي يعتبر المورد الوحيد للموازنة. وبصورة خاصة يجب تعزيز اجهزة وزارة المال وخاصة الجهاز المعني بشؤون طرح الضرائب والرسوم.

الجزء الأول

الفصل الأول - المديرية العامة

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ٤٩٥٨٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند ١ الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سهيل شهاب

سهيل شهاب: دولة الرئيس، اود أن ألفت نظر معالي وزير المالية إلى قضية.

عندما انشئت قائممقامية في حاصبيا الحقت بهذه القائممقامية جميع الدوائر الحكومية ما عدا الدائرة المالية. وهناك مرسوم صدر بهذا الخصوص بانشاء دائرة مالية في قائممقامية حاصبيا. وبالرغم من المراجعات في الوزارات السابقة لم يعين موظف مالي للقيام بما يتوجب عليه فيما يتعلق بالمعاملات التي يراجع بها الاهلون مما يضطرهم إلى الذهاب إلى مرجعيون وتبعد ١٥ كيلو متراً لانجاز هذه المعاملات.

لذلك ارجو من معالي وزير المالية أن يهتم بهذه القضية ويرسل موظفاً يهتم بالامور المتعلقة بوزارة المالية.

الرئيس:

الجزء الثاني - الباب السابع

الفصل الأول - المديرية العامة

البند ٢١ - تجهيزات ٧٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس:

قبل البند ١٠٢

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

لم يطرأ على هذه الموازنة الا بعض التعديلات الشكلية.

الجزء الأول

الفصل الأول - الادارة المركزية

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ٩١٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، أرجو أن يتسع الصدر إلى ما أريد أن أقول وما أقول إنما هو من دافع اللبنانية

الصميعة والوضع اللبناني بشكل خاص. سيدي، وزارة الدفاع الوطني، تزايدت ميزانيتها في سنوات قليلة إلى ضعف ما كانت عليه.

لا يمكن لأحد أن يتهمنا بأننا لسنا وطنيين، لسنا لبنانيين، أو لسنا نشارك الدول العربية بما يتوجب علينا اتجاه بلد حبيب سلب دافعنا عنه وكنا من السباقين في الدفاع عنه، وكنا من السباقين الذين ينادون بالعروبة.

إنما الذي أريد أن أقول إن ما نفع الانسان لو خسر نفسه وريح العالم كله.

يا سيدي، نحن نحتاج إلى عدالة اجتماعية نطبقها في هذا البلد، نحتاج إلى طرق، نحتاج إلى مدارس، نحتاج إلى مستشفيات نحتاج إلى مشاريع تنمية. فواجب علينا أن نتطلع من أين نأتي بالمال والموازنة بحد ذاتها، الواردات التي اعتمدت بحد ذاتها لا تكفي للجزأين الأول والثاني.

أنا لا أقول بأنه لا يجب علينا أن نخصص مالاً نعزز به الجيش وكرامة الجيش، لندافع عن فلسطين، بل أقول إنه يجب وهذا واجب، إنما يا سيدي هناك دول شقيقة ارتبطنا معها وكان يجب على السياسة اللبنانية في مؤتمرات القمة وفي مجالس الدفاع المشتركة أن تقول: إن لبنان بلد قوي بأبنائه إنما ضعيف بمادياته، نحن لا يمكننا أن نخصص هذه العشرات من الملايين كل عام لنجهز جيشاً ونحن لسنا بدولة محاربة.

أرجو أن يتسع الصدر، أرجوكم وسوف تسمعون ما سأقول، نحن لدينا العناصر البشرية التي هي مستعدة لأن تدفع الدم عن قضية فلسطين. هناك دولة شقيقة ليس لها الارتباطات البشرية كما لنا نحن إنما منحها الله من أموال طائلة، نقول لهم عندما نذهب ونتوجه إلى مؤتمرات القمة: تفضلوا وادفعوا ونحن مستعدون أن نجهز الجيش اللازم ونفدي فلسطين والعروبة بالدم. نحن نريد أن نحصل على أموال لنقوم بواجباتنا داخل البلد وطننا، وهذا ما أرجوه من السياسة ومن دولة الرئيس ومن المسؤولين، عندما يتوجهون ويرتبطون باسم لبنان، أرجو أن تخفف عنا الالعباء التي نلتزم بها، أرجو أن تخفف عنا وأن نجعل الاشقاء يساهمون بنقسط أو فر حفاظاً على لبنان كي لا نخسر لبنان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين،

لا أجد أحداً في هذا المجلس أو خارجه الا ويطالب بتعزيز الجيش وتدعيمه وتقويته بكل الوسائل والامكانيات، لأننا جميعاً إنما نحرص على سيادة هذا البلد وعلى استقلاله وعلى الذود عن حريته وعن كرامة ابنائه وحدوده. ومن لنا لمثل هذه المهمة الا جيش الشعب الذي نعهده من اجل أن يقوم بالواجب حين يدعو الواجب وحيث يدعو الواجب.

فنحن إنما نعد هذا الجيش كما قلت، ليس من أجل فلسطين فحسب وهي العزيزة علينا والقطعة الغالية من بلاد العرب بل من أجل مرحلة التحرير ولا يمكن أن نتقل من هذه المرحلة مرحلة التحرير إلى مرحلة التعمير على هذا الحساب بحيث نوفر من موازنة الدفاع لننقل إلى موازنة البناء وهو طلب حري بالتقدير، ولكن كما قلت إن الكرامة والحق يفرضان علينا أن نقدم عليها معركة التحرير.

وإذا ما قلت ذلك فإنني ألقت النظر إلى الخطر الذي يمكن أن يكون بالنسبة إلى لبنان في الدرجة الأولى كما هو الخطر بالنسبة إلى كل دولة عربية شقيقة، لأننا كما تعلمون: لبنان إنما يشكل بالنسبة لواقعته وبالنسبة لمركزه وبالنسبة للدور الذي يقوم فيه، حربة في وجه العدو وهو موضع كذلك للانتقام من هذا العدو، ولذلك فإننا حين نعد هذا الجيش الأبي لليوم الفصل، إنما نحن لسنا على استعداد لأن نزوده بالمال فحسب وإنما سنكون جميعاً إذا ما دعى داعي الواجب جنوداً في هذا الجيش للدفاع عن لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، أنا لم أقل بأننا لا نريد جيشاً عزيزاً قوياً سليماً. أنا قلت إنه يجب على السياسة اللبنانية، بالنسبة لضعف امكانات لبنان أن تطلب من الدول الشقيقة التي تسهم في عملية الدفاع

المشارك وتسهّم في الدفاع عن فلسطين أن تزيد من الاموال كي يخف العبء عن لبنان. هذا الذي قلته، وهذا الذي أريد أن اشدّد عليه. إنما لا أحد يمكنه أن يسبقني إلى القول بأنني أريد الجيش عزيزاً قوياً.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.
أكثرية. الخ. . .

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية
الفصل الأول - المصلحة الادارية المشتركة
البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ٢٦٧٨٠٠ ل.ل.
من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند ١
البند ٢ - التعويضات والمساعدات والمكافآت ١٧٦٠٠ ل.ل.
والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس بك زوين

موريس زوين: دولة الرئيس، لو لم يكن معالي وزير التربية الاستاذ سليمان الزين لما تكلمت ولكني أريد أن انقل لمعاليه ما نشكو منه في القرى البعيدة الجبلية النائية، أنه في كل سنة نطلب المعلم لمدارس هذه القرى ولا يأتي الا بعد مرور ثلاثة اشهر أي في كانون الأول وعندما يأتي المعلم فلا يجد تلامذة لأنهم يكونوا قد ذهبوا إلى مدارس السواحل ثم يأتي المفتش ويعطي تقرير بعدم وجود التلامذة فتقف المدرسة.

وعندما يأتي مشروع إلى هذه المجلس بتعيين ثمانمائة معلم أو ألف معلم أو ألف ومائتين معلم فنصوت إلى جانب التعيين على امل أن تخصصنا الوزارة بشيء منهم فيكون نصيبنا لا شيء من هذه التعيينات وهكذا في كل مرة.

ثم إنه نرى في بعض الاحيان أن قراراً صدر من وزارة التربية الوطنية يسمح به لوزير التربية أن يوظف في الدوائر الادارية اساتذة.

دولة الرئيس، ما دام في هذه القرى لا يوجد اساتذة للتعليم فلا يجوز أن يتخذوا هذا التدبير وخصوصاً أن اكثرية هؤلاء يلتحقون بالجامعات لمتابعة دروسهم العالية رغم أن تعيينهم بهذه الصورة لا يجوز ابداً.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين، طالبو الكلام حتى الآن الاستاذ جان عزيز الاستاذ رفعت قزعون، الاستاذ بهيج القدور، الدكتور يعقوب الصراف، والدكتور غالب شاهين، كما وأن معالي وزير التربية يريد الكلام بعد انتهاء الخطاب.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

دولة الرئيس، «لبنان بلد النور والاشعاع» إذا كان القائلون بهذا القول يعنون أن الشعب اللبناني شعب ذكي وقابل العلم، فإنهم على حق، أما إذا كانوا يعتبرون بأن الدولة اللبنانية تشرع ابواب العلم للبنانيين على قدر ما يستحقون وما يستأهلون، فإن هذا القول باطل.

كل الحكومات التي تعاقبت على كرسي الحكم كانت تأتينا بالبيان الوزاري بوعد لم يتحقق إلى الآن بدء التعليم المجاني لجميع اللبنانيين. واصبح هذا المطلب مطلباً حياتياً ذلك أن العلم لم يعد للرفاهية فقط بل اصبح للعلم قيمة اقتصادية ومالية في النهوض بالأمم، وكل مبلغ يصرف لتعليم الناشئة ولتخصيصها فإنما هو مبلغ يضاعف اضعاف الاضعاف بقيمة الدخل القومي. تقول الحكومة وستقولها فيما اعتقد، من أين نأتي بالمال لننشر العلم ونفتح ابوابه للجميع وبصورة مجانية؟

أنا أقول بأن على اللبنانيين جميعاً أن يساهموا في النهضة العلمية طالما أن الخير سيعود ليس على الفئات المتعلمة فقط بل على جميع المواطنين كما قلت: العلم اصبحت له قيمة مالية واقتصادية وانمائية.

عندما كنت في الوزارة مع دولة الرئيس، اقترحت على مجلس الوزراء أن ينشئ شيئاً اسمه ضريبة التعليم في لبنان وفي حينه لم تصادف هذه الفكرة قبولاً، ومن ثم علمت أن معالي الوزير الاستاذ فؤاد بطرس تنى هذه الفكرة وكتب بها إلى مجلس الوزراء، فأنا أريد من دولة الرئيس كرامي ومن حكومته المحترمة أن يتبنوا هذه الفكرة وأن لا يتخوفوا من نتائجها لأن الشعب اللبناني من أقصاه إلى أقصاه ينادي بمجانية التعليم وتعليمه. ولن يجدوا لبنانياً واحداً يعترض على ضريبة كمثال هذه الضريبة تبذل للناشئة لتعميم العلم.

وبانتظار أن تأتي الحكومة بمشروع لسد هذه الفراغ، لماذا لا يصار، في القرى النائية التي يتهرب المعلمون من التعليم فيها، إلى الفكرة التي تمنيت في وزارة الاستاذ كمال بك جنبلاط وهي: التعاقد مع الشبان العاطلين عن العمل والذين لهم بعض الامام بالتعليم كي يسدوا هذا الفراغ أيضاً.

أعرف ويعرف الوزراء والنواب أن ثمة تعاقداً بين الوزارة ونفر قليل من هؤلاء المعلمين، ولكن اطلب التوسع في هذه الطريقة.

ثم ألفت النظر إلى فكرة ثانية، القرى اللبنانية ليست جميعها متباعدة عن بعضها البعض، فهناك قرى اطارها الجغرافي ضيق ولو كانت تحمل اسماء مختلفة، هناك بقع في كل منطقة من مناطق لبنان يمكن أن ينشأ فيها مدرسة وسطى بين عدة قرى وبامكانها أن تخدم هذه القرى جميعاً وبانتظار أن تتوفر المبالغ لانشاء مدرسة في كل قرية، لماذا لا تعتمد الوزارة إلى وضع دراسة تمكنها من بناء المدارس التي تخدم عدة قرى في آن واحد؟

ثم هناك مطلب، اعترفت الوزارة ضمناً بحقانيته وهو انشاء مدارس ثانوية في الاقضية. يا سيدي، في القرن العشرين لم يعد جائزاً أن لا يكون في كل قضاء من الاقضية اللبنانية مدرسة ثانوية.

في عهد وزارة الشيخ ادمون كسبار وعدنا بمشروع ثلاثين مدرسة، ثم جاء الاستاذ الزين في وزارة سابقة وتبنى هذا المشروع فجاء الاستاذ بطرس وتبناه أيضاً، ثم في الوزارة الياقية الأخيرة درس مجلس الوزراء هذا الاقتراح فخفض العدد إلى مدرستين! «تمخض الجبل فولد فأراً»

يا سيدي، المال يمكن توفيره في أي بند من بنود الموازنة ولكن لا يجوز أن تبقى الاقضية بدون مدارس ثانوية في القرن العشرين.

ونظرة سريعة إلى ما يدور في جوارنا، قتلها مراراً: نفس الجمهورية العربية المتحدة تصرف الملايين كل سنة للتعليم وللتخصص بالخارج، الآلاف، كل البلدان العربية، اسرائيل نفسها: ميزانية التربية الوطنية تتزايد ألبا سنة فسنة بنسبة ٢٥٪. ما هي نسبة الزيادة في ميزانية التربية الوطنية في لبنان؟ ما هي المبالغ التي تخصص للطلبة الناجحين الذين يريدون أن يتخصصوا في الخارج. ومن هنا نشأت المعضلة التي أشار اليها الدكتور هاشم الحسيني، طلاب فقراء، الله اعطاهم نوراً في العصر، ويريدون أن يتخصصوا، ولا يوجد امكانيات في الدولة اللبنانية لتخصيصهم فيلتجئون إلى الغير ليتثقفوا ويتخصصوا. نحن لا يمكننا بعد اليوم أن نوافق على ميزانية التربية الوطنية طالما لا تعدنا الحكومة، أولاً، بأن تفرض ضريبة على الشعب اللبناني للعلم وأن تعدنا من ناحية ثانية على الاقل بأن تنشئ مدرسة ثانوية في كل قضاء من الاقضية اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: دولة الرئيس، مما لا شك فيه أن دولة الرئيس بعد أن مارس الرئاسة زمناً طويلاً أصبح معلماً قديراً في جميع القضايا التي تمت إلى المجلس النيابي بأي صلة.

نعم إن ملاحظات النواب لا تجدي نفعاً طالما أن الميزانية أو ميزانية جميع الوزارات تمر بهذا

الروتين. نعم، نحن نريد بأن نعطي بعض الملاحظات لأننا نشعر في مناطقنا بالحاجة الملحة إلى أمر حيوي هو عماد الاستقلال وعماد الاقتصاد وعماد النهضة في لبنان ألا وهو التربية الوطنية، تربية النشء. فأنا لا أريد بأن أطيل الكلام، أريد أن ألفت النظر فقط إلى بعض المسائل:

تحسين اوضاع المعلم حتى يتمكن من الذهاب إلى القرى النائية التي نطلب منه أن يذهب إليها وتحسين تلك القرية فيجد فيها المواد الصحية والغذائية متوفرة، والطرق مسهلة، فيذهب بكل طمأنينة وبكل مسرور.

المدارس الخاصة، ألفت نظر الحكومة المحترمة إلى المدارس الخاصة التي أصبحت تجارة التعليم وليست للتعليم، هذه المدارس يجب على الوزارة المحترمة مراقبتها وسحب الرخص من الذين لا يطبقون القانون في تلك المدارس، وألفت النظر أيضاً إلى سعر الكتب وإلى الرسوم الباهظة.

نعم، إن التعليم ليزداد سنة فسنة، ولبنان حقاً يزدهر، ولكن التعليم مع هذه الكثرة أو العلم مع هذه الكثرة يجب أن يتحول إلى المدارس المهنية، المدارس المهنية تخفف من وطأة المتعلمين كاساتذة مدارس التي تزداد السنة تلو السنة.

وأكرر قول ما قاله الاستاذ جان عزيز عن المدارس الثانوية التي تحتاج إليها المناطق بصورة خاصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ غالب شاهين.

غالب شاهين: دولة الرئيس، كنت أتمنى لو أن الاعتمادات المخصصة لوزارة التربية هي أكثر بكثير مما عليه الآن حيث إن في معظم الدول الوافية موازنات وزارة التربية فيها تتعدى الربع من مجموع الموازنة العامة.

نريد ذلك حتى تتمكن وزارة التربية من أن تسد العجز وتقابل الضغط المتزايد من الطلاب حيث إن المشكلة في كل تشرين أن يبقى ما يزيد عن المئة ألف طالب بدون مقعد. لأننا نريد أن يكون لبنان بلد علم واشعاع ونور اسماً على مسمى.

بالإمكان زيادة هذه الاعتمادات باعطاء الافضلية لامور التربية حيث إنه يمكن تأجيل شق طريق ما ولكن لا يمكننا أن نؤخر طالباً ما إذا ما بلغ سن دخول المدرسة، وعندما لا نوفر له المقعد فإننا قد دفعنا بأمي جديد في هذا الوطن العزيز.

انتقل، وكان قد قال أحد الزملاء بزيادة الواردات، وخاصة أن هناك مشروعاً في ادراج وزارة التربية وأنا على علم يقين أن معالي الوزير سيولي هذه القضية اهتمامه اللازم.

مشروع مرسوم اسمه ضريبة العلم للجميع أو للملايين، واني أعتقد كما قال أحد الزملاء إن

جميع اللبنانيين سيوافقون على هذا المشروع خاصة إذا علمنا بأنه يفرض ضرائب جديدة على بعض الكماليات التي لا يستهلكها معظم أفراد الشعب.

أريد أن ألفت نظر معالي دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المال ووزير التربية.

منذ حوالي الستين عندما كنت وزيراً للتربية تقدمت الحكومة آنذاك إلى هذا المجلس الكريم بقضية تتعلق بانصاف فئة الاستاذة افراد الهيئة التعليمية الابتدائية، هذه الفئة التي تعطي الكثير وتأخذ القليل.

اتكلم عن مشروع اعطاء المعلمين درجة استثنائية، وقد وافق اعضاء المجلس الكريم على هذا القانون واصبح قانوناً نافذاً وابتدأت دوائر المحاسبة والمالية باعداد اللوائح اللازمة لذلك، ولكن وللأسف تبين بأن بعض دوائر المال ومجلس الخدمة المدنية أيضاً يريدون أن يأخذوا ما اعطته الحكومة إلى هذه الفئة المظلومة فقد طلعت علينا مؤخراً بفذلكة تقول فيها إن الدرجة الاستثنائية تمنع التدرج الطبيعي.

إن هذه الدرجة والتي اسمها استثنائية بطبيعة الحال لا تنفي ولا تجمد أو تأخر أي درجة طبيعية أو تدرج طبيعي خاصة إذا علمنا أن أحد بنود هذا المشروع يقول إنه يحق للاستاذ أن يستفيد من هذه الدرجة الاستثنائية فيما إذا اشترك في دورة تدريبية وخضع لامتحان ونال علامات مرضية.

لذلك أرجو لفت النظر إلى هذه القضية الحساسة المهمة واعطاء التعليمات اللازمة بأن الدرجة الاستثنائية التي أقرها هذا المجلس الكريم لا تتنافى ولا يمكن أن تتنافى مع أي تدرج طبيعي واعطاء التعليمات بهذا الموضوع حتى يتمكن أو تتمكن وزارة المال من دفع هذه التعويضات التي طال انتظارهم لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أسعد بيوض.

أسعد بيوض: دولة الرئيس، ما كنت أود أن اتكلم في كل موضوع من مواضيع الميزانية، لكن ثقتي بهذه الحكومة جعلتني أن أكرر ما قلته في مناسبات عديدة بالنسبة للموازنة وخاصة موازنة التربية.

وأملي كبير أن دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المال ومعالي وزير التربية وكافة اعضاء هذه الوزارة الكريمة أن ينظروا إلى ما سأقول وأن يجدوا الامكانية لتحقيق ما سأطلب.

لم اتمكن وقد انقضى علي وأنا نائب في هذا المجلس حوالي السبع سنوات أن اتفهم المبدأ الذي كانت تعتمده الوزارات السابقة في وزارة التربية عندما كانت تقرر تشييد البناء المدرسي لمدرسة في بلد ما.

بلدة جديدة مرجعيون، عاصمة قضاء مرجعيون، البلدة التي ابتداء العلم فيها من الناحية اللبنانية

قبل أن يكون علم في لبنان. استغرب إذا كانت الامكانيات الشخصية التي جعلت من مرجعيون مركزاً للعلم أن يكون هذا حظها من الحكومة ومن الحكومات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال فتشاد المدارس ذات اليمين وذات اليسار، وتوزع على كافة القرى في لبنان وتبقى هذه البلدة على كافة القرى في لبنان وتبقى هذه البلدة التي هي عاصمة القضاء بدون بناء لمدرسة رسمية.

تُجبر البلدية أن تدفع ايجار بيوت ليست لائقة، لا بالتعليم ولا بالتهذيب ولا بالتلامذة، ولا تليق أن تكون ابنة للمدرسة الرسمية في مرجعيون.

تدفع الايجار البلدية، راجعنا في هذا الموضوع كافة الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة التربية ولم نحظ بالخير على يدهم والآن اشدّد بطلي لثقتي بهذا الوزير المائل امامنا وأقول له، وقد قالها من قبلي إن السياسة تفسد وأنت يا معالي الوزير جئت إلى هذه الوزارة على أساس حيادك وعدم انتمائك إلى السياسة جئت إلى هنا مع زملائك لتحقيق الحق وتزهق الباطل، ان الباطل كان زهوقاً.

إنه فعلاً من الغريب ومن الغرائب العجيبة الغريبة أن تبنى المدارس في مطلق قرية ولا تبنى في عاصمة القضاء.

نراجع فيقولون: اشترى الارض وسجلوها باسم وزارة التربية. نحن نقول لكم وأقول لكم باسم جديدة مرجعيون واهاليها: إن بلدية مرجعيون ليس بإمكانها أن تشتري لكم ارضاً. فأنا اطلب من الحكومة، وهذا ما يجب أن تفعله، لا أن نجبر البلديات بأن تشتري لها ارضاء حتى هي تبني هناك مدرسة، أن على وزارة التربية وعلى الدولة أن تؤمن المدرسة بأرضها وبنائها.

لذلك أرجو يا معالي الوزير وبالدولة الرئيس وزير المال، أن تنظروا إلى هذه البلدة الرابضة على حدود العدو والتي كانت ولا تزال مرجعاً للعلم والمعرفة أن تنظروا إلى هذه البلدة التي لم تأخذ من الحكومة أي مشروع بعد.

لقد قامت بانشاء المدارس الخاصة من مهاجرينها ومن ابنائها، لقد بنت لكم مستشفى من أحسن المستشفيات في هذه البلدة وقدمته للحكومة، فأن لها أن يشيد فيها بناء لمدرسة حكومية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

ألبير مخير: دولة الرئيس، كلمة وجيزة. بنظري، أن الحل الوحيد للمدارس الابتدائية والتعليم الابتدائي المجاني هي البطاقة المدرسية. كررناها في كل سنة واعتقد أنها الحل الوحيد.

أما فيما يختص بالتعليم الثانوي فاقترح الاستاذ جان عزيز هو الافضل: إيجاد مدرسة أو مدرستين في كل قضاء للتعليم الثانوي.

كلمة أخيرة، البند السادس، الدعاية والعلاقات الخارجية. سيدي الرئيس، كتب اسكندر

الرياشي منذ أكثر من خمسة عشر سنة في الصحف يقول: إذا كان الفينيقيون قد اخترعوا الحرف فما ذلك الا لأنهم ارادوا أن يتاجروا. التجارة والربح كانا السبب.

وهنا في هذا البند عن التعليم وعلاقات التربية اللبنانية بالخارج. أود أن ألفت نظر دولة رئيس الحكومة أولاً ومعالي وزير التربية ثانية إلى أن هناك قانوناً وضعته الحكومة يقول: إنه لا يمكن لاساتذة وزارة التربية الوطنية أن يبقوا خارج الملاك سبع سنوات.

وتبين لنا فيما بعد الصعوبات التي خلقها هذا القانون للاساتذة الذين يعلمون في الخارج، إن كان في مراكش أو في الجزائر أو تونس وغيرها من البلدان. ويعرف معالي الوزير وقد ذهبت اليه مرات عديدة. هنالك اساتذة يفخر بهم لبنان من جراء المراسلات التي ترسلها حكومات اجنبية إلى وزارة الخارجية اللبنانية ومن ثم تحال هذه المراسلات إلى وزارة التربية تشيد بقدرة هؤلاء الاساتذة في الخارج.

وماذا تفعل الحكومة اللبنانية؟ من جراء هذا القانون الذي كان يجب على هذه الحكومة أن تلغيه فوراً، كانت تمتنع الحكومة عن قبول رجاء وطلبات هذه الحكومة وتعيد هؤلاء الاساتذة إلى لبنان.

يا سيدي، ماذا يمكن للبنان أن يبيع؟ هل له من الحنطة فيزرع منها؟ ما هي النواحي الاقتصادية التي يمكن للبنان أن يصدرها للخارج؟ الشيء الوحيد الذي يمكن للبنان أن يصدره إلى الخارج هو العلم. فلتكن مدارسنا التربوية مشاتل للاساتذة نوزعها على العالم.

سيدي الرئيس، لن اطلل الكلام ولكن ضميرياً أريد أن يرسخ في نفس وعقل دولة رئيس الحكومة أن لبنان إذا تمكن من أن يرسل إلى الخارج كل سنة مئة استاذ يدرسون في مدارس اجنبية، افريقية أو عربية، يكون قد هيىء للبنان ثروة، أولاً ثروة سياسية، وثانياً ثروة مالية، ويكون لبنان تابع الرسالة التي بدأها منذ القدم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، معالي وزير التربية.

مشكلة التعليم في لبنان ومشكلة الغلاء هي مشكلة اصبحت مزمنة لم تعطها وزارة التربية العناية اللازمة لتلافيها.

مشكلة التعليم في المدارس الخاصة والغلاء في المدارس الخاصة ناتج ونابع من مستوى التعليم الابتدائي في وزارة التربية الوطنية. فلو كان مستوى التعليم الابتدائي في المدارس الحكومية غير

المستوى الذي يعيشه الطلبة، لما كان هناك ازمة دراسية ولما كان هناك غلاء في الاقساط. بينما نمدح وزارة التربية ونقدر القيميين عليها عندما تأتي على ذكر التعليم الثانوي، لأن مستوى التعليم الثانوي في المدارس الرسمية يفوق جداً مستوى التعليم الثانوي في المدارس الخاصة.

فإذا كانت وزارة التربية تضع حداً لغلاء الاقساط التي يشكو منها الاهلون، فليتفضل دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية ووزير التربية فيعدونا بأن مستوى التعليم الابتدائي منذ الآن سيتحسن بوضع برنامج موحد للسنة القادمة وتعيين اساتذة يلقون بهذا التعليم حتى يطمئن الاهلون فيرسلون اولادهم إلى المدارس الحكومية. وعندئذ تصبح الاقساط المدرسية غير ما يشكو منها الاهلون.

أما المنهاج التربوي والتربية الوطنية فلا أثر لهما أننا نطلب من معالي وزير التربية أن تكون التربية الوطنية الاساس الأخير للنشء اللبناني حتى تنشئ في قلب هذه الناشئة محبة الوطن ومحبة الدولة ومحبة الانظمة والقوانين في الدولة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز

نهاد بويز: دولة الرئيس أنا لي اقتراح واحد،

مهما قيل هذا المساء بدون المال لا يمكنك أن تعمل شيئاً، لي اقتراح: أما الضريبة العلمية التي نوه عنها زميلنا الاستاذ جان عزيز وأما أننا نحذو حذو ايران كما فعلت منذ سنتين. أي أن احدى الوزارات بدأت بأن تقول: على الدولة أن تحسم يوماً واحداً من الخزينة في سبيل التعليم وقد اسمت ذلك «جيش التعليم».

وابتداً بذلك جيش ايران وبعد ذلك نهج على هذا النهج جميع وزارات الدولة وقد حسموا يوماً واحداً من ميزانية الدولة الايرانية وجعلوا هذا اليوم الذي يعد «على ما اعتقد» ثلاثة ملايين دولار، ووضعوه في خدمة العلم.

فإنني مع مبدأ الاقتراح الذي جاء على لسان زميلنا، اضم أيضاً هذا الاقتراح واتمنى وإن لم يكن في هذه الليلة ولا في الغد، بأن يكون موضوع دراسة في حكومتكم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: دولة الرئيس، حضرات النواب

لو لم اسمع كلمة قالها صديقي جان عزيز لاقتصرت كلمتي الآن على ترداد قول الشاعر

«ولا خيل عندك تهديها ولا مال»

أما وقد سمعت منه ثم سمعت ثانية الكلام ذاته من الصديق الاستاذ نهاد بويز، فيمكنني عندئذ

أن اطمئنكم بأن هذه الوزارة سواء عندما كنت قيما عليها منذ سنة ونصف أم في هذه الوزارة الحالية، لم تأل اطلاقاً جهداً من وضع المشاريع والتصاميم وقد نفذ منها قسم لا بأس فيه. وأريد أن اذكر الاستاذ جان عزيز أو اصحح بعض معلوماته بأن ضريبة العلم قد وضعت في عهد الوزارة الأولى وقد وضعت بناء على اقتراح قدمه دولة الرئيس الي، ودرسناه في مجلس الوزراء، وقررنا مشروعاً اسميناه يومئذ «رسوم العلم»، وجعلنا اسباباً موجبة له بلغت عشرين صفحة، واعتمدنا في هذه الامور على احصائيات محلية وغير محلية، ثم كان من الواجب علينا ونحن الذين نفتش عن المورد لتأمين هذه الرسوم أن نبعث بدراستنا وبتقريرنا وبمشروعنا وباسبابنا الموجبة إلى الادارات المختصة. وقد عقدت اكثر من جلسة سواء مع المالىين المختصين أو في ادارة الجمارك أو في وزارة التصميم، وعندما وضعنا الاحصاءات ووضعنا مشروع القانون في صيغته الأخيرة ذهبنا وزارتنا.

وها أنا اليوم أقول لكم بأن هذا المشروع هو الآن قيد الدرس محدداً بمناسبة تغيير الوزارة الحاضرة، ندرسه ملياً. ويسرني أن اجتمع إلى كل واحد منكم وأن استمع إلى رأيه فمشكلاتنا التربوية لا يمكن أن تحل الا بواسطة العلم. ولكن قد يكون فرض الضرائب في لبنان وهذا من اختصاصكم، يشكل عبثاً على كاهل الشعب اللبناني وهذا لا يعني أنني قد تراجعت ولن اراجع عن مشروع القانون المتعلق برسم العلم اطلاقاً. لا انني فتشت على طريقة أيضاً، ارشدني إليها دولة الرئيس. عندما اردنا أن نمتص العدد الوافر من ابنائنا اللبنانيين الذين هم خارج الجدران المدرسية، وفكرنا أن نطبق نظاماً طبق في بعض البلدان ولا يزال يطبق في بعض البلدان الأخرى كاليابان وتركيا مثلاً، وهذا النظام يقضي بأن نقسم الصف إلى حصتين، حصّة قبل الظهر وحصّة بعد الظهر. بمعنى أن الدراسة تبدأ في الساعة السابعة حتى الساعة الثانية عشر ومن الساعة الثانية حتى الساعة السابعة.

وبذلك يتأمن لابنائنا الذين يبلغ عددهم مهما اختلفت الاحصاءات بين وزارة التربية من جهة ووزارة التصميم من جهة أخرى، لا أقل من ٨٥ ألف لبناني هم خارج الجدران المدرسية.

وعلى هذا الاساس، أمل أن انتهى من هذه الدراسة وقد اجتمعت إلى اليابانيين واجتمعت إلى الاتراك واجتمعت إلى المستشارين والخبراء في وزارة التربية. ونحن الآن بصدد وضع دراسة مفصلة تسهل لنا السبيل في هذا المضمار.

أما ما تفضل به حضرة الصديق جان عزيز فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فإنني أود أن أقول له بأنه سبق أن وضعنا مشروعاً يقضي بنشر هذا التعليم الثانوي، ثم بدأنا ننفذ هذا المشروع تبعاً، ونحن نريد أن يعلم المجلس الكريم واطن أن هذا لا يخفى على كل واحد منكم، أنه يوجد حالياً

واحد وثلاثون مدرسة ثانوية في لبنان تضم ١٠١٣١ تلميذاً وتضم هيئة في الملاك التعليمي الدائم تبلغ ٣٤٤ وبالتعاقد ٣٣٤ وفي الملاك الاداري تضم ١١٣ استاذاً.

وكل المرجع في النهاية إلى توفير المال اللازم، فإذا تمكنا أن توفر هذا المال فإنني اتعهد باسم الحكومة عندئذ أن افتح في كل سنة ثانوية في كل مركز قضاء أو ثانويتين في كل مركز قضاء. هذه هي مشاكلنا التربوية وهذا هو الجزء اليسير من هذه المشاكل. فارجو أن يتسع صدركم وفي أي وقت تريدون نجتمع معكم لحل هذه المشكلة.

الرئيس: البند ٢ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد جلستان، في الساعة العاشرة صباحاً وفي الساعة الرابعة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد جلسة اولى والساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد جلسة ثانية.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر:

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء

الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع رقم ٥٤٥٤، المتعلق بنظام وصلاحيات مكتب القمح.
 - ٣ - بحث وتصديق المشروع رقم ٦٤٦٩، بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية.
 - ٤ - متابعة التصديق على أبواب الموازنة وتصديق الابواب: الحادي عشر، الرابع عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر، الثامن عشر، (الجزء الاول من وزارة الموارد المائية والكهربائية).
- عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: انطوان صحنواوي، عثمان الدنا، بهيج تقي الدين، عزيز عون، بشير العثمان، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، أنور الصباح، جان عزيز، جعفر شرف الدين، راشد الخوري، ممدوح العبدالله، كامل الاسعد، رفعت قزعون، نخايل الدبس.
- واعتذر السادة: شبلي العريان، رشدي فخر، كمال جنبلاط، صائب سلام، جميل لحود، جورج كرم، سيمون صحنواوي، الياس الخازن، محمود عمار، اندريه طابوريان، فؤاد البرط وجوزف هراوي.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء السادة: بدري المعوشي، ميشال الخوري، وسليمان الزين.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
- المعتذرون - تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى أسماؤهم -

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٧ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة. تغيب السادة: أدوار حنين، الياس الخازن، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، محمود عمار، بشير العثمان، سليمان فرنجي، انطوان المالح.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد بيضون، رشدي فخر، سامي الصلح، فؤاد البرط، جورج كرم، شبلي العريان، سيمون صحنائي، اندريه طابوريان، صائب سلام، تقي الدين الصلح، جميل لحود، جوزف هراوي، محمد علم الدين، صبحي محمصاني، أنور الصباح، جعفر شرف الدين.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: سليمان الزين، بدري المعوشي، فؤاد رزق، ميشال الخوري، جورج حكيم، نسيب البربر.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم بدأ المجلس بدراسة الموازنة العامة بندا بندا فصدق منها الابواب التالية: الباب الأول، الباب الثالث، الباب الرابع، الباب الخامس، الباب السادس، الباب السابع، الباب الثامن، الباب التاسع والباب العاشر.

كما صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٤٦٧ باجازة ابرام الاتفاق المعقود بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٦٧ بين حكومة لبنان ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن استمرار عمل المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها للبلاد العربية في بيروت حتى ٣١ كانون الاول سنة ١٩٧٢.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد جلسة أولى والساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد جلسة ثانية.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

حضرات الزملاء المحترمين،

يوجد لدينا مشروع قانون هام يتعلق بالشمندر والسكر، هل ترون مناسباً أن نطرحه على المناقشة الآن لأنه كما قلت مهم جداً.

سكوت

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٥٤٥٤ الرامي إلى تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٣ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ المتعلق بنظام وصلاحيات مكتب القمح.

فتلي مشروع القانون المعجل التالي. الخ... :

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٦٤٦٩ الرامي إلى الاجازة للحكومة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٧ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

إجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط ١٩٦٧ على اساس القاعدة الاثني عشرية.

مادة وحيدة - يجاز للحكومة خلال شهر شباط ١٩٦٧ ، جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلي الاسباب الموجبة:

فتليت الاسباب الموجبة التالية:

الاسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة عام ١٩٦٧ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٥٦٧٠ تاريخ ٣٠ أيلول ١٩٦٦ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه.

وبما أنه يقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر شباط ١٩٦٧ وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

أعدت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المرفق وهي إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم ترحو اقراره.

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر معروضة للتصويت من يوافق على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

أعطي هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر.
من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبلت المادة الوحيدة، القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.
فتلي مشروع القانون برمته، ونودي حضرات النواب باسمائهم.

أجماع

الرئيس:

صدق القانون بالاجماع نعود إلى درس وتصديق أبواب الموازنة.

الباب الحادي عشر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الفصل الأول - الشؤون الاجتماعية

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فريد جبران.

فريد جبران: دولة الرئيس، ان وزارة الشؤون الاجتماعية هي من الوزارات الهامة التي تعمل على توطيد العدالة الاجتماعية في هذا البلد. أما فيما يتعلق بقضية الموظفين، فإن هناك موظفين في بعض الشركات يسرحون انتقاماً. وهذا لا يجوز.

الرئيس:

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٩٣١٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس:

قبل البند ١١

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بيار الجميل.

بيار الجميل: دولة الرئيس، نحن نعلم أن الموازنة تدرس في اللجان بتدقيق وامعان، وهذا لا تجادل فيه، ولكن، أما كان أفضل وأشرف وأنزله وأحسن للمجلس أن تصدق الموازنة بمادة وحيدة، حتى نخلص من هذا النصاب المفقود الذي نلاحظه دائماً.

الرئيس:

حضرة الزميل، أنا أعرف أن الشيخ بيار الجميل هو من أشد المعارضين في تعديل الدستور، وهذه المادة لها علاقة صميمية في صلب الدستور. وان الدستور ينص صراحة على أنه عندما تأتي الموازنة قبل الخامس عشر من شهر تشرين الأول، ولا يصدقها المجلس في آخر شهر كانون الثاني تنشر بمرسوم.

وانني أرجو منكم، وأقول لكم، بأنني تقلدت زمام رئاسة المجلس منذ سنة ١٩٤٣ وأصرح علناً أنني أعتبرت هذه المادة مخالفة للدستور، ولم يكن لي الشرف إذا صوت على الموازنة بمادة وحيدة، وربما قد صوت عليها مرة أو مرتين وكان آنذاك بغير عهد رئاستي.

بيار الجميل: دولة الرئيس، أنا لا أدخل في التفاصيل وكل ما أريد أن أقوله ان لا يحضر هذا المجلس هذه المهزلة وهذا النصاب الذي نحضره، لا أكثر ولا أقل، وأنني أرجو من الرئاسة الكريمة أن تتخذ الطريقة المناسبة والملائمة بهذا الصدد.

الرئيس: حضرة الزميل.

أنا أصرح علناً من على هذا المنبر، أن كل ما قاله الشيخ بيار الجميل فيما يتعلق بدروس الموازنة في اللجان هو في موضعه ومن حيث الدقة التي رافقت درسها. فاللجنة قامت بواجباتها ودرست جميع الامور المتعلقة في الموازنة، وكانت على اتفاق تام مع الحكومة على ذلك، ولم يعد من سبيل للاخذ والرد بهذا الخصوص مطلقاً. فإذا صوتنا عليها كما حصل التصويت، وقد درجنا على هذه العادة نكون قد صدقنا الموازنة ونفذنا نصوص الدستور، وإذا مشينا على خلاف ذلك، نكون قد خالفنا نصوص الدستور.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاني.

نسيم مجدلاني: دولة الرئيس، الدستور يقول، ان الموازنة يجب أن يصوت عليها أكثرية النواب. فإنني أرى منذ ساعتين النصاب مفقوداً، ونحن نقول قبل، وقبل، وقبل. ولقد أبدى مثل هذه الملاحظة زميلنا الاستاذ أديب الفرزلي وأحصى عدد النواب وقال ان عددهم ٤١ نائباً واستمرينا في هذا العمل. فإذا كنا نريد أن نحافظ على الدستور كما تريد يا دولة الرئيس، كان علينا أن نرفع الجلسة وننتظر إلى أن يكتمل النصاب، وعندئذ نقول بأننا نفذنا نصوص الدستور.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

حان للرئاسة أن تعطي رأيها بهذا الموضوع المجلس لا يلتزم إلا بخمسين نائباً وهذا هو النظام وهذا هو نص الدستور، ولكن عندما يلتزم بخمسين نائباً، ألا ترى بأن الأربعين صوتاً إذا صوتوا يكونون قد صوتوا صحيحاً على الموازنة من أصل الخمسين يا حضرة الزميل نسيم مجدلاني - لا يا دولة الرئيس.

لا يكفي أن يصوت على الموازنة أربعون نائباً من أصل الخمسين.

الرئيس: نعم يكفي نعم، يا حضرة الزميل وأنا أتحمّل كل مسؤولية في هذا الصدد، بأن المجلس درج على هذه العادة منذ نشأته وكل مجالس العالم كانت قضية النصاب فيها من أصعب الامور، مما

اضطرها إلى تعديل جميع الانظمة المتعلقة بالنظام وفيما يختص في النصف والنصف، ولكن كما قلت، بما أن مس الدستور في لبنان هو من الامور غير المستحبة من الجميع، فقد تمسنا على مبدأ، وهو عندما لا يعترض النواب على التصديق نبقي سائرين بالتصديق، وإذا أراد شخص من النواب أن يفرض ارادته على الباقي عندها لا أقبل بذلك.

- تصفيق -

رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة بعد الظهر، لمتابعة درس أبواب الموازنة. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر اليوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٧ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة لمتابعة تصديق ما تبقى من أبواب الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حماده

امينا السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الابواب التالية من الموازنة العامة: الباب الثاني عشر. موازنة مكتب القمح، موازنة الجامعة اللبنانية، موازنة المديرية العامة للهاتف. الباب الثاني، الباب الحادي والعشرين.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٧ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، أنور الخطيب، بهيج تقي الدين، بشير العثمان، سليمان فرنجية، فيليب بولس، راشد الخوري، جان عزيز، كامل الاسعد، مارون مارون، كنعان، انطوان المالح، بشير كيروز، ورفعت قزوعون.

واعتذر السادة: شبلي العريان، رشدي فخر، كمال جنبلاط، صائب سلام، جوزف هراوي، قبلان عيسى الخوري، اندريه طابوريان، سيمون صحنائي، جورج كرم، جعفر شرف الدين، جميل لحد، رشيد بيضون، فؤاد البرط، الياس الخازن، فؤاد بطرس، عبد العزيز شهاب، هاشم الحسيني، مرشد الصمد، محمد علم الدين. وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: ميشال الخوري، بدري المعوشي، فؤاد البزري.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٧ في الساعة الحادية عشرة والنصف من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: انطوان صحنواوي، عثمان الدنا، بهيج تقي الدين، عزيز عون، بشير العثمان، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، أنور الصباح، جان عزيز، جعفر شرف الدين، راشد الخوري، ممدوح العبد الله، كامل الاسعد، رفعت قرعون، مخايل الدبس.

واعتذر السادة: شبلي العريان، رشدي فخر، كمال جنبلاط، صائب سلام، جميل الحرد، جورج كرم، سيمون صحنواوي، الياس الخازن، محمود عمار، اندريه طابوريان، فؤاد البرط، وجوزف هرواي.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرمي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: بدري المعوشي، ميشال الخوري وسليمان الزين.

صدق محضر الجلسة السابقة وبدأ المجلس أعماله بدراسة مشروع القانون الوارد بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٣ المتعلق بنظام وصلاحيات مكتب القمح فصدقه كما صدق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٤٤٩ باجازه جباية الواردات وصرف النفقات خلال شباط ١٩٦٧ على اساس القاعدة الاثني عشرية.

وصدق أيضاً من أبواب الموازنة الباب الحادي عشر، الرابع عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر، والجزء الأول من الباب الثامن عشر (وزارة الموارد المائية والكهربائية).

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٧ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة لمتابعة تصديق ما تبقى من أبواب الموازنة العامة.

الرئيس: هل من ملاحظة علي ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، ورد في خلاصة المحضر أن موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية قد عرضت على المجلس وصدقت.

ان هذه الميزانية هي من موازنة وزارة الاشغال العامة وأن ميزانية الاشغال العامة بما فيها الاشغال

المالية والكهربائية هي من الموازنات الهامة في هذا البلد والتي ينظر إليها الشعب اللبناني بعين ساهرة، لقد جرى التصويت على هذه الموازنة وسط الضجة والضوضاء، فإذا لم يعد من مجال لبحثها مجدداً أرجو من الرئاسة بأن تعلن البحث بكل وزارة تتلى بنودها أمامنا.

الرئيس: حضرة الزميل، لقد صوت المجلس على الجزء الأول وهو يختص بالموظفين فقط وأما الجزء الثاني فلم يصوت عليه المجلس.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية.

رينه معوض: دولة الرئيس، الذي بحثناه في الصباح يتعلق بالموظفين وبالملاك وهو الجزء الأول وأما الجزء الثاني فلم يزل تحت البحث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس، القسم الأكبر من الضوضاء في هذا المجلس ناتج عن الأجهزة الصوتية المركبة. فأرجو من الرئاسة أن تضع مزيداً من العناية لهذا المجلس لئلا يمكن من أن نسمع.

الرئيس: حضرة الزميل، سنضع أحدث الآلات الصوتية الموجودة.

ونعود إلى التصديق على ابواب الموازنة.

الباب الثاني عشر - وزارة الانباء

الفصل الأول - الانباء

البند ١ - المخصصات والرواتب والأجور ٩٢٠٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سهيل شهاب.

سهيل شهاب: دولة الرئيس، ان السياحة في لبنان أخذت تتطور بشكل سوف يجعل من هذا البلد منارة للآجانب الذين يأتون إليه لينعموا بشمسهم ومناخه ومعالمه الاثرية.

الرئيس: حضرة الزميل، أرجو حصر البحث في البنود.

سهيل شهاب: دولة الرئيس، أرجو في بلد سياحي كلبان أن يكون البوليس الذي هو وجه لبنان ويستقبل السواح ويتعامل مع الأجانب أن يكون من صفة خاصة أي أن يكون متعلماً وأن يكون مهذباً، لأنه هو وجه هذا البلد.

لذلك فإني أقترح على الحكومة أن تأخذ هذا البوليس ان كان من بوليس السير أو من بوليس

السياحة من الفئات المتعلمة، وأن تكون هذه الفئات قد دخلت مدارس خاصة وتعلمت كيفية معاملة الناس ومعاملة السواح بشكل خاص. وهناك سوابق حصلت مع عدد من أعضاء هذا المجلس مما لا يشرف هذه الفئة من الأشخاص الذين عليهم أن يكونوا دمثي الاخلاق في معاملتهم مع الناس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، أريد أن أشير تكراراً إلى أننا اليوم أحوج ما نكون إلى وجود مكتب للسياحة في معرض مونتريال هذا المعرض سيزوره على الاقل ثلاثون مليون نسمة فنحن بحاجة إلى نشرات خصوصاً وأن جاليتنا في مونتريال تقوم على نفقتها بنفقات جناح ضمن المبنى الكندي، دعي بالجناح اللبناني.

فهؤلاء يقومون الآن بتحضير فرقة فرلكلورية لتعريف لبنان على مسرح المعرض الدولي الذي يجري في مونتريال وهذا المعرض الدولي الرسمي وليس كمعرض نيويورك لأنه حسب تقدير الخبراء الاختصاصيين، سيمر فيه، كحد ادنى، أكثر من ثلاثين مليون زائر لهذا المعرض. وأعتقد أنها فرصة فريدة من نوعها، لا يجوز أن تمر دون أن يكون هناك مكتب للسياحة يقوم بالدعاية اللازمة للبنان وبتوزيع النشرات.

لذلك أطلب بالحاح من معالي وزير السياحة ومن الحكومة بوجه عام خصوصاً وأن الوقت يمر بسرعة، لأن افتتاح المعرض سيتم في ٢٨ نيسان القادم. فكيف تريدون أن نبني سياحة في لبنان ونهمل فرصاً كهذه؟

هذا عدا عن أن الجالية اللبنانية تقوم بنفقات الجناح اللبناني وكل ما يطلب من الحكومة أن تساهم بدورها مع الجالية من جهة ومن جهة ثانية أن تفتح مكتباً للسياحة في هذا المعرض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ریمون اده: دولة الرئيس، وزارة السياحة تكلف الشعب اللبناني ١٤ مليون ليرة. فعندما تأسست هذه الوزارة طرحت سؤالاً على معالي الوزير الموجود حالياً وسألته هناك مجلس وطني للسياحة فهل هذا المجلس الوطني سيستمر؟ لأن مجموع هذه البنود يساوي ١٤ مليون ليرة.

لذلك أنني أطرح مجدداً: هل هنالك حاجة بعد انشاء هذه الوزارة لأن يستمر المجلس الوطني للسياحة؟ نعم أو لا. وأعتقد أنني في صلب الموضوع.

ويومذاك أجابني معالي الوزير أنه عندما تأسست الوزارة لم يعد هناك حاجة للمجلس الوطني للسياحة وسيزول تدريجياً. لذلك فإني أسأل معالي الوزير إذا كان لا يزال على نفس التفكير أو أن أفكاره تبدلت من هذه الناحية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس.

مانويل يونس: دولة الرئيس، أود أن أفهم لماذا خصص فقط للدعاية والعلاقات الخارجية ١٩ ألف ليرة بينما المخصصات والرواتب والاجور أكثر من هذا بكثير.

لذلك فأنتني أسأل: لماذا البند الأول ١٢٥٠٩٠٠٠ ليرة ولماذا وهذا الفارق بين البند الأول والبند السادس طالما أن البند السادس هو أهم من البند الأول بالنسبة لمصلحة السياحة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس، البند السادس الدعاية والعلاقات الخارجية. ثبت حتى اليوم من الإحصاءات في وزارة السياحة أن الذين يأمون هذا البلد سياحياً هم بأكثرية من المغتربين. واني أأمل أن في السنين القادمة، أن يكون السواح الذين يؤمون لبنان هم من الاجانب. فنحن في هذا البلد نريد أن نبيع الشمس وبلادنا غنية بها. ولكن أسأل معالي وزير السياحة: هل اتخذت الترتيبات الكافية في وزارة الانباء ليتمكن المغتربون اللبنانيون أولاً ومن ثم الاجانب من الاستماع إلى الاذاعة اللبنانية، وأنتني أؤكد لدولة الرئيس ولمعالي الوزير، أن الاذاعة اللبنانية لا تسمع لا في القارة الاميركية ولا في غيرها. مع العلم أن في وزارة الانباء بالتعاون مع وزارة السياحة موظفين يدفع لهم شهرياً من أجل اذاعة اللغات الاجنبية المختلفة. هؤلاء لا يتمكنون من الاذاعة لأن اذاعتنا لا توصل صوت لبنان إلى الخارج.

إن هذا الامر من الاهمية بمكان يا معالي الوزير. إن هذا الامر هو اساس للدعاية في الخارج وأنا أعلم أننا عندما نذهب إلى أوروبا نرى جميع طبقات الناس يسافرون ويسوحدون ويجمعون من مالهم الشهري حتى يذهبوا إلى البلدان التي فيها شمس، وأنت تعلم كما أعلم أن أسبانيا واليونان يعيشان على بيع الشمس.

لهذا، أرجو أن تقدم وزارة الانباء بالدعاية في الصحف وفي الاذاعة وفي واجهات المحلات في العواصم الأوروبية، لكي نستطيع جلب الزبائن إلى لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، الحكومة تهتم بالسياحة، والسياحة هي مورد عظيم لهذا البلد لأنه يتمتع بمناخ غير موجود في مكان آخر وسما وشمس غير متوفرين لغيره.

إنما السائح الذي يؤم لبنان، وأرجو أن تهتم الحكومة لهذه الناحية، لا يمكنه أن يتجول إلا في أماكن محدودة فتكون السياحة مبتورة ولا تعطى المنافع الجدية المطلوبة للشعب والحكومة. فالطرق السياحية معدومة والأماكن الاثرية الموجودة بكثرة في هذا البلد ليس لها طرق

توصل السائح إليها، وإذا كانت الحكومة تريد أن تهتم فقط بكلمة سائح وسواح دون أن تعطي النتائج العملية الفعالية لكي يؤم هذه البلاد كل من يخطر على باله السياحة والمعرفة، فلا يمكن للبنان أن تكون له هذه الخطوة.

القضية هامة وهامة جداً.

لذلك ألفت النظر وأرجو تكراراً أن تهتم وزارة السياحة بهذه الناحية بإيجاد الطرق للاماكن الاثرية وتوجيه السواح إلى هذه النواحي لكي تتم المنطقة ولا يجوز أن يأتي السائح ليرى ثلاث أو أربع مناطق في حين أنه هنالك مئات الاماكن الاثرية التي تتطلب زيارتها من قبل السواح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خليل الخوري.

خليل الخوري: دولة الرئيس، تعلمون أنه يوجد حالياً في لبنان معالي وزير السياحة الاسباني يرافقه المدير العام للسياحة وتعلمون أن أسبانيا قد أحرزت نجاحاً باهراً في حقل السياحة ويوجد المدير العام للسياحة الذي يرافقه إلى لبنان. أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى هذه المناسبة فلا تكون هذه الزيارة زيارة اجتماعية فحسب بل كي يسعى المسؤولون اللبنانيون إلى جعلها زيادة تشاور ربما استفدنا شيئاً من النصح والتوجيه الذي مارسته هذه الدولة.

لذلك نأمل أن تأخذ الحكومة بملاحظتي هذه وأن يفيد لبنان من وجود معالي الوزير السياحة الاسباني في تبادل الآراء والمعلومات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، إن السياحة في هذا البلد مورد من الموارد الرئيسية التي يعتمد عليها الانماء الاقتصادي، وهذا في البلد موارد منظورة وموارد غير منظورة، والسياحة من الموارد غير المنظورة.

أذن، فالطريق إلى زيادة الموارد غير المنظورة هي في إيجاد أجهزة تقوم بما يجب أن تقوم به من دعايات أو من أعمال أو من تهيئة اجواء أو من تسهيل مهمات لكي يكون لهذه الاجهزة أثرها الطيب في الحقل الذي نسميه السياحة فيعطي دعاية حسنة تؤدي إلى مجيء السياح إلى هذا البلد، يرتادونه كما يرغبون ويتمتعون بمناخه وهوائه وشمسه الدافئة. فالجهاز يعطي ثماره ويعطي فوائده كما يعطي المناخ ويرغب السياح في المجيء إلى هذا البلد.

أنا أسمع، وقد سمعت من بعض الناس بأن مجلس السياحة عبارة عن أشخاص ينتفعون بالرواتب التي يقبضونها من مجلس السياحة ولا يقومون بأي عمل.

لهذا نطلب من معالي وزير السياحة أن يتأكد من هذا الامر ويستبدل هؤلاء الاشخاص الذين

وجدوا في هذا المجلس للانتفاع المادي، برجال اكفاء يقومون بالمهمات السياحية التي تعطي ثماراً لهذا البلد.

وبما أننا نبحث بالسياحة ونبحث بالبند الأول الذي هو مخصص للرواتب والاجور أقول: نرجو من معالي وزير السياحة أن يعير جميع ادارات السياحية نظرة عامة تشمل جميع دوائرها لكي يرى من هم أهلاً وكفاءة للقيام بأعمال الساحية. لأنها أعمال ليست كالأعمال الادارية تتمشى على السليقة العشائرية أو الطريقة المفوضية. هذه الاعمال يجب أن يتحل أصحابها بفهم صحيح للسياحة يؤدي فائدة للبلد.

وبعد هذا نعود للآثار.

هناك آثار في لبنان، حتى الآن مدفونة تحت التراب لماذا لا تهتم وزارة السياحة بكشفها وإظهارها لكي يشاهدها السياح والرواد فقد يرون فيها أحسن من الآثار التي يشاهدها اليوم والتي نعمل لها الدعايات العظيمة كي يؤمها السياح ليشاهدها وينظرون إليها ويرغبون غيرهم بالمجيء إلى لبنان لمشاهدها.

أعتقد أن الآثار المطمورة هي أهم وأعظم من الآثار الموجودة في الوقت الحاضر.

لذلك نرجو من الحكومة أن تخصص اموالاً أكثر من هذه الاموال التي تخصصها لوزارة السياحة لكشف هذه الآثار المطمورة ومنها في الجنوب، ولا تظنون بأني أقول هذا على سبيل الدعاية. فكما أن هنالك مناطق تستفيد من السياحة إن كان معنوياً أو مادياً، فذلك الجنوب الذي هو جزء من لبنان يجب أن يستفيد من هذه الموارد لأن فيه مناطق أثرية سياحية لها أهميتها ولا تقل أهمية عن جبيل وبعبك وعن غيرها من المناطق السياحية.

لذلك أرجو اعارتها الاهتمام وأرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء ومن معالي وزير السياحة أن يعيرونا لفتة إلى الجنوب ولهم الشكر. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أنا لا أريد أن القن معالي وزير السياحة الدروس وهو سيد من أشرف على مقدرات السياحة في لبنان، ولا أن أكشف عن أسرار لبنان وأثاره ومناخه ومياهه وجباله، إنما ملاحظة عابرة أرجو إلفات نظره الكريم إليها.

كنا من مدة في مؤتمر دولي في ايران، وحضر هذا المؤتمر ممثلون لأكثر من خمسة وثمانين دولة، أي ما يقارب الثمانمائة شخص واستنشط هناك كل من له مورد سياحي لكي يستجلب هذه الوفود التي حلت ايران من جميع انحاء العالم. وكان من الطبيعي أن تكون السياحة اللبنانية في

طليعة من عمل لاستجلاب هذا التيار الكبير من الناس، ولكننا مع الاسف لاحظنا وزملاؤنا النواب بأن الكثير من الوافدين يرغبون في زيارة لبنان ولكنهم يتسألون: هل بإمكانهم الحصول على تأشيرة حالية وآنية؟ وهل بإمكانهم المكوث في لبنان وما هي المدة؟ وما هي شروط الدخول وأدخال العملات؟ والخ... فتبرع كل منا ليقوم بمهمة سياحية ويشرح عن أوضاع لبنان والحرية التامة التي تسود جميع مرافقة. فتمكنا من جلب ما يقارب عشرة أو اثني عشر سائحاً ولكن ذلك كان طبعاً لا يتلاءم لا مع امكانات لبنان ولا مع رغبتنا في أن يأتي جميع الوافدين إلى بلادنا العزيزة.

نرجو أن تستفيد دوائر السياحة من هكذا تجمعات لتكون حاضرة وتثبت وجودها، ففي ذلك منفعة للسياحة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد: دولة الرئيس، ان السياحة بالنسبة إلى لبنان كالبترول بالنسبة إلى الكويت وإلى بلاد البترول، لأننا نعلق على السياحة أهمية قصوى. فإن لم يكن عندنا بترول فعندنا هواء طيب، ومياه عذبة، وسماء صافية نقية، وجمال مناظر، لا يضاهينا بلد في العالم.

نحن نريد أن تعم السياحة جميع مدن لبنان، وبالنسبة إلى صيدا، هناك مئات من السواح يرتادون البلدة ولكن السياحة غير منظمة في هذه المدينة ولا في أية مدينة في لبنان مثلاً لا يوجد أدلاء. ليقودوا السائح إلى الاماكن التي أن تزار. فالسواح يأتون إلى القلعة ثم يعودوا منها إلى سياراتهم وبدون أن تنتفع البلدة من مجيء الوف السواح في الشهر.

ومن الناحية السياحية، أرى يا معالي الوزير، أن هذه الاحجار الموجودة في بناء هذه القلعة وقد نقلت من قصر بيت الدين هي من أجمل ما بني في وقتنا الحاضر.

وأرى «وأظن أن معالي الوزير معي في هذا الرأي» إن الآثار التي تظهر في صيدا تتجمع في هذا البناء لتجذب السواح لزيارته والتعرف إلى هذه المنطقة وللمكوث أطول مدة ممكنة. في حال أننا نرى مثلاً، ظهور آثار أميرة فينيقية كاملة، تاجها على رأسها وعقودها وخلقها... الخ نرى أنها نقلت إلى المتحف الوطني وبهذا النقل لم يعد لهذا الآثار الثمين قيمة كما لو كان السائح يراه في مكانه.

وهناك كثير من الآثار الصيدانية موجودة في مناطق العالم وفي المتحف اللبناني أليس من الافضل أن نستعيد هذه الآثار من هذه المناطق ومن المتحف اللبناني ونعيدها إلى الاماكن التي أخذت منها وبهذا نرغب الناس ونشوقهم إلى رؤية هذا الآثار ونشجعهم على طول المكوث في البلدة فتعم الفائدة.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير السياحة.

وزير السياحة: دولة الرئيس، اني أشكر مجلسكم الكريم على ملاحظاته القيمة فيما يتعلق بوزارة السياحة. ولكن لا بد من لفت النظر إلى أن وزارة السياحة هي وزارة مستحدثة ولم يكن لها الطاقة المادية التي تمكنها من أن تؤمن جميع حاجات السياحة في البلد. علماً بأن للسياحة الاهمية التي تعرفونها. ولكن دخلها في الوقت الحاضر يعادل تقريباً ٩٪ من الدخل القومي. وأملنا كبير بأن تشكل في المستقبل القريب في سنة ١٩٧٠ ١٥٪ من الدخل القومي وفي سنة ١٩٨٠ ستشكل ٢٥٪ من الدخل القومي.

وبذلك ستشابه بالفعل مورداً كمورد النفط في بلد آخر.

وفيما يختص بالاسئلة الخاصة التي وجهت لوزارة السياحة. قضية الشرطة السياحية: لا شك أن الشرطة السياحية هي مؤلفة من عناصر جاءت من الدرك بدون تدريب ولم يكن لنا الوقت الكافي لتدريبهم على العمل العادي للشرطي العادي. إنما قد اتفقنا مع قيادة الجيش - قيادة الجيش لها مدرسة لصف الضباط مدرسة جديدة - وهذه المدرسة تدرّب بعض العناصر على أعمال مختلفة. اتفقنا مع قيادة الجيش على تدريبهم في هذا المعهد لأول سنة تدريباً عسكرياً وبعد ذلك يأتون إلى معهد مجلس السياحة ويدربون تدريباً سياحياً وتاريخياً يؤهلهم لأن يقوموا بعملهم.

وأما فيما يختص بمعرض كندا: ان الحكومة قد اتخذت موقفاً مبدئياً من جميع المعارض في الخارج بما فيها معرض كندا. وهذا الموقف ولاسباب اقتصادية ولاسباب مختلفة كان سلبياً بالنسبة للاشتراك بالمعرض. لهذا السبب يصعب على وزارة السياحة أن تشترك وحدها في معرض مونترال الذي هو بالفعل من أهم المعارض في العالم في القرن العشرين. بإمكان وزارة السياحة أن تشترك بالمكتب الصغير إن شاء الله وأن تشر نشرات كافية لجاليتنا في كندا وللكنديين.

وفيما يتعلق بمجلس السياحة وبمصير مجلس السياحة، أذكر أنه، لما انشئ مجلس السياحة أو أعد قانون مجلس السياحة منذ سنة، كان تفكير الحكومة ان بإنشاء وزارة السياحة تصبح الحكومة بغنى عن هيئة خاصة تقوم بالمهام السياحية. إنما بعد انشاء وزارة السياحة اتخذت الحكومة بالذات موقفاً يختلف قليلاً عن الموقف السابق يرمي إلى ابقاء مجلس السياحة للاستفادة من طاقته البشرية ومن خبرته ومن مرونته لأنه لا يتفقد بالقيود العادية الموجودة في وزارة ما. فمجلس السياحة يزيد نوعاً ما طاقة وزارة السياحة ويسمح لها أن تعمل ما لا يمكن أن يعمل في وزارة. إنما لا شك بأن مجلس السياحة لن يبقى على حالته الحاضرة، وأصبح من الضروري أن يتطور وينسجم تماماً مع وزارة السياحة وينخضع لوزارة السياحة بصورة كاملة. وقد اتفقنا مع مجلس الخدمة المدنية على عقد اجتماع لوضع النصوص اللازمة وستنشر هذه النصوص مراسيم حكومية

تنظيمية تخضع مجلس السياحة بصورة كاملة لسلطة وزير السياحة وتسمح لوزير السياحة أن يستعملها ويستعمل طاقتها.

وفيما يتعلق بزيارة وزير اسبانيا أنه طبعاً قام بأعمال يشكر عليها وان عدد السياح لاسبانيا كان ١٦ مليوناً سائح وسنستفيد من وجوده وقد بدأنا بالمحادثات معه بكثير من الود والتعاون. أما نسبة السائحين عندنا كانوا في سنة ١٩٦٦، ٧٠٠ ألف سائح ولست اعتقد بأن نسبة المغتربين بينهم كانت عالية جداً ولا يمكننا أن نعرف المغترب من غير المغترب لأنه يأتي إلينا بتأشيرة غير لبنانية.

الرئيس: البند ١ - كما تلي عليكم.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، صدق المجلس صباح اليوم على قانون مكتب القمح والشمندر السكري، وبموجب هذا القانون تغير اسم مكتب القمح وأصبح من الضروري ان نسمي هذه الموازنة «موازنة مكتب القمح والشمندر السكري» وسنضع ذلك في قانون الموازنة.

الرئيس: نعم، ليكن ذلك.

موازنة مكتب القمح والشمندر السكري

قسم الواردات

الفصل الأول - مكتب القمح والشمندر السكري

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٢٠٣٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب الثاني: مجلس النواب

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، ان هذا المجلس في بنائه لا يتناسب مع ما للمجلس من كرامة ومن تأثير في هذا البلد.

لذلك اتمنى على الحكومة الموقرة أن تقبل وتعطينا وعداً الآن أنه عندما نأتي لدرس مشروع الـ

٣٥٤ مليون ليرة أن تقبل الحكومة باضافة بند بمبلغ اثني عشر مليون ليرة لبناء مجلس نيابي حديث تكون فيه جميع التجهيزات الضرورية الموجودة في المجالس النيابية الراقية في العالم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ریمون إده: دولة الرئيس، هذا المجلس يكلف الشعب أربعة ملايين ليرة وأنا ضمن رأي الزميل، لأن المهم ليس البناء، بل المهم التدبير الثاني. لنفرض أننا انتقلنا من بناية إلى بناية، فإذا أردنا اصلاح البلاد وليس بإمكاننا اصلاح بيتنا؟ وهذا برهان:

قنديل مطفى هنا، قنديلين ناقصين، وقنديل مطفى هنا، إذا أراد أحدنا غسل يديه فلا يوجد صابون.

وأكثر من هذا: إذا أراد أحدنا أن يعرف ماذا تكلم من ذلك بوقت قريب!.. في كل بلاد العالم لا يكون هذا.

ألفت نظر الرئاسة، وعندنا الاعتمادات اللازمة، إذ لا يجوز أن تطيع المحاضر إلا بعد مضي ستة أشهر من تسجيلها فالقضاة يريدون أن يطلعوا على المناقشة التي تمت بمناسبة التصديق على قانون وهذا الاطلاع لا يتسنى للقاضي الذي يضطر أن يراجع المناقشة العامة لتفسير القانون.

وأنا كانت تصلني محاضر المجلس النيابي مع الجريدة الرسمية وابتداء من السنة الماضية كل المشتركين بالجريدة الرسمية انقطعت عنهم محاضر جلسات المجلس النيابي. ولا أعلم هل الحكومة اتخذت هذا التدبير ام المجلس؟ إذ لا يجوز أن لا يجوز أن لا تصلنا المحاضر كما كانت تصلنا في الماضي مع الجريدة الرسمية.

لذلك ألفت نظر الرئاسة الكريمة ورئاسة مجلس الوزراء إلى هذه الناحية.

أما في التحسينات فأن الأجهزة الصوتية لا تنقل الصوت كما يجب وأرى النواب وهؤلاء الصحفيين يسمعون الكلام بالقلوب.

وأعتقد أن كل هذه الامور لا تكلف شيئاً يذكر.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

لقد قرر مكتب المجلس منذ أربع سنوات على أن ينقل المجلس من هنا ويستعاض عنه بمجلس لائق بمجلس النواب. وإن ثمن بناية هذا المجلس إذا بيعت تغطي ضعفي ما يكلف بناء مجلس جديد. ونقل هذا المجلس ليس لأسباب ضيقه فقط بل لأن جميع النواب يتدمرون كل يوم من ضيق ساحة المجلس التي لا يستوعب سيارات النواب.

وهنا قلب البلد، فحرام على الامة اللبنانية أن تجعل مجلسها في هذه النقطة لأنه يضيق على الشعب ويحرم الشعب من منافع تكون أكثر إذا نقل إلى مكان آخر.

وعلى هذا الاساس اتخذنا قراراً وبلغناه إلى الحكومة في حينه وأظن بأن مجلس الوزراء اتخذ قراراً

في ذلك الحين وكلف معالي وزير النافعة بالمهمة ووزير النافعة شرع بتحضير الخرائط لبناء مجلس جديد.

أما فيما يختص بالاضواء، فالاضواء الكهربائية لزمتم لشخص هو مسؤول عن كل ما يحدث من خلل.

وأعطى مثلاً، انظر إلى هذا المصباح المجلس مسؤول عنه.

أما فيما يختص بالمحاضر، كانت المجلس النيابية السابقة درجت على عادة أن تطبع المحاضر في آخر كل سنة وتوزع على النواب وغير النواب أما إذا شاء حضرة الزميل ان تطبع المحاضر وتنشر بمدة عشرة أو خمسة عشرة يوماً فأني سأدعو اختصاصيين لدرس هذا الامر وإذا كان بالامكان فسأبشر بهذا الامر إن شاء الله.

حضرة الاستاذ، ريمون اده، بلغني الآن من المسؤول في المحاضر أن المحاضر تطبع كل خمسة عشر يوماً ولكن الجريدة الرسمية هي التي لا ترسلها.

وسنطالب الجريدة الرسمية بأرسالها كل خمسة عشر يوماً.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: دولة الرئيس، ان الاسباب التي تفضل بها الزميل الاستاذ ريمون اده، تجعلني أيضاً من رأي الزميل الاستاذ سامي البستاني لأننا في هذا المجلس ولسوء الحظ اتخذنا عادات لا تتلاءم مع المستوى المطلوب منا ولأنه بنظري لا يمكن لنا بعد اليوم أن نضبط العمل في هذا المجلس بهذا الجو المادي والمعنوي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، منذ أن وطأت أقدامنا هذا المجلس وأنا أسمع دولتكم تطالبون بأمرين.

أولاً، بأن يتسع هذا المجلس بضم مبنى الدوائر العقارية إليه.

واسمع أيضاً بمعزوفة ثانية وهي بناء مجلس جديد.

لذلك، فأني أسأل الحكومة وخصوصاً دولة الرئيس وزير المال: هل صحيح أن هنالك نية لبناء مجلس؟ ولماذا يحاط هذا الموضوع بتلك السرية كأنها سرية المصارف؟! إننا نسأل دائماً عن هذا الموضوع، وقد أصبحنا نعتقد أن هذه المعزوفة ليست حقيقة وغير موجودة!

فنحن يا سيدي الرئيس لسنا بخالدين، ولا نطلب ذلك من أجلنا بل من أجل الجيل الطالع من النواب الذين سيؤمنون هذا المجلس والذين سيتكلمون باسم الامة. يجب أن يكون لهم المقام اللائق ويجب أن يكون مكاناً محترماً لاستقبال الوفود الاجنبية الغربية التي تؤم لبنان. فأني أؤكد المرة تلو المرة: هل إن فكرة بناء مجلس هي قيد الدرس؟ وإذا كانت هي قيد الدرس: أين وصلت في مراحلها التعميمية والتنفيذية؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله الغطيمي .

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، طالما ان الرئاسة الكريمة قررت طبع محاضر مجلس النواب ونشرها بالجريدة الرسمية، نطلب من دولة الرئيس وزير المالية أن يطلب من ادارة الجريدة الرسمية توزيع الجريدة الرسمية على النواب أيضاً لأن من حق النواب أن يطلعوا تماماً على القوانين التي تنشر والقرارات التي تنشر في الجريدة مجاناً هذا من حقهم أن يحصلوا على هذه الاعداد. لذلك نرجو من دولتكم أن تصدروا مثل هذا الامر حتى تأتينا هذه الجريدة بانتظام ابتداء من أول سنة ١٩٦٧ على أقل تعديل .

الرئيس:

الباب الثاني: مجلس النواب

الجزء الأول

الفصل الأول - مجلس النواب

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٣٢٣٨٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده .

أكثرية . . . الخ .

حضرات النواب المحترمين

أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة العاشرة قبل الظهر لدرس الجزء الثاني من موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية وكذلك الجزء الثاني من موازنة وزارة الاشغال العامة وبقية بنود الموازنة . ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة إلا ربعاً مساءً بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ٢٥ كانون الثاني الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة . مع الإشارة إلى البدء بدراسة الجزء الثاني من موازنتي الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية، ثم ما تبقى من أبواب الموازنة العامة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

هاشم الحسيني والياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: ماررون كوكباني

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة اقتراح تمن بتأييد الحكومة السورية في مطالبيها من شركات البترول وإحالة على لجنة الخارجية.
 - ٣ - تصديق قطع حساب موازنة عام ١٩٦٥ والموازنات الملحقه.
 - ٤ - بحث وتصديق قانون موازنة عام ١٩٦٧.
 - ٥ - بحث وتصديق قسم الواردات لموازنة عام ١٩٦٧.
- عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٧ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: انطوان صحنواوي، سورين جان اميريان، خليل الخوري، علي الحسيني، عزيز عون، محمود عمار، بشير العثمان، مرشد الصمد، محمد علم الدين، جان عزيز، كامل الاسعد، مارون كنعان، سليمان فرنجية، انطوان المالح، بشير كيروز، رفعت قزعون ومخايل الدبس.
- واعتذر السادة: فؤاد البرط، هاشم الحسيني، رشدي فخر، حبيب كيروز، سيمون صحنواوي، جورج كرم، صائب سلام، شبلي العريان، سالم كباره، الامير مجيد ارسلان، رشيد بيضون، جوزف هراوي، جميل لحود، كمال جنبلاط. عبد اللطيف بيضون، وسامي الصلح.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون - تتلى أسماؤهم.

- تليت -

الرئيس: الغائبون - تتلى أسماؤهم.

- تلتي -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: انطون صحنواوي، رشيد الصلح، عثمان الدنا، عزيز عون، علي الحسيني، ميشال فرحات، نجيب صالحه، بشير العثمان، سليمان فرنجية، مرشد الصمد، محمد علم الدين، أنور الصباح معروف سعد، كامل الاسعد، أديب الفرزلي، بشير كيروز، مخايل الدبس.

واعتذر السادة: رشدي فخر، شبلي العريان، كمال جنبلاط، جوزف هراوي، فؤاد البرط، فضل الله تلحوق، حبيب كيروز، سيمون صحنواوي، علي عرب، جعفر شرف الدين، صائب سلام، اندريه طابوريان، جورج كرم، قبلان عيسى الخوري، جوزف سكاف، حسين منصور، ونايف المصري.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وصاحبي المعالي الوزيرين السيدين: بدري المعوشي وفؤاد البزري.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس ما تبقى من أبواب الموازنة فصدق منها ما يلي: الجزء الثاني من موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل، والجزء الثاني من موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية إلا ربعا بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٧ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. الخ. . .

الرئيس: يبقى من طالبي الكلام اثنا عشر نائباً، وقد ورد إلى الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة، من يوافق عليه يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة

نعود إلى درس وتصديق قسم الواردات من الموازنة العامة - الجزء الأول

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول - الضرائب المباشرة

البند ١ - ضريبة الاملاك المبنية ٣٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

انتهينا من درس الواردات، ولقد ورد إلى الرئاسة تمّ موقع من حضرات النواب السادة: رشيد الصلح، فريد جبران، تقي الدين الصلح، وهذا نصه.

حيث ان الشقيقة سوريا تطالب بحقوقها المشروعة من شركات البترول. وحيث ان لبنان طرف بهذه المعركة ونتيجتها تؤثر على وضع لبنان. لذلك نتمنى على المجلس الكريم اصدار قرار بتأييد الحكومة السورية في مطالبيها المحقة من شركات البترول.

رشيد الصلح، فريد جبران، تقي الدين الصلح

وبما أن هذا التمني يتعلق بغير لبنان يحال إلى لجنة الخارجية، حيث النظام ينص صراحة على ذلك.

يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٧٤٦ المتضمن قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٥.

فتلي مشروع القانون التالي: قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٥. الخ. . .

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

ورد إلى الرئاسة اقتراح مقدم من حضرات النواب السادة: بيار الجميل، صبحي المحمصاني، نسيم مجدلاني، عثمان الدنا، رشيد الصلح، تقي الدين الصلح هذا نصه:

نقترح إضافة الفقرة التالية على المادة الخامسة عشرة من مشروع قانون موازنة سنة ١٩٦٧:

«في حال صدور قانون السير قبل انقضاء عام ١٩٦٧ تقيد العلاوات المذكورة في هذه المادة من أصل الرسوم المفروضة في قانون السير الجديد، وتبقى مخصصة كما هي محددة في القانون المذكور اعلاه لصالح البلديات حتى نهاية عام ١٩٦٧».

نسيم مجدلاني، بيار الجميل، عثمان الدنا،

صبحي المحمصاني، رشيد الصلح، تقي الدين الصلح

والكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض .

رينه معوض :

دولة الرئيس، أريد أن أوضح موقفي وموقف اللجنة المالية بهذا الصدد وأقول، إن لا أحداً منا في هذا المجلس يضمن على مدينة بيروت، بل نريدها مزدهرة ونعتبرها وجه هذا البلد، وجميعنا نريد نهضتها وعمرانها، وحتى لا يحصل ابهام، فالسبب الذي حمل اللجنة المالية على الغاء هذه المادة من مشروع قانون الموازنة، أن الحكومة عندما وضعت مشروع قانون الموازنة أدخلت فيه المادة الخامسة عشر، وهذه المادة التي ذكرتها، تمدد مفعول قانون علاوة السير المتعلقة بمدينة بيروت إلى سنة جديدة.

أيها الزملاء كلنا يعلم أن المجلس في السنة الماضية، وافق على العلاوة التي يخصص منها خمسة ملايين ليرة مساهمة لبلدية بيروت، وهذا ما حصل في السنة الماضية، ولكن في هذه السنة، مع الاسف وجدنا أنفسنا أمام أمر آخر. الحكومة أيضاً أرسلت إلى المجلس مشروع قانون شامل لقضايا السير ويتضمن قانون العلاوات التي نوهت عنه، وهي العلاوات ذاتها المفروضة بموجب المادة الخامسة عشرة، فأصبح غير متيسر للجنة أن تبقي على هذه العلاوة التي وضعت في السنة الماضية ولا يجوز أن ترهق المكلف اللبناني وتدفعه علاوتين.

وإنني أؤكد للزميل عثمان الدنا، أن هذا هو السبب الوحيد، الذي حملني وحمل أعضاء اللجنة على حذف هذه المادة من مشروع قانون الموازنة الحالية.

ولا يجوز أن يدفع المكلف اللبناني ضريبتين، وأن يكرر ما قلته، لا بخلاً على بيروت، ولا علاقة لشيء آخر في هذه القضية، وغداً تعلم يا زميلي عما إذا كنت فعلت حسناً أم لا.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عثمان الدنا ليوضح اقتراحه.

الرئيس :

أراني المعجب من كافة الزملاء الذين احتجوا عندما تلت الرئاسة الكريمة مضمون اقتراحنا، وعلى إضافة الفقرة التي تليت أيضاً على مشروع الحكومة السابق، لتمديد مفعول قانون علاوات السير، لكي يخصص من أصل هذه العلاوات خمسة ملايين ليرة لمدينة بيروت، ويخصص الباقي لكافة البلديات في الجمهورية اللبنانية.

عثمان الدنا :

وهذا العجب ناجم، من أن بيروت، كما هي بقية المناطق اللبنانية، جزء من لبنان، فضلاً عن أنها وجه لبنان، والدرة التي نفتخر بها في هذه الشرق العربي، ومع الاسف، أن هذه المحافظة البيروتية لا تنال شيئاً من موازنة الدولة أسوة ببقية المحافظات، وعندما نطالب نسمع هذه الضوضاء من بعض الزملاء.

فإني أرجو منكم جميعاً، كما صدق المجلس الكريم على هذه المبالغ في السنة السابقة أن يصدق عليها الآن، لكي تظهر حسن نيتكم نحو مدينة بيروت.

أيها الزملاء، نحن عندما كنا دوماً نصوت على هذه المبالغ المدرجة في أبواب الموازنة، لم نفرق يوماً من الايام بين مدينة ومدينة وأخرى، أو بين مدينة وقرية. فلا أعرف السبب الذي من أجله أشعر بأنكم غير راضين، وأن بنيتكم أن تعترضوا على إضافة الاقتراح الذي تلي عليكم.

جوزف مغيب: يا سيدي، نحن نعارض مبدأ زيادة الضريبة لاي سبب كان ولسنا نعارض من أجل بلدية بيروت. وقد صدقنا في الماضي على هذه العلاوة لسنة واحدة فقط، وما زلنا ننتقد الحكومة ونقول لها كي لا تزيد الضرائب، ونطلب منها أن تحصل أموال البترول.

صبيح نحمصاني: يا سيدي لا يجوز هذا فإن القانون موجود، واللجنة المالية لاسباب شكلية أدخلت عليه بعض التعديل، ما هذا، نحن أهل بيروت ندفع مبلغ ثمانين بالمئة من الضرائب، فطالما أن الحكومة موافقة على ذلك، لماذا كل هذه الضوضاء والاعتراضات.

وهنا حصل ضوضاء ومشادة كلامية بين بعض النواب.

الرئيس:

أرجو من الزملاء التقيد بالنظام، ليتابع الاستاذ عثمان الدنا إيضاح اقتراحه.

عثمان الدنا:

متابعاً - لمحافظة بيروت فضل عليكم أن تمدوها بالاعتمادات اللازمة، لكي تؤمن لكم الطرقات الصالحة وتوفر عليكم الوقت اثناء ذهابكم وإيابكم. ومحافظة بيروت، كما قلت هي جزء من لبنان، ومع الأسف، منذ عهد الاستقلال إلى هذا اليوم، لم تساهم الدولة ببارة الفرد في مشاريع هذه المحافظة، وخاصة، بالطرق التي تصل المرافئ اللبنانية بالحدود ومنها مرفأ بيروت، هذه الطرق المعروفة بالطرق الوطنية والتي يقع على عاتق الدولة شقها وتعييدها وصيانتها. لا أعرف السبب الذي حمل الحكومات المتعاقبة لغاية هذا التاريخ، على أن لا تعتبر مدينة بيروت جزءاً من لبنان. وقد طالبت عندما كنت وزيراً للمال، أن يخصص لمدينة بيروت المبالغ اللازمة، ووضعت خمسة ملايين ليرة مساهمة من الدولة في موازنة وزارة الاشغال العامة لتحسين وشق الطرق الوطنية فيها، ماذا كانت النتيجة بعد أن استقالت الحكومة باستقالة دولة الرئيس العويني، أن حذفت المادة التي وضعتها، وبعد الاحتجاجات المتتالية من النواب والمسؤولين في بيروت، وضعت مادة في الموازنة شبيهة في المادة التي نطالب اليوم بإضافتها والتصديق عليها، ومع الأسف أقدمت لجنة المال على حذف هذه المادة بحجة أن هنالك مشروع قانون للسير يتضمن نفس العلاوات. وكان بإمكان اللجنة ورئيسها إذا كانوا بالفعل يريدون الخير والمصلحة لمدينة بيروت، كان بإمكانهم أن يضيفوا هذه الفقرة التي وضعت بمعرفة ممثل وزارة المال وموظفيها، وهذه المادة تقول: «على أن يمدد القانون ذاته الذي وضع في الموازنة السابقة» ويضاف إليه فقرة تقول: بأنه في حال صدور قانون السير قبل انقضاء عام ١٩٦٧ تعتبر العلاوات المذكورة في هذه المادة من أصل الرسوم المفروضة في قانون السير الجديد، وتبقى مخصصة كما هي محددة لصالح كافة البلديات حتى نهاية عام ١٩٦٧.

لذلك عندما تقدمنا بهذا الاقتراح، تقدمنا به لتصحيح، وضع قد ينجم بحال التصديق على قانون السير كما هو وارد من الحكومة.

أما أن نستأخر إعطاء بلدية بيروت حقها المشروع، لحين صدور قانون، قد يصدر ربما بعد عشرة أعوام، ماذا تكون النتيجة حرمان العاصمة، حرمان هذا الجزء من لبنان، من واردات كان يجب أن تدخل على خزينة بلدية بيروت.

لذلك أرجو من النواب الكرام أن يرجعوا إلى ضمائرهم ويعتبروا بيروت جزءاً من لبنان. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

إنني لا أجد مبرراً أو فائدة لأحد بأن نثير النقاش على هذا الشكل والنحو، الذي ليس في مصلحة أحد منا كلبانيين نشعر بواجبنا حيال بعضنا البعض، لأن كل قطعة من لبنان، إنما هي عزيزة علينا، وكلنا سواء من أجل خدمتها وتوفير الخدمات لها.

لذلك إنني ألفت النظر إلى الضرر الكبير الذي يمكن أن يحدث بالنسبة لسوء التفهم خارج هذه الندوة، إذا ما أعطينا للرأي العام صورة عن هذا النقاش يقسم مجلسنا الكريم إلى بيروت، من جهة، وإلى لبنان، من جهة أخرى. لأن لبنان، إنما يفخر بعاصمته بيروت، ويريد أن يوفر لها كل الاعتمادات التي تؤدي إلى تطورها وتقدمها وعمرانها، لأن السياحة في هذا البلد، إنما منطلقها هو بيروت ولبنان، إنما عنوانه عاصمته، وهذا ليس بالجديد، لأن كل دولة في العالم، إنما تعرف بعاصمتها. ونحن لذلك نريد ونرجو من زملائنا نواب بيروت، بل نواب لبنان أجمع بأن نقاش هذه المواضيع على الصعيد الوطني العام.

لذلك لا أجد مبرراً لهذه الثورة ولا لهذا الدفاع، إذ أنني كنت أتمنى أن يقوم بدور كل واحد منا غريب عن بلدة حتى لا يقال، بأن ما يدلي به، إنما هو لسبب أو لآخر قد يخرج عن نطاق المصلحة العامة التي إنما هي رائدنا جميعاً.

لهذا فلا بد لي هنا من الإيضاح، بأن الخمسة ملايين ليرة التي إنما خصصت بقانون خاص كان لي شرف التقدم به من مجلسكم الكريم، لأن حشر هذا الاعتماد في الموازنة كما ذكر، إنما جاء دون تغطية وخلافاً للاصول وللقوانين المالية، وما كان سيوافق عليه مجلسكم الكريم آنذاك، ولكن بالطريقة التي تقدمت بها الحكومة آنذاك، إنما وافق مجلسكم ودفعت هذه المبالغ لبلدية بيروت، كي تنفقها على الطرقات الدولية التي تنطلق من المرفأ باتجاهات مختلفة.

لذلك فأنا أعلم بأن هذا المبلغ، قد لا يكون أحد في هذا المجلس ضده من حيث المبدأ ولكن علينا أن نتفق كنواب، بحيث نؤمنه بالطرق الاصولية وحسب ما هو منصوص عليه ومتبع، حتى لا تثار في وجهه مثل هذه العواصف التي نلقاها الآن. أما نحن من حيث المبدأ كحكومة، فإننا موافقون كل الموافقة.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح الذي تلي عليكم بإضافة الاقتراح الذي تلي عليكم، على المادة الخامسة عشرة يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

عثمان الدنا: يا سيدي أقلية، لذلك نحن نقول لكم أننا سوف لن نصادق على شيء في هذا المجلس حتى نعرف إذا كنا نحن من لبنان أم من غير لبنان.

وهنا حصلت ضوضاء من السادة النواب، ومنهم من يطلب الكلام لبدء الرأي بالموضوع.

الامير عبد العزيز شهاب: دولة الرئيس. أرجو منك إعطاءنا الكلام، إذ لا يوجد خلاف في الجوهر فنحن النواب الذين لم نصوت على التعديل نطلب الكلام لنوضح رأينا.

الرئيس: حضرة الزميل التصويت جرى وأعلنت الرئاسة نتيجته، لماذا الجدل بعد الآن.

وهنا تعالت ضوضاء واصوات من النواب، وكل منهم يرغب في ابداء رأيه.

الرئيس: أنا آسف على الحدة التي صدرت من الزميل معالي الاستاذ عثمان الدنا، لأن التصويت جرى لغير ما يرغب وهذه ليست روحاً ديمقراطية، ولقد أعطيتك الكلام وأوضح اقتراحك، وان المجلس لم يعطك الحق فيما طلبت وقد صدق بعكس ما ترغب، فلا يجوز لابن بيروت الذي نتعلم نحن في مدارسنا أن يكون ضد الديمقراطية في تصرفاته.

عثمان الدنا: اذن الافضل أن نخرج من هذا المجلس ونقول لكم بخاطركم.

الرئيس: هل تريدون أيها السادة، عندما يصوت المجلس على مشروع من المشاريع ولم يكن من رأي أربعة أو خمسة من بعض نواب المناطق أن ينسحبوا احتجاجاً على هذا الامر، هذا لا يجوز.

المادة الخامسة عشرة كما تليت عليكم من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة عشرة، تلى المادة السادسة عشرة.

فتليت المادة السادسة عشرة التالية. الخ...

عثمان الدنا : دولة الرئيس، أريد أن يسجل في المحضر، أن النصاب غير موجود والمجلس مستمر بالتصديق على مواد هذا القانون.

الرئيس : حضرة الزميل، بعد أن أجريت أحصاء بنفسي فوجدت أن النصاب موجود بأثنين وخمسين صوتاً، أطلب أن يسجل ذلك في المحضر أيضاً.

عثمان الدنا : أرجو أن لا تعتبرني الرئاسة في عداد الحاضرين.

الرئيس : حضرة الزميل، طالما أنت موجود في هذه القاعة فتحسب في عداد الحاضرين.

من يقبل بالمادة السادسة عشرة كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة السادسة عشرة.

تلى المادة السابعة عشرة،

فتليت المادة السابعة عشرة التالية :

المادة السابعة عشرة - خلافاً لاحكام القانون المنشور بالمرسوم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠/٥/١٩٦١ تقوم وزارة الاشغال العامة والنقل بتنفيذ أشغال طرق القرى الواردة في قانون الـ ٨٤ مليون ليرة التي لم يعد يتوفر لها اعتمادات في المشروع المذكور آنفاً، كما تقوم الوزارة المنوه بها بتنفيذ طرق القرى التي أرصدت أو سترصد لها اعتمادات في الجزء الثاني من الموازنة العامة، وذلك باستثناء الطرق التي لزم تنفيذها من قبل مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية أو التي لزم درسها أو التي يمكن تلزييمها في سنة ١٩٦٧ من قبل هذا المجلس.

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي : دولة الرئيس، سيدي المادة السابعة عشرة تنص كما يلي :

خلافاً لاحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠/٥/١٩٦١ تقوم وزارة الاشغال العامة والنقل بتنفيذ الخ . . .

يا دولة الرئيس، فرصة يجب أغتنامها، مهما كان هذا الجو مكفهراً، تحكم على أعصابنا كأنه لم يحدث شيء، لنقول كلمتنا في هذه المادة التي تقوم عليها أسس الاعمال العمرانية في لبنان، وإن لم يكن عندنا الجرأة الكافية بالتعديل للاقتراح الذي سنتلوه عليكم، أقول ان الحالة في وزارة الاشغال العامة وتنفيذ المشاريع ستبقى على ما هي عليه.

نحن نأسف يا دولة الرئيس، أن الزملاء الكرام لم يفهم قصدهم من هذه المعارضة للاقتراح الذي تقدم به زميلنا عثمان الدنا. نحن كل ما نقصد، لو ينتظر الزميل الكريم لتتقدم بهذا التعديل،

لأن الاسباب التي حدث بنا، أن لا نقبل الاقتراح، هي نفس الاسباب التي نشكو منها في وزارة الاشغال العامة.

إن هذه الوزارة يا دولة الرئيس، فرصة نغتنمها لنقول لك، ما زالت هي هي وما زالت أجهزتها هي التي ستنفذ هذه المشاريع، فثق بأنني أنا شخصياً، الاسباب التي حدث بي أن لا أصادق على الاقتراح الذي يعود لمنفعة بيروت، هو عدم ثقتي بتنفيذ هذه المشاريع عن طريق هذه الوزارة وأرجو منكم جميعاً، أنه عندما كنا نتذكر ونتباحث قضية الاشغال العامة وكان آنذاك وزيراً للاشغال العامة زميلنا الشيخ بيار الجميل فنهض عن هذه الكرسي وقال: لا يمكن لوزارة الاشغال العامة أن تقوم بعملها بأجهزتها الحاضرة، والوزير الذي كان قبله قال نفس الشيء. فأنا أقول، إن هذه الوزارة. بأجهزتها وفي مهندسيها القيمين عليها هي التي تستهلك مال اللبنانيين هدرًا، وتدفعه بين الاخاديد، والحفر، والخنادق، وحوادث السيارات، وحوادث الدهس، وحوادث الالتزامات، كل هذه الامور، إما لجهالة أصيغوا بها أو عن قصد يجب أن يكشفوا عنه.

لذلك حان لنا أن نتحرر من هذه الاجهزة. وإنني أقترح تعديل المادة السابعة عشرة كما يلي. الخ...:

الرئيس: قبل الجدول رقم عشرة، القانون معروض للتصويت بالمادة بالاسماء، فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب باسمائهم، فخالف حضرة النائب الاستاذ ريمون إده.

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص المحضر التالي.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٧ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: انطوان صحنوي، سورين خان امريان، خليل الخوري، علي الحسيني، عزيز عون، محمود عمار، بشير العثمان، مرشد الصمد، محمد علم الدين، جان عزيز، كامل الاسعد، مارون كنعان، سليمان فرنجية، انطوان المالح، بشير كيروز، رفعت قزعون ومخايل الدبس.

واعتذر السادة: فؤاد البرط، هاشم الحسيني، رشدي فخر، حبيب كيروز، سيمون صحنوي، جورج كرم، صائب سلام، شبلي العريان، سالم كباره، الامير مجيد ارسلان، رشيد بيضون، جوزف هراوي، جميل لحود، كمال جنبلاط، عبد اللطيف بيضون، وسامي الصلح.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي .

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس ما تبقى من أقسام الموازنة العامة فصدق قسم الواردات ، وتلي اقترح من بعض حضرات النواب يتضمن التمني على المجلس باصدار قرار بتأييد الحكومة السورية في مطالبيها المحقة من شركات البترول فحالته الرئاسة على اللجنة الخارجية وصدق المجلس أيضاً مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٧٤٦ المتضمن قطع حساب موازنة عام ١٩٦٥ والموازنات الملحقه .

وصدق أيضاً قانون موازنة عام ١٩٦٧ والجداول الملحقه به .

وتلي هذا الملخص وصدق .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة إلا ربعاً مساء .

الرئيس : هل من ملاحظة على المحضر .

سكوت

الرئيس : صدق المحضر ، ورفعت الجلسة .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة إلا ربعاً مساء .

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : مارون كوكباني